الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون تيارت
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
المسار : تاريخ

الموسومة بـ

دور الفلاحين الجزائريين في دعم النضال الوطني (1919-1962)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

من إعداد الطالبتين:

- رقيق خلود
- رحراحي أمال

تحت إشراف:

د. كيوس شهرازاد

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب:	الرتبة:	الصفة:
أ.د. حجاج نجاة	أستاذ محاضر " ب"	رئيسا.
أ.د. كيوس شهرازاد	أستاذ محاضر " ب	مشرفا ومقررا.
د. حرشوش كريمة .	أستاذ محاضر " أ"	عضوا مناقشا.

الموسم الجامعي: (1445-1446هـ/ 2024-2025م)

قال الله تعالى:

﴿**قال رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي، وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي، وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي، يَفْقَهُوا قَوْلِي**﴾

طه الآية: 25-28.

شكر وعرفان

يـ ات، لحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير البرا
وء لى آلـ ه و صحـ بـه أجمعـ ين.

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان لكل من قدّم لي يد العون والمساعدة خلال إنجاز هذه المذكرة، ولكل من ساهم في توجيهي ودعمي علميًا ومعنويًا في مختلف مراحل هذا الـ عمل.

شهرزاد، وبشكل خاص، أتوجّه بعبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذة الفاضلة كيوس تيارت، لما بذلته من جهد وتفانٍ في –أستاذة قسم التاريخ بجامعة ابن خلدون الإشراف على هذا البحث، فقد كانت ملاحظاتها وتوجيهاتها العلمية القيمة مرجعًا أساسيًا أسهم في إنجاح هذا العمل المتواضع.

كافة، وإلى زملائي الطلبة كما لا يفوتني أن أعبّر عن امتناني العميق إلى أساتذة القسم الذين تبادلنا معهم الدعم والمشورة، وإلى كل من دعمني بكلمة طيبة أو نصيحة بنّاءة

إهداء

اللّهم كما مننتَ عليّ بنعمة الوصول، فامنحني نعمة الوفاء لكلّ من كان سببًا في هذه الخطى...

إلى والديّ العزيزين،

اللّهم ارزقهما الصحّة والعافية، أدخلهما فسيح جناتك، واجعل قبرهما روضة من رياض الجنة.

إليكما يا نبع الرحمة ودفء الدعاء، كلّ حرف كتبته كان منكم وإليكم.

إلى أخواتي الأحباء،

اللّهم اجعل بيننا من المودّة ما يطيل عمر القرب، وارزقنا الضحكة الصافية ما حيينا.

كلّ الخير رفيقات روحي... جزاكنّ الله عنّي.

وإلى أخي الوحيد،

اللّهم احفظه لي كما أحب، وكن له سندًا كما كان لي دائمًا.

أنت الحضور الرجوليّ الأجمل في حياتي.

وإلى من حضر في حياتي كطمأنينةٍ لا توصف،

اللّهم اجعل له في قلبي مقامًا طيّبًا، وبارك في خطاه، واجعل الخير دربه حيثما كان.

إلى عزيز ذاته، وإلى صديقي الوفي

اللّهم لا تحرمني من صحبتهن، ولا من دفء قلوبهن،

كنتنّ زهرًا في طريقي، فأسأل الله أن يبقيكنّ مزهراتٍ في دنياي وآخرتي.

وإلى أولاد أخواتي الأحبّاء محمد، فيصل، صفية، مراد، ويوسف،

زهور العمر ونبض الفرح في أيامنا،

لكم كل الحب، وكل الأمنيات بأن ترسموا في دروب الحياة أجمل الحكايات.

خلود

إهداء

الى العزيز الذي حملت اسمه فخرا والى من كلله الله بالهيبة والوقار ،إلى من حصد الإشواك عن دربي وزرع لي الراحة بدلا منها .إلى أبي

والى من علمتني الأخلاق قبل أن اتعلمها ،إلى الجسر الصاعد بي إلى الجنة إلى اليد الخفية التي أزالت عن طريقي العقبات ومن ظلت دعواتها تحمل اسمي ليلا ونهارا ،امي محبوبتي وملهمتي

والى من وهبني الله نعمة وجودهم ،إلى مصدر قوتي وجدار قلبي المتين ،اخوتي

والى كتاكيتي الصغار أبناء اخواتي قادير و ورهف حفظهما الله ورعاهما

أمال

قائمة المختصرات :

قائمة المختصرات باللغة العربية:

الرمز	المعنى
تر	ترجمة
ص	صفحة
تح	تحقيق
مج	مجلد
د . س	دون سنة
ط خ	طبعة خاصة
ص ص	صفحات متتالية
تق	تقديم
ط	الطبعة
ع	عدد
م	ميلادي
تع	تعريب
ج	جزء

قائمة المختصرات باللغة الانجليزية:

الرمز	المعنى
P	Page
N	Numero
SAS	Section administrative spécialise
CGT	Confédération générale du travail
GPRF	Gouvernement provisoire de la république français

مقدمة

مقدمة

يمثل القرن العشرين فترة حاسمة في تاريخ الجزائر تميزت بتصاعد الاحتلال الاستعماري الفرنسي وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد فرضت الإدارة الاستعمارية سياسات تهدف إلى تفكيك البنى الاجتماعية والاقتصادية التقليدية، لا سيما ما يتعلق بالملكية العقارية وتنظيم الإنتاج الفلاحي. أدت هذه السياسات إلى إحداث تحولات عميقة في المجتمع الجزائري تمثلت في مصادرة الأراضي وتدهور الفئات الريفية وتحويل الفلاحين إلى عمال زراعيين أو فئات مهمشة، مما أدى إلى بلورة الوعي المقاوم وظهور حركات وطنية منظمة.

أهمية الموضوع:

تنبع أهمية هذا الموضوع في كونه يعالج فئة اجتماعية واسعة تبلغ نسبتها 72 %، الذي يمكن من دراسة وفهم أعمق للتاريخ الاجتماعي للثورة الجزائرية، وتبرز كيف تحوّل الهامش إلى مركز الفعل الثوري.

أسباب اختبار الموضوع:

وقد جاء اختيارنا لهذا الموضوع استنادًا إلى جملة من الأسباب:

أسباب ذاتية: تمثّلت في اهتمامنا الشخصي حول مجال تاريخ الفلاحين وحركات اجتماعية.

أسباب موضوعية: تتعلّق بندرة الدراسات التي تناولت دور الفلاحين في النضال الوطني ضمن رؤية شاملة، تربط بين الواقع الاجتماعي والوعي

السياسي، وبين التحولات الاقتصادية والخيارات الثورية.

أهداف البحث:

أما أهداف البحث، فتتمثل في:

تحليل أثر السياسة الاستعمارية على الفلاح الجزائري إقتصاديًا وإجتماعيًا.

تتبّع مراحل انخراط الفلاحين في النضال السياسي والنقابي ضمن الحركة الوطنية.

توضيح مساهمة الفلاحين في الثورة التحريرية تنظيميًا وميدانيًا.

إشكالية البحث:

تتمثل الإشكالية في مايلي:

ماهو دور الفلاحين في الحركة الوطنية والثورة التحريرية؟ وما مظاهر انخراطهم في العمل السياسي والتنظيمي المسلح؟

وتتفرّع عنها الأسئلة الآتية:

ما مظاهر تأثّر الفلاح الجزائري بالسياسات الاستعمارية خلال الفترة 1830–1919؟

كيف تطوّر وعي الفلاح السياسي والنقابي داخل الحركة الوطنية؟

ما طبيعة مشاركته في الثورة التحريرية؟ وما مدى فاعليته؟

كيف واجهت الإدارة الاستعمارية هذا الدور المتصاعد للفلاحين؟

المنهج المتبع:

وقد إعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التاريخي لتتبع تطور أوضاع الفلاحين وتحليل سياقهم ضمن مراحل النضال الوطني. والمنهج التحليلي لتحليل المعطيات السياسية والاجتماعية التي ساهمت في تبلور وعيهم النضالي.

أدوات البحث:

للإحاطة بجوانب الموضوع، تم الاعتماد على مجموعة من أدوات البحث التاريخي، مذكرات وشهادات بعض قادة الثورة والمجاهدين مثل

مذكرات علي كافي ويوسف بن خدة، التي مكّنتنا من تتبّع التحولات من زاوية الفاعلين المباشرين. كما استعنا بالمقالات العلمية المحكمة، والكتب المرجعية، وأطروحات جامعية تناولت قضايا الفلاحين والريف الجزائري. بالإضافة إلى الجداول والخرائط التي ساعدت على تقديم عرض بصري للمعلومات.

خطة البحث:

بداية بالمقدمة وهي عبارة عن خطوات المنهجية المتبعة في البحث.

ثم اعتمدنا على الفصل التمهيدي اذ يتناول هذا الفصل الأسس التي قامت عليها السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر منذ 1830، مركّزًا على فئة الفلاحين بإعتبارهم الأكثر تضررًا من المشروع الاستيطاني. وقد شمل الفصل أربعة محاور رئيسية وهي مصادرة الأراضي بحيث لجأت فرنسا إلى قوانين مثل سيناتوس كونسيلت 1863 وقانون وارنييه 1873 لتحويل ملكية الأراضي من الجماعة إلى الأفراد، ما سهل إنتقالها لاحقًا إلى المستوطنين، وجعل من الأرض قاعدة الإقتصاد الإستعماري. وثانيا الإستيطان وهنا تم جلب المستوطنين وتوطينهم في أراض خصبة تم إنتزاعها من الفلاحين، مما أدى إلى تهجير السكان الأصليين وتجريدهم من وسائل العيش، وخلق طبقة فلاحية مسحوقة. واما ثالث محور النتائج الإجتماعية والإقتصادية فأدت هذه السياسات إلى تفشي الفقر، المجاعات، الأوبئة، والإضطراب الإجتماعي، مما عمّق الفجوة بين المستوطنين والأهالي. وأخيرا ردود الفعل الفلاحية مم خلال تعبير الفلاحون عن رفضهم للإستعمار من خلال الثورات الشعبية مثل ثورة الزعاطشة، أولاد سيدي الشيخ، المقراني، والشيخ بوعمامة، وقد كانت هذه الانتفاضات في جوهرها مقاومة فلاحية دفاعًا عن الأرض والهوية.

وفي الفصل الأول يتناول مجالات الحركة الوطنية السياسية في الميدان الزراعي واهتمامها بالطريق لمواجهة الاستعمار و مقاومة الاستعمار بكافة أنواعه، ويتضمن أحداث 08 ماي 1945، مآلاتها، طابعها، خلفيتها الاستعمارية، و تأثير هذه الأخيرة على التفكير و توجّههم نحو فرنسا كما يتناول إصلاحات 1947 التي كانت كمحاولة شكلية لاحتواء الغضب الشعبي دون تحقيق تطلعات الواقع حين الحقيقة.

الفصل الثاني الذي يُبرز الدور المركزي للفلاحين الجزائريين في دعم الثورة التحريرية، خاصة في المناطق الريفية التي شكّلت القاعدة الخلفية الأساسية لجيش التحرير الوطني. بدأت تعبئة الفلاحين مبكرًا مع نشاط المنظمة الخاصة سنة 1947، حيث تم التركيز على تجنيد الريفيين لما عُرف عنهم من إلتزام وإنضباط، وبلغت مساهمتهم أوجها مع إندلا ع الثورة، إذ شكّلوا أكثر من 70% من عناصر جيش التحرير. وتم تسليط الضوء على نماذج من ولايات مثل الأوراس والنمامشة والقبائل، حيث

برزت خلايا المسبلين التي تولّت مهام نقل المؤونة والرسائل وإخفاء الأسلحة، كما لعبت دورًا حيويًا في التنسيق مع المجاهدين. كما تناول الفصل "حرب المزارع" التي تصاعدت بعد 1957 كرد فعل على سياسات الإستعمار التدميرية، وقد واجهها الفلاحون بالمقاومة الاقتصادية والدعم الشعبي. وكما أن برزت أيضًا مساهمة الفلاحين في تطبيق مقررات مؤتمر الصومام، من خلال تفعيل مبدأ "السيطرة الشعبية" وأظهر الفلاحون دورًا فعّالًا فيه، حيث ساهموا في تنفيذ قراراته على أرض الواقع، خاصة في الريف. فقد شاركوا في تنظيم القرى، دعم المجاهدين، مما جعلهم جزءًا أساسيًا من هيكلة الثورة وتوسيع قاعدتها الشعبية. كما شارك الفلاحون في معارك حاسمة كمعركة الجرف، سوق أهراس، و غرب الجزائر، حيث كانت الأرض الفلاحية ملاذًا ومنصة للقتال، ولعبت العائلات الريفية أدوارًا خفية في دعم المجهود الحربي.

واما الفصل الثالث والأخير تناول الأساليب الاستعمارية للقضاء على الثورة في الريف، بوصفه مساراً يمسّ المجاهدين، المكثورة والمخططات، منطلقات عسكرية بداية من مخطط شال، ومشاريع دعم الأعراش، والمخطط كمشروع سوستيل كما انتهج الذبح عن عمليات الدعم والضغط على أبناء الريف للانتماء للثورة.

وفي الأخير خاتمة وهي عبارة عن حوصلة أو مجموعة من النتائج المسجلة حول هذا الموضوع، باضافة إلى بعض الملاحق وقائمة المصادر و المراجع.

الحدود الزمنية:

أما الحدود الزمنية للبحث، فتمتد من سنة 1919، وهي سنة مفصلية عرفت بروز الحركة الوطنية إلى سنة 1962 التي مثّلت تتويجًا لمجهود طويل من النضال الثوري والسياسي توّج بإستقلال الجزائر. وقد وقع الإختيار على هذه المرحلة لأنها تختزل مسار تطور وعي الفلاح ومشاركته، من المطالبة بالحقوق إلى النضال المسلح.

المصادر والمراجع:

ومن خلال بحثنا ومطالعتنا لعدد من المصادر والمراجع، لاحظنا أن هناك من تناول موضوع الدراسة بشكل خاص، وآخرين تطرقوا إليه بصورة عامة. وقد أفادنا في مختلف هذه الأعمال في إثراء مضمون مذكرتنا، ويمكن تصنيفها كما يلي:

المصادر: مذكرات علي كافي، التي أفادتنا بشكل كبير في الفصل الأول، حيث أبرزت مطالب الحركة الوطنية المتعلقة بتحسين أوضاع الفلاحين الجزائريين، وسعيها للدفاع عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية. وجذور أول نوفمبر 1954، لبن يوسف بن خدة، الذي أمدّنا بمعلومات هامة في الفصل الثاني حول تحضيرات الثورة التحريرية ودور الريف فيها، مما سمح لنا بفهم الخلفيات التنظيمية والسياسية لهذه المرحلة المفصلية.

المراجع:كتاب عدّة بن داهة "الاستيطان والصراع حول ملكية الأراضي إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830–1962)"، وهو من أبرز المراجع التي اعتمدنا عليها في أغلب فصول المذكرة، لما قدّمه من صورة دقيقة عن التناقضات والصراعات بين الفلاح الجزائري المتمسّك بأرضه والمستوطن الأوروبي الساعي إلى انتزاعها. كما تناول بعمق المسألة الزراعية ضمن اهتمامات برامج الحركة الوطنية. بإضافة إلى كتاب جيلالي صاري "تجريد الفلاحين من أراضيهم (1830–1962)"، الذي تناول مراحل تجريد الجزائريين من أراضيهم، وتوقف عند المرحلة التي أعقبت ثورة المقراني سنة 1871، مركّزًا على توسع المراكز الاستيطانية

وسنّ التشريعات الاستعمارية، مثل قانون وارنييه لعام 1871. ودراسات الأستاذ سعد طاعة، التي كانت ذات فائدة كبيرة في تناول السياسات الزراعية والمشاريع الاستعمارية التي انتهجتها الإدارة الفرنسية، خاصة خلال فترة الثورة التحريرية، مع التركيز على الدعم اللوجستي في الأرياف.

وكتاب محمد بليل "التشريعات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين"، الذي استعرض مختلف القوانين الفرنسية وبيّن آثارها السلبية على المجتمع الجزائري، خاصة الفلاحين.

المقالات العلمية: مقال جيلالي حورية وبلقاسم ليلى "استراتيجية الثورة الجزائرية في الريف الجزائري (1955–1956)"، وقد استفدنا منه في الفصل الثاني، خاصة في ما يتعلق بتكتيكات الثورة في المناطق الريفية. ومقال كركب عبد الحق "مظاهر النشاط الثوري بمنطقة تيارت خلال الثورة التحريرية (1954–1962)"، الذي أمدّنا بمعلومات هامة عن المعارك التي عرفتها المنطقة، ومقال عبد الحفيظ بن يحيى "معارك الجيش التحرير الوطني إبان المرحلة الأولى – معركة الجرف (22–25 سبتمبر 1955) أنموذجًا"، الذي قدّم لنا تفاصيل مهمة حول واحدة من أبرز المعارك الثورية. ومقال شقرة محمد "الاستراتيجية الاستعمارية الفرنسية للتحكم في الريف الجزائري"، الذي عالج السياسات

الأمنية والعسكرية الفرنسية في الأرياف. ومقال عبد الكريم بحوصي "سياسة المحتشدات على عزل الشعب الجزائري عن الثورة – محتشد زرديب بالأبيض سيدي الشيخ أنموذجًا (1959–1962)"، الذي أبرز أحد أخطر الأساليب الاستعمارية في محاولتها القضاء على الثورة في المناطق الريفية.

الأطروحات الجامعية: لم تكن الرسائل الجامعية أقلّ أهمية من المصادر والمراجع السابقة، حيث اعتمدنا على أطروحات دكتوراه ورسائل ماجستير ذات صلة مباشرة بموضوع الدراسة، منها:

أطروحة عبد الكريم حرمة "مصادرة الأراضي في السياسة الفرنسية الاستعمارية وانعكاساتها على المجتمع الجزائري (1834–1900)"، التي قدمت تحليلًا معمقًا للتشريعات الاستعمارية وتأثيرها السلبي على الفلاحين. وقراوي نادية "دور الريف في الغرب الجزائري في مسار الثورة التحريرية (1954–1958)"، والتي ساهمت في الإحاطة بالجوانب التنظيمية والعملية للثورة في الأرياف الغربية.

صعوبات البحث:

واجهتنا خلال إنجاز هذا العمل جملة من الصعوبات، يمكن تلخيصها فيما يلي:

أبرزها كثافة المعلومات التاريخية المرتبطة بالموضوع، ممّا أدّى أحيانًا إلى تداخل المعطيات وتشعّبها، وفرض علينا مجهودًا إضافيًا في تنظيم المادة العلمية وترتيبها وفقًا للسياق الزمني والمنطقي. كما شكّلت الفترة الزمنية الممتدة من 1919 إلى 1962 تحدّيًا حقيقيًا، نظرًا لطولها وتعدّد التحوّلات التي عرفها المجتمع الجزائري خلالها، غير أن أهمية دور الفلاحين في مختلف هذه المراحل حالت دون تقليص الفترة، إذ إن تقليصها كان سيُفرّغ الموضوع من شموليته التاريخية ويُضعف من دقة التحليل. باضافة الى صعوبة الوصول إلى الوثائق المحلية والشهادات الميدانية التي يمكن أن تسهم في إغناء الجانب التطبيقي للبحث، وغياب الأرشيف الفلاحي في المكتبات وحتى الجزائر عامة.

الفصل التمهيدي:

سياسة الاستيطان بالجزائر

I- تطبيق سياسة مصادرة الأراضي وتشجيع الإستيطان

1- سياسة مصادرة الأراضي

أ- مرحلة الاستيلاء العسكري والتمهيد للإستيطان (1830-1850).

ب- مرحلة التشريع العقاري والتوسع الاستيطان (1851-1870).

ج- مرحلة الهيمنة القانونية (1370-1919).

2- سياسة الاستيطان

أ- تعريف الاستيطان .

ب- المشروع الإستيطاني للجنرال كلوزيل .

ج- الاستيطان في عهد الجنرال بيجو.

II- نتائج السياسة الاستعمارية على الفلاحين الجزائريين

1- انتشار الفقر وظهور فئة الأجراء.

2- الضرائب والهجرة الريفية.

III- ردود فعل الفلاحين من التشريعات الاستعمارية

1- اسباب مقاومة الفلاحين الجزائريين للاستيطان الفرنسي.

2- انتفاضة 1871 الجزائرية.

3- صراع القبائل الصحراوية ضد الهيمنة الاستعمارية.

I- تطبيق سياسة مصادرة الأراضي وتشجيع الإستيطان:

تكمن السياسات الاستعمارية الاستيطانية الفرنسية في مصادرة الأراضي الخصبة وتحويلها للمعمرين مما دفع بالفلاحين للفقر والتهميش والعمل القصري ضمن النظام الاستعماري يرسخ وجوده على حساب السكان الأصليين و أرضهم.

1- سياسة مصادرة الأراضي:

تشكلت القوانين والمراسيم الاستعمارية أداة أساسية لتنظيم الحكم الفرنسي في الجزائر حيث استخدمت لفرض السيطرة الإدارية والقانونية، وتنظيم استغلال الأراضي وفق المصالح الاستعمارية.

أ- مرحلة الاستيلاء العسكري والتمهيد للإستيطان (1830-1850):

ركزت الإدارة الفرنسية خلال هذه الفترة على توسيع سيطرتها العسكرية، والاستيلاء على الأراضي، وتأمين مصادر رزقهم، مما شكل تهديدا خطيرا لمستقبل الملكية في الجزائر.

- **قرار 21 سبتمبر 1830**: الذي سمح بمصادرة أملاك الوقف والبايلك، وتحويلها إلى أراضي المعمرين الأوائل وقد سعى الجنرال "كلوزيل"[1] إلى الحصول على الأراضي من أجل تكثيف عملية الإستيطان، حيث يشجع على إنشاء المزارع والاستيلاء على الأراضي[2]، وترك المعمرين يشترون من الجزائريين الأراضي بقوانينهم التقليدية لأنها كانت . منشغلة بالحرب[3].
- **قرار 31 ديسمبر 1830**: صدر قرار بمصادرة ممتلكات البايلك في قسنطينية، مما ساعد على توسيع الاحتلال الفرنسي وتعزيز الاعتراف به، نص القرار على إدراج أراضي البايلك ضمت املاك الدولة الفرنسية، خاصة في الجزائر العاصمة وقسنطينة، مع احتمال انتزاعها من كبار موظفي الريجانس لاحقا، شمل القرار أيضا أراضي الأمير عبد القادر، بما في ذلك بعض هذا

---

[1] كلوزيل: clauzel Bertrand جنرال فرنسي منح قيادة الجيش الإفريقيا بدل ديبورمون 07 اوت 1830 وأصبح مارشال فرنسا 1830م ثم عاد للجزائر كحاكم عام في فترة (1835-1837). ينظر: بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962م، ج2، ط1، المؤلفات للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص498.

[2] قنون حياة، الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن 19، الحوار المتوسطي، مج: 03، ع: 04، الجزائر، مارس 2012، ص 150.

[3] بليل محمد، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين (1881-1914)، د ط، دار سنجاق الدين للكتاب، الجزائر، 2013، ص 120.

المحيطات والحمايات مثلا تازة "جنوب ثنية الحد" و تا قدمت "غرب تيارت"[1]، ونتيجة هذا التصنيف في ازدهار الاستيطان الأوروبي، وإنشاء مزارع استعمارية ورغم افتقار المستوطنين للخبرة[2].

- **قرار 01 مارس 1833**: في هذا القرار تم إلحاق أراضي الحبوس بالمديرية الاملاك، وتم تعزيز ذلك بقانون 1851م، لأن بيع هذه الأراضي كان يتعارض مع تعاليم الإسلام ، لجأت الإدارة الفرنسية إلى التحايل عبر فرض عقود ايجار لمدة 99 سنة، والتي كانت في الواقع شكلا من أن اشكال التنازل لهذا وصف الكاتب الفرنسي مارسي[3] هذه الخطوة بأنها عملية نهب حقيقية[4].
- **قرار 22 جويلية 1834**: يعرف بقانون "الإلحاق" حيث نص على اعتبار الجزائر ممتلكات فرنسية بشمال افريقيا[5]، مما سمح بمصادرة الأراضي وفق التشريعات الاستعمارية ، كما منح للسلطات العسكرية صلاحية تنفيذ المشاريع الاستيطانية بوضوح[6].

---

[1] صاري جيلالي، تجريد الفلاحين من أرضيهم (1830-1962)، تر: قندوز عباد فوزية، وزارة المجاهدين، الجزائر،2010، ص ص 15-16.

[2] حرمة عبد الكريم، مصادرة الأراضي في السياسة الفرنسية الاستعمارية وانعكاساتها على المجتمع الجزائري (1834- 1900)، أطروحة دكتوراه في شعبة التاريخ، تخصص تاريخ الجزائر المعاصر، جامعة احمد دراية أدرار، 2022-2023، ص 59.

[3] مارسي: هو كاتب وإداري فرنسي، تناول في كتاباته السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، واعتبر أن عملية "الإلحاق" بالأراضي كانت خطوة قانونية وشرعية، تُبرر استيلاء الإدارة الفرنسية على الأراضي الجزائرية بذريعة خدمة الصالح العام للمستعمرات. ينظر: دريدي منيرة ،بوراس خليفة، السياسة الاستدمارية الفرنسية للريف الجزائري (1830–1962)، جريدة المعيار، مج : 8، ع 17، جامعة الجزائر 2، 2017، ص 55.

[4] دريدي منيرة ،بوراس خليفة ، المرجع السابق، ص 55.

[5] فوازي عائدة، لعياشة هبة، سياسة الاستيطان الفرنسية في الجزائر (1870-1900)، مذكرة ماستر في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2020/2019، ص 13.

[6] بليل محمد، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر...، المرجع السابق، ص 120.

- **قرار 1837**: في هذه السنة تبنت فرنسا سياسة الإستعمار الكلي، وكلفت الجنرال بيجو[1] Thomas Robert Bugeaud بتنفيذها ورغم توقيعه معاهدة مع الأمير عبد القادر[2]، بدأ منذ 1840م في استغلال الأراضي وحرثها عبر جنوده لإخضاعها نهائيا[3] واعتبر بيجو الاستيطان مهمة عسكرية، فأنشأ مستوطنات للمعمرين العسكريين، لكن بعد فشل هذا النموذج توجه نحو الاستيطان المدني[4].
- **قرار أكتوبر 1844**: حدد هذا المرسوم طرق جديدة لنقل ملكية الأرض بين الجزائريين والأوروبيين، ملغيا الأساليب السابقة ومعالجة النزاعات بين (1830-1844) أما مرسوم 21 جويلية 1846، فقد فرض العقود العقارية، ووضع الأراضي غير الموثقة تحت تصرف الإدارة الاستعمارية.[5]

ب- مرحلة التشريع العقاري والتوسع الاستيطاني (1870 – 1951) :

شهدت الفترة من 1851 إلى 1870 توسعا في التشريعات العقارية الاستعمارية التي هدفت إلى تحويل ملكية الأراضي في الجزائر الصالح المستوطنين الأوروبيين، سعت الإدارة الفرنسية إلى تفكيك أنظمة التقليدية، مما أدى إلى تسهيل استحواذ الشركات والمستثمرين على الأراضي الخصبة.

- **مرسوم 22 أفريل 1863**: سيناتوس كونسيلت ويعد من أهم القوانين المتعلقة بالريف الجزائري، إذا استهدف الفلاح الجزائري وممتلكاته العقارية، جاء هذا التشريع استجابة لطموحات كبار المستثمرين، حيث دفع الأراضي الجزائرية نحو السوق العقارية بإدخال الملكية

---

[1] بيجو: طوماس روبير حاكم وماريشال فرنسا ولد ليموج استدعى من طرف حكومة لويس فيليب ليدخل مجلس النواب، واشتهر بسياسته الجهنمية في سياسة الأرض المحروقة. ينظر: العسلي بسام، الماريشال بيجو 1784-1849 مشاهير قادة العالم. ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1982، ص ص 11- 15.

[2] عباد صالح، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر (1870-1900)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 10.

[3] بليل محمد، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر...، المرجع السابق، ص 120.

[4] عباد صالح، المرجع السابق، ص 10

[5] بليل محمد، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر...، المرجع السابق، ص 12

ينظر الملحق رقم 01

الفردية[1]، مما سهل اختراق الاوروبين لها، كما كرس تحديد أراضي القبائل وأتاح للأوروبيين حق شرائها مما مكن الشركات الفرنسية من الاستحواذ على الأرض الخصبة في مناطق مثل متيجة، عنابة، وهران، سطيف وقسنطينة[2].

ج- مرحلة الهيمنة القانونية (1870-1919):

تميزت مرحلة الهيمنة القانونية (1870- 1919) بإصدار فرنسا سلسلة من القوانين التي عززت سيطرتها، على الأراضي الجزائرية ومنها:

- **قانون 26 جويلية 1873**: يعرف بقانون وارني أو قانون "المستوطنين"، نسبة إلى الاستيطاني وارني،[3] وجاء لمعالجة نقائص التشريعات السابقة وتعزيز السيطرة الاستعمارية على الأراضي ركز على ترسيخ الملكية الفردية واخضاع المعاملات العقارية للقانون الفرنسي مع إستبعاد أحكام الشريعة الإسلامية والأعراف المحلية، مما سهل استحواذ المستوطنين على الأراضي الفلاحية.[4]
- **قانون 04 أوت 1926**: صدر هذا القانون كمحاولة أخيرة لنقل الملكية ما تبقى من الأراضي الفلاحية المملوكة والمستغلة من طرف الأعراش، هذا الأخيرة يبدو لنا شكلت حجر عثرة امتداد الاستيطان وتوغله أمام تمام وتماسك وصمود الفلاحين.[5]

---

[1] بليل محمد، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر...، المرجع السابق، ص 125.

[2] دريدي منيرة ،بوراس خليفة، المرجع السابق، ص 55.

[3] وارني: warnier الذي وُلد عام 1810م، كان مساعد جراح في مستشفى وهران عام 1832م، ثم شغل عدة مناصب في الإدارة الفرنسية بالجزائر، بما في ذلك مدير الشؤون المدنية في وهران ومقررا في المجلس الأعلى للإدارة. بعد تقاعده، كرَّس وقته لكتابة كتب تدافع عن مصالح الاستعمار الفرنسي. ينظر: عباد صالح، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900، المرجع السابق، ص150.

[4] بلعقون محمد صالح، السياسة التشريعية الفرنسية تجاه الأراضي الفلاحية في الجزائر (1830-1962)، مجلة القانون العقاري، مج: 08، ع 03، ديسمبر 2021، الجزائر، ص 120.

[5] بلعقون محمد صالح، المرجع السابق، ص 123.

2- سياسة الاستيطان:

أ- تعريف الاستيطان: الاستيطان هو أحد اقدم اشكال الاستعمار، يقوم على نقل السكان إلى أراضي جديدة لاستغلالها، مما يؤدي إلى تهميش السكان الأصليين وتغيير بنيتهم الديمغرافية في الجزائر، حيث كان الاستيطان الفرنسي وسيلة لترسيخ السيطرة الاستعمارية عبر إقصاء السكان المحليين، وأكد منظرو الاستيطان الفرنسي، مثل ارمن فيكتور هبين والكسي دو توكفيل، على ضرورة طرد الأهالي او ابادتهم لفرض الهيمنة الاستيطانية بالقوة[1]، ومن محاولات الأولى للاستيطان.

ب- المشروع الاستيطان للجنرال كلوزيل بالجزائر :

وتعد من محاولات الأولى للمشروع الاستيطان الفرنسي حيث بدأ الجنرال كلوزيل تنفيذ مشروع الاستيطاني بعد الاحتلال عام 1830م، وكان يسعى للاحتفاظ بالجزائر تحت السيطرة الفرنسية عبر:

- الفضاء على ملكية القبائل للأراضي.
- قمع المقامة الشعبية
- استمالة اليهود المحليين
- إنشاء محاكم خاصة للفصل في النزاعات[2].

كما أنه جلب مهاجرين فقراء من اسبانيا، جزر الباليار، مالطة، وإيطاليا واستقدم عمالا بشكل رسمي إلى الجزائر ورغم ذلك ، كانت النتائج الأولية محدودة، حيث ظل تقدم الزراعة الأوروبية بطيئا مقارنة بتراجع الزراعة العربية، التي تأثرت سلبا بإنشاء المؤسسات الاستيطانية الأوروبية الأولى.[3]

---

[1] مخطاري امحمد، تداعيات التشريعات الفرنسية على الحياة الاجتماعية في الجزائر مرحلة الحكم العسكري الاستيطان الفرنسي في تيارت "انموذجا"، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال افريقيا، مج: 05، ع: 02، أفريل 2022، الجزائر، ص 417. ينظر الملحق رقم 03

[2] مخطاري امحمد، المرجع نفسه ، ص 418.

[3] شارل روبير آجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، ط1، منشورات العويدات، بيروت- باريس، 1982، ص ص 42-41

– إدراك فرنسا أن ضرب القيم المرتبطة بالأرض يسهل الاستيلاء عليها، فركزت على معرفة الفاعلين في النشاط الفلاحي وهي الزراعة وتربية المواشي[1]، وبعد دراسة نظام الملكية في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي[2]، والذي شمل أراضي الملك، واملاك الدولة او البايلك في عهد العثماني، والاملاك الجماعية مثل أراضي العرش التابعة للقبائل[3]، وجدت فرنسا في التشريعات العقارية وسيلة فعالة لتحقيق الاستيطان[4].

ج – الاستيطان في عهد الجنرال بيجو:

كان ينادي بأنه جندي الفلاح[5] وكان يرى أن أفضل وسيلة لجلب المستوطنين بالعدد الذي يكفي لتثبيت الهيمنة الاستعمارية وهي الإستيلاء على الأراضي الخصبة ووضعها في المستوطنين حيث صرح بأنه "يجب أن يقيم المستوطنون في كل مكان توجد فيه المياه الصالحة والاراضي الخصبة دون الاستفسار عن أصحابها".[6]

ولم يترد منذ الأيام الأولى إلى تدمير البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي كانت سائدة خاصة في المناطق الريفية من خلال تطبيق سياسة فرق تسد، وذلك برفع شعار احتلوا البلاد بالسيف والمحراث[7] (السيف على رقاب العرب والمحراث بيد المحتل)، وذلك بإدماج القوات العسكرية في عملية الاستيطان، وإنشاء قرى نموذجية على شكل مزارع جماعية.

في عام 1841م، أصدر قرارا بمصادرة أراضي الجزائريين الذين شاركوا في الثورات ضد الاستعمار ومنحها للمستوطنين، وفي عام 1845م، أصدر أمرا بمصادرة الأراضي القبائل المعادية

---

[1] طاعة سعد، المسألة الزراعية في المشروع الاستعماري وموقف الحركة الوطنية والثورة الجزائرية منها (1945-1962)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2003-2004، ص 09 .

[2] فوزاي عائدة، لعياشة هبة، المرجع السابق، ص 13.

[3] بليل محمد، التشريع العقاري الاستعماري في الجزائر خلال ق 19 القطاع الوهراني نموذجا"، مجلة عصور، مج: 09، ع: 02، ديسمبر 2010، الجزائر، ص 120.

[4] فوزاي عائدة، لعياشة هبة، المرجع السابق، ص 13 .

ينظر الملحق رقم 02

[5] شارل روبير آجرون، المرجع السابق، ص 42.

[6] فوزاي عائدة، لعياشة هبة، المرجع السباق، ص 12.

[7] دريدي منيرة ،بوراس خليفة، المرجع السابق، ص 54.

للفرنسيين والداعمة للأمير عبد القادر، مما أدى إلى الاستيلاء على ما يقارب نصف مليون هكتار من الاراضي أما ما بين عامي 1842 و1845 اشرف بيجو على إنشاء 35000 مركز تعمير و27 قرية استيطانية، خاصة في مناطق الساحل ومتيجة، مما ساهم في توسيع نطاق الاستيطان .

كما شهدت فترة حكمه تزايد في أعداد المهاجرين الاوروبيين إلى الجزائر، حيث بلغ عددهم 46180 مهاجرا[1]، حيث كان الاستعماريون منهكين في سلب والنهب وفي استنزاف ثروة البلاد[2] والهدف من هذا القضاء على الفلاح بسبب مقاومته للاستعمار.[3]

وهنا نقول أن من خلال النظر لكل هذه القوانين والإمدادات فإن فترة (1830- 1870) كانت غنية بالتجارب الاستيطانية إذا تميزت بالتدفق الكثير من المهاجرين الأوروبيين والفرنسيين:

الجدول رقم 01:تطور عدد المستوطنين في الفترة ما بين 1833م - 1870م:

السنة	عدد الكولون	من أصل فرنسي	بقية الأوربيين
1833	8000	-	-
1848	28700	13000	15700
1847	109380	47274	62106
1851	131000	66000	65000
1857	181000	107000	74000
1870	250000	130000	120000

المصدر: بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989،ج1، دار المعرفة الجزائر، 2006، ص 156.

- نمو كبير في عدد المستوطنين 1833 إلى 1847: ارتفع العدد 8000 في 1833 إلى 250000 في 1870، وهو يعكس سياسة استيطانية مكثفة.

[1] منسول نزيهة، الريف الجزائري في فترة الاحتلال الفرنسي (1830-1870) الريف القسنطيني " أنموذجا"، مذكرة ماستر تخصص التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016-2017، ص 49

[2] فرحات عباس، ليل استعمار، تر: عبد العزيز بو باكير، د ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005، ص 56.

[3] إقنان عبد الحفيظ، واقع الحركة العمالية في الجزائر بين 1900-1936 الفلاح الجزائري نموذجا دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية، مج 12، ع 01، جانفي 2020، ص 28.

أكبر قفزة سجلت بين 1840 و 1847، حيث زاد العدد بأكثر من 80 ألف مستوطن في أقل من 7 سنوات.

- التوازن بين الفرنسيين وغيرهم 1851 إلى 1870م:

- بعد 1851، بدأ عدد الفرنسيين يقترب من عدد بقية الأوروبيين، ليصبحوا الأغلبية في 1857 و1870 وهذا يشير إلى دور السياسات في الفرنسية في تعزيز الهجرة والتعمير.

- ففي 1870 شهدت أكبر زيادة في عدد المستوطنين، حيث ارتفع العدد بينها وبين سنوات السابقة بـ76 الف مستوطن في 13 سنة (انظر المصدر بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989،ج1، دار المعرفة الجزائر، 2006، ص 156).

المنحنى رقم 01: عدد المستوطنين في الفترة الممتدة ما بين 1830 – 1870م.

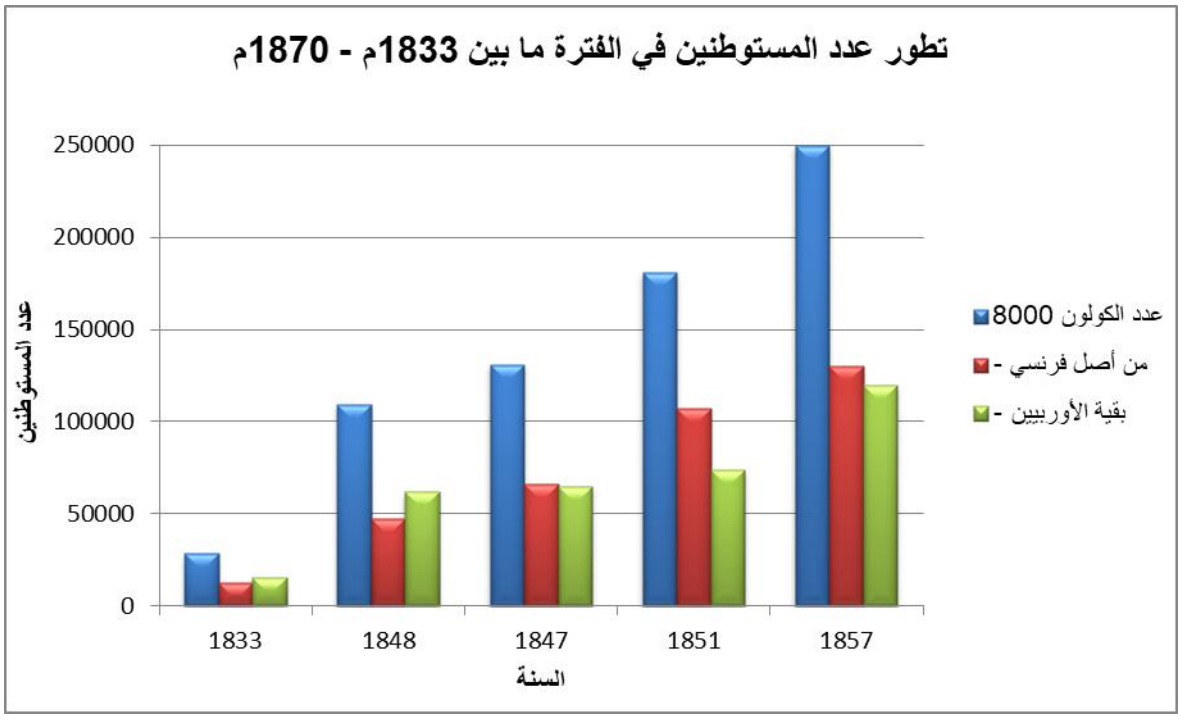

المنحى يُمثل تطوّر عدد المستوطنين في الجزائر بين 1833 و1870، يُظهر تصاعدًا مستمرًا في عدد المستوطنين بين 1833 و1870، حيث انتقل من 8000 إلى 250000 مستوطن. تسارعت الزيادة خاصة بعد 1847 بفعل استقرار الاحتلال، وتكثفت أكثر بعد 1851 بفضل السياسات الفرنسية الداعمة للهجرة. كما بدأ عدد الفرنسيين يتجاوز باقي الأوروبيين، ما يعكس نية فرنسا فرض وجودها الديموغرافي في الجزائر.

الجدول 02: عدد المستوطنين الوافدين على الجزائر وعدد القرى التي تم تشجيعها و المساحة التي منحت لهم:

المدة	القرى الفلاحية	المساحة (هكتار)	المستوطنون الاوربيون
1850-1830	150	427604	63497
1860-1851	91	184255	103322
1870-1861	23	73211	129898
1880-1871	207	233369	195418
1890-1881	89	161661	267672
1900-1891	80	99353	364257
1920-1901	217	248289	633149
1926-1921	71	70418	657641

المصدر: عن عبد الحميد زوزو، التاريخ السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين (1914-1939) "نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص15.

يمثل الجدول تطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر عبر فترات زمنية مختلفة (1830- 1920) من خلال عدة مؤشرات: التغير في عدد القرى مقارنة بعدد المستوطنين الأوروبيين يرجع إلى عوامل تاريخية متعددة منها:

- سياسة الاستيطان الفرنسية، التي كانت تتغير وفقا للأوضاع السياسية والاقتصادية.
- المقاومة الجزائرية التي أدت أحيانا إلى تدمير القرى أو تقليل عدد المستوطنين.
- الحروب العالمية التي قللت من أعداد الأوروبيين في الجزائر مؤقتا.
- عدد المستوطنين الأوروبيين.
- المساحة المختارة (الهكتار).

– عدد القرى الفلاحية. (انظر المصدر عن عبد الحميد زوزو، التاريخ السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين (1914-1939) "نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص15).

المنحنى البياني رقم 02: "تطور الاستيطان الأوروبي والقرى الفلاحية والمساحات الزراعية في الجزائر (1830–1926)

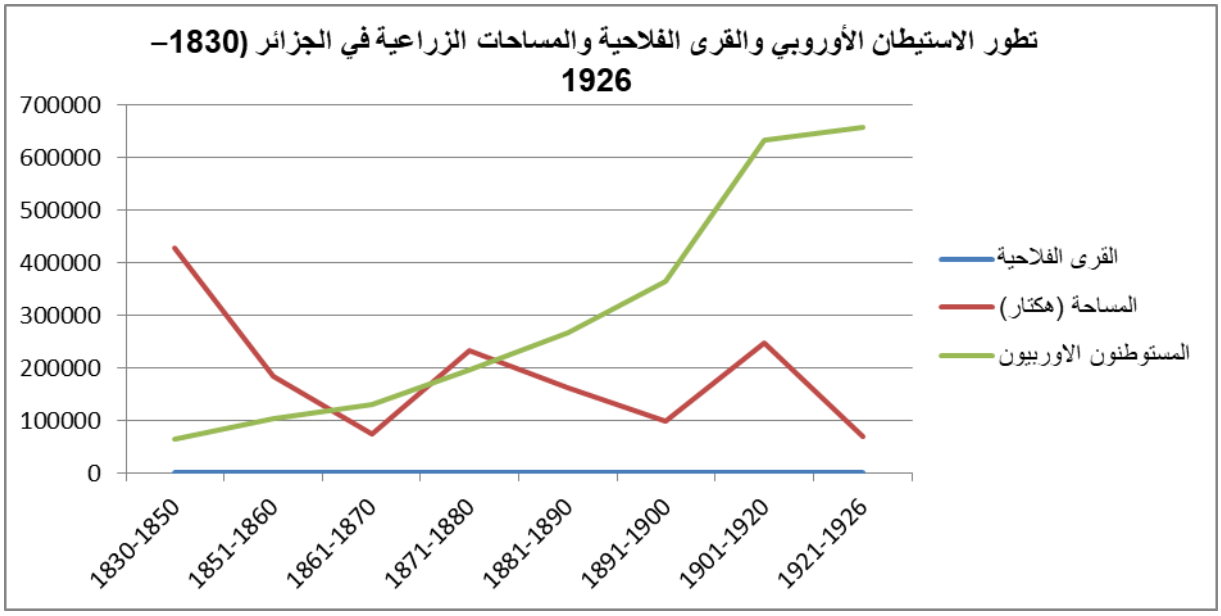

يمثّل المنحنى تطوّر عدد المستوطنين الأوروبيين وعدد القرى والمساحات الممنوحة لهم بين 1830 و1926، ويُظهر تزايدًا ملحوظًا خاصة بعد 1871، ما يعكس تصعيدًا في السياسة الاستيطانية الفرنسية وتكثيف مشاريع الاستيطان الريفي في الجزائر.

لم يكن الاستيطان الفرنسي في الجزائر مجرد احتلال عسكري، بل كان مشروعًا طويل الأمد لإعادة تشكيل البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري من خلال سياسات كلوزيل التخطيطية وبيجو القمعية، وقد دفع الفلاح الجزائري الثمن الأكبر لهذا المشروع الاستيطاني، إذ فقد أراضيه وأصبح في مواجهة واقع شديد القسوة.

II- نتائج السياسة الاستعمارية على الفلاحين الجزائريين :

أدت حركة الاستيطان الفرنسي إلى ظهور طبقتين اجتماعيتين متباينتين أحدهما تتمثل في عبيد الأرض وتتكون من أبناء الريف وأخرى تمثل أرباب من المعمرين الذين يستغلون الطبقة الأولى[1]، بحيث أصبح من كان منبوذا في أوروبا تحول الى سيد في الجزائر والسيد مالك الأرض تحول إلى خادم[2]، وهذا ما أدى إلى تداعيات خطيرة أصبح معرض لأشد الأزمات خاصة خلال فترات الجفاف والنكبات دون ذكر الإبادة التي مارسها الاستعمار ضد الإنسان والأرض وذلك لتطبيق سياسة الأرض المحروقة ترتبت عدة نتائج سلبية على الفلاح واقتصاد ومن بين هذه النتائج وهي:[3]

1- انتشار الفقر وظهور طبقة الأجراء :

سعت الإدارة الفرنسية إلى تجويع وتفقير الجزائريين لعدة أسباب. أبرزها السيطرة عليهم[4]، ففي بعض الأحيان تجدهم يقتتون من الأعشاب وشرب مياه مصدرها الآبار المعفنة، فبعد تحول ظروف الفلاحين ظهر في الأرياف الجزائريين فلاحون من غير أرض مما أدى إلى انتشار الفقر والمجاعة المدقعة ظهرت كذلك أنواع كثيرة من الامراض القاتلة[5]، كما أن اصبح ثلثي سكان الجزائر ولا يزالون يعيشون في مرحلة الاقتصاد المعيشي قبل الرأسمالية لذلك اصبح هناك نوعين من الملاك الجزائر وهي:

أ- بين فئة الأجراء الدائمين وغيردائمين 22%

- خماسين 10% وهم الذين يمنح لهم خُمس الأرباح .

---

[1] بورابة مريم، النظام القانوني للاراضي الفلاحية في عهد الاحتلال الفرنسي للجزائر، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، مج: 02، ع: 14، جوان 2018، ص369.

[2] وزارة المجاهدين، أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال 1830-1962، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 48.

[3] عبد الحفيظ إقنان، المرجع السابق، ص 31.

[4] سلاماني عبد القادر، سياسة الأرض المحروقة وأثرها على المقاومة الشعبية الوطنية بقيادة الأمير عبد القادر (1830-1847)، مجلة دراسات، مج: 07، ع: 03، ديسمبر 2018، ص 125 .
ينظر الملحق رقم 04

[5] ساحل تركية، صادق كريمة، الموارد الاقتصادية الجزائرية ودورها في خدمة الحرب الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، مذكرة ماستر في المغرب العربي الحديث والمعاصر، جامعة ابن خلدون- تيارت، 2020-2021، ص 68 .

- الدعاة 12% وهم العلماء والفقهاء الذين كانو يقومون بنشر تعاليم الإسلام.[1]

ب- فئة قليلة من كبار الفلاحين الأغنياء[2]

بحيث وصفهم نقيب المحامين بأنهم "بروليتاريا"[3]، وعلى عكس العنصر الأوروبي الذي توسع الاستيطان في الأرياف وكان أكثر تطوراً وازدهارا ونشاطا وذلك اهتمامهم بممارسة مختلف الأنشطة وبلغ عددهم 260 ألف شخص ما بين 1870-1900 من العمال.[4]

2- الضرائب والهجرة الريفية :

لم يشهد التاريخ فرض ضرائب قاسية على المزارعين كما فعلت فرنسا في الجزائر[5]، فلم تكتف فرنسا من حرمان الجزائريين من مصادر الرزق، بل عمدت على أثقال كاهلهم بضرائب[6]، حيث أنهم كانوا يدفعون الضرائب الفرنسية المباشرة والغير المباشرة، والضرائب العربية وهي تشمل ضرائب على الأرض والإنتاج وعلى الثروات الحيوانية والمساكن واخرى على الأفراد، وقد بلغ متوسط ما يدفعه الجزائري من الضرائب العربية سنة 1860 حوالي 12 فرنك سنويا ، وكانت في البداية الاحتلال تدفع بشكل عشوائي ثم

قسمت الى أربعة انواع وهي :

-ضريبة الأرض (العشور - الحكر)

-الضريبة على الماشية (الزكاة)

-ضريبة الرأس (خاصة بمنطقة زواوة)

---

[1] طاعة سعد، المسالة الزراعية في المشروع الإستعماري وموقف الحركة الوطنية والثورة الجزائرية منها (1930-1962)، دار كوكب العلوم للنشر والتوزيع والطباعة، الجزائر، 2017، ص 34.

[2] بن داهة عدة، المرجع السابق، ص 20.

[3] شارل روبير آجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1919)، ج 2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص 38.

[4] بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1380-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 34.

[5] بليل محمد، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر...، المرجع السابق، ص 314

[6] بلاح بشير، المرجع السابق، ص 161.

-ضريبة اللزمة (خاص بالمناطق الصحراوية)[1]، والتي ألغيت حوالي سنة 1858 لضريبة اللزمة[2].

- وقد أشار لنا حمدان خوجة في كتابه المرآة ان الضرائب التي فرضها الفرنسيون كانت اكثر قساوة من ذلك التي كانت موجودة سابقا في ظل الحكم العثماني او الدايات المحليين وان عندما يدفع ما عليه من الواجب على الحكومة ان تحميه وان تؤمن الطرقات وتحرسها[3]، وبالرغم من ضعف قدرات الفلاح الجزائري الإنتاجية الى انه كان يتعرض للضرائب مجحفة فكان يضطر الى غالب الأحيان الى بيع ارضه[4].

وكان هذا من دوافع الهجرة في بادي الامر فقد وجد الفلاح نفسه أمام اختيارين: الانكماش على نفسه والعيش في بؤس شديد، أو الهجرة الى المدن القريبة والبحث عن عمل يمكنه من سد حاجياته[5]. كما ان فرنسا منذ دخولها الى الجزائر سياسة مقصودة لتهجير الجزائريين لكنها لم تتوقع ان تتطور الهجرة سريعا الى الجزائر وهو الامر الذي أساءها كثيرا[6]، وكنتيجة لظلمها وخاصة بعد مرسوم 3 فيفري 1912 ان تجند الشبان الجزائريين دون إعطاء حقوق سياسية[7]، فكان عامل الهجرة اضطرارية فرارا من الخدمة العسكرية[8]، وستكون لهذه الهجرة أثار بارزة على مسار النضال السياسي للجزائريين، وبداية بروز الإرهاصات الأولى للحركة الوطنية الجزائرية[9].

---

[1] مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1880-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص 110

[2] ولد بنية كريم، تاريخ الادارة الاستعمارية المحلية في الجزائر (1830-1954) من خلال الوثائق الأرشيفية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، سبتمبر 2019، ص 175

[3] حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تق وتع: محمد عربي زبيري، منشورات ANEM، الجزائر، 2005، ص 106.

[4] أرزقي شويتام، سياسية الاستيطان الفرنسي من الجزائر (1830-1914)، مجلة التاريخ المتوسطي، مج: 02، ع: 02، ديسمبر 2020، ص209 .

[5] أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية، المرجع السابق، ص 208 .

[6] فيلالي كمال، سلسلة أعمال ملتقيات حول الكوارث الطبيعية والمحارق الاستعمارية وأثرها على البنية التحتية للمجتمع الجزائري، سلسلة مطبوعات الملتقيات السنوية، الجزائر، 2014، ص 178.

[7] علي محمد محمد الصلابي، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الأمير عبد القادر تاريخ الجزائر إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى، دار المعرفة، لبنان، 2015ص 724.

[8] عميراوي أحميده، أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائر (1830-1954)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطني وثورة أول نوفمبر 1954، ط خ، الجزائر، 2007، ص 51 .

[9] بليل محمد، تشريعات الاستعمارية الفرنسي في الجزائر....، المرجع السابق، ص 371 .

اتبعت الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر سياسة ضريبية قاسية استهدفت الفلاحين، ليس فقط لزيادة الإيرادات، بل لانتزاع أراضيهم وإضعافهم اقتصاديًا، مما أدى إلى هجرة واسعة نحو المدن. ساهمت هذه الإجراءات في تفاقم الفقر وتفكيك البنية الاجتماعية الريفية، حيث تحول الفلاحون إلى عمال مستغلين في خدمة المستوطنين.

III- ردود فعل الفلاحين من التشريعات الاستعمارية:

سعى الاستعمار الفرنسي لفرض تشريعاته على الفلاحين الجزائريين لكنهم واجهوها بردود فعل متباينة تراوحت بين المقاومة العنيفة والرفض الصامت.

1- أسباب مقاومة الفلاحين الجزائريين للاستيطان الفرنسي:

رفض الفلاحون الجزائريين الإستيطان الفرنسي وتمسكوا بأرضهم وهويتهم، فقاموا بشتى الطرق مما أعاق المشروع الاستعماري وردت الإدارة الفرنسية بأساليب قمعية لكسر هذا الصمود والسيطرة على أراضي.[1]

فالفلاحون كانوا أكثر تفطنا من أهالي المدن بالخطر الداهم الذي كان يهددهم بالدرجة الأولى، ولذلك عبر عن وطنيتهم بالمحاربة وحمل السلاح وسلوكهم وهذا راجع إلى غريزة المحافظة على الذات فحسب فعندما أدركوا أن أراضيهم هي المستهدفة[2]، وكان هذا أول سبب حرك الفلاح، ثم فقدانهم للأراضي الغابات والمراعي وتحول بأس الأهالي، إلى سخط تمثل في استمرار المقاومة الشعبية في شكل ثورات طيلة القرن التاسع عشر، حيث لم تكن مجرد حركة تعصب كما تدعي بعض الدراسات المفرضة بل كانت ثورات شعبية، أبدها الشعب لأن الجهاد اصبح الهدف الذي ينساق إليه كل عربي باعتباره الوسيلة الوحيدة لاستعادة أراضيه[3]، فنحن نعلم ان الشعب الجزائري عانى الأهوال الهائلة، وتجرع غضب الحرمان انفاسا، لما كان الاستعمار إبتلاه به من فقر وهوان، وصبه عليه من ذل واضطهاد فكان كثير من الفلاحين يبطشون بياضي نهارهم لدى المعمرين، ومن أجل أن ينال قوت مقترا[4] فلم

---

[1] المدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 2001، ص 151.

[2] أشرف مصطفى، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 76 .

[3] طاعة سعد، المسألة الزراعية في مشروع الاستعمار ...(1930-1962)، المرجع السابق، ص 37 .

[4] مرتاض عبد المالك، القصة الجزائرية المعاصرة، مؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص 24 .

تتوقف الثورات الشعبية طيلة القرن التاسع عشر بل تواصلت حتى مطلع القرن العشرين وبرهنت هذه المقاومة القوى الثورية لطبقة الفلاحين المتحدة وكان هدفها طرد المحتلين واستعادة الملكية من الكولون وكبار الإقطاعيين واستمرت هذه المقاومة ولم تنقطع بالرغم من وسائلها الضعيفة.[1]

ومن هذا المنطلق فهذه الانتفاضات الفلاحية كانت لها **أسباب عديدة** يمكننا تناول بعض ومنها:

– السياسة العنصرية والايديولوجية المطبقة على الجزائريين المترتبة عن تلك التشريعات التي قسمت المجتمع الجزائري إلى طبقتين رئيسيتين هما : طبقة الفلاحين التي شكلت الأغلبية، وطبقة الاستقراطية كانت تمثل اقلية ذلك المجتمع.[2]

– تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من بؤس ومجاعات وأمراض، دفعتهم لتبني العنف بمختلف أنواعه من سرقات وقتل واللجوء إلى المناطق الجبلية من جهة والذهاب إلى المدن للاحتكاك بأطرافها وامتهان حرفة الشحاذة والتشرد في الطرقات من جهة أخرى

– تصرفات المسؤولين المحليين من الأوروبيين كحاكم الإداري ورئيس البلدية واعوانها من حراس الأمن حضري وكذلك من الجزائريين كالقياد والشاوشين وغيرهم[3]. فزاد الحزن في نفوس الجزائريين وأصبحوا في حيرة على مستقبلهم ولم يجدوا وسيلة الانجع للتعبير عن غضبهم إلا الثورة التي اندلعت سنة 1871[4]، والتي كانت كرد فعل قوي ضد الاستعمار

2– انتفاضة 1871 الجزائري: هي ثورة شعبية وطنية جاءت تعبيرا عن رفض الشعب للاحتلال الفرنسي وكانت استمرار الثورات التي قادها الشعب[5] مثل ثورة بومعزة في منطقة شلف والونشريسي (1846-1847)، وثورة الزعاطشة 1848م بقيادة بوزيان وثورة الأغواط 1852م، والقبائل الصفري 1852 القيادة الشريف بوبغلة، ثم لا لا فاطمة نسومر إلى غاية 1857م بالقبائل، وثورة

---

[1] طاعة سعد، المسألة الزراعية في مشروع الاستعمار...(1930-1962)، المرجع السابق، ص ص 37 – 38.

[2] بليل محمد، تشريعات الإستعمار الفرنسي في الجزائر....، المرجع السابق، ص 356 .

[3] المرجع نفسه، ص 356 .

[4] بطاش علي، لمحة عن تاريخ منطقة القبائل حياة الشيخ الحداد وثورة 1871، ط3، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016ص 140 .

[5] بطاش علي، المرجع السابق، 138.

الاوراس (1854-1853)، وثورة توقرت 1857م بالجنوب، وثورة أولاد سيدي الشيخ وهي من الثورات الكبرى ما بين (1864-1869م) بالجنوب الغربي[1] حيث تعتبر ثورة 1871 آخر ثورة عامة في الجزائر كلها لم. تشهد الجزائر لها مثيلا بعد الاحتلال إلا في غرة نوفمبر 1954م.

فمن أهم أسباب الثورة:

أولا: أن الشعب قد كانت قلوبهم مفعمة بالغبط منتظرة أول فرصة للانقضاض على المستعمرين.

ثانيا: هزيمة فرنسا امام الألمان في حرب السبعين هنا رأى فيها الشعب تلك الفرصة الثمينة التي تنتظرها.[2]

ثالثا: الانتقال إلى الحكم العسكري الذي يعتمد على المكاتب العربية إلى الحكم المدني بعد انهيار الإمبراطورية الثانية وقيام الإمبراطورية الثالثة التي اعطت امتيازات وصلاحيات اكثر للمستوطنين واليهود بعد صدور قانون كريميو في 24 أكتوبر 1870م، وأخذت فرنسا في الاستغناء شيئا فشيئا عن وساطة العائلات الكبرى وزعمائهم بتطبيق الحكم المباشر بعد أن نالت مبتغاه.[3]

- إذا كانت ثورة 1871 تعرف بثورة المقراني الذي تزعمها حقبة من الزمن فإن أصلها في الواقع كان شعبا بحتا[4]، ويذكر أنه كان قد حصل على سمعة وشعبية واسعة بفضل مساعدته للفلاحين خلال مجاعة 1867م، وعندما بدأت الثورة التي نادى بها شيخ الحداد، غادر مركزه (باشاغا) وانضم إلى الثورة في 15 مارس 1871، وقد انتشرت الثورة من القبائل إلى الأوراس والصحراء غير أن الفرنسيين بعد أن أعادوا الاستقرار لبلادهم، كرسوا جهودهم لقمع الثورة في الجزائر ووضع حد لها، وكان موت المقراني الذي قتل في معركة ماي (1871) قد أضعف الثورة[5]، بحيث شكلت هزيمة الثوار سنة 1871 بالنسبة لتاريخ الجزائر حدث أكثر أهمية حتى من الثورة نفسها، ولقد ميزت في الحقيقة

---

[1] طاعة سعد، المسألة الزراعية في مشروع الاستعمار ...(1930-1962)، المرجع السابق، ص 37 .

[2] الميلي محمد، شريط عبد الله، الجزائر في مرآة التاريخ، ط 01، مكتبة البعث، الجزائر، 1965، ص 209

[3] بطاش علي، المرجع السابق، ص 142 .

[4] ميلي محمد، شريط عبد الله، المرجع السابق، ص 209.

[5] أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1939)، ج 02، ط4، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992، ص 53.

مقدمة تاريخ طويل يستحق أن يطلق عليها اسم "الجزائر المستوطنة"[1] ولقد تعرضت هذه الثورة للكثير من الأبحاث والدراسات ولعل من أبرز الإدانات التي وجهت لها:

- الاختيار السيء لتوقيت تفجير الثورة.

- غياب العزم والتصميم عن أذهان القادة .

- عدم توفير كفاءة في إدارة الحرب.

- ضعف الوسائط القتالية وعدم توفرها في قبضة المجاهدين[2].

وغير أن بعد عام 1881، وبعد معرفة خطط الفرنسية للإستيلاء على الصحراء، تجمعت روح الاستقلال من جديد وانفجرت في شكل ثورة جديدة تحت قيادة شيخ بوعمامة.[3]

3- صراع القبائل الصحراوية ضد الهيمنة الاستعمارية

الشيخ بوعمامة الذي لقبه البعض "بعبد القادر الثاني"، قاد ثورة تحريرية قصد تحرير الجزائر إنطلاقا من منطقة عين الصفراء "بالجنوب الغربي الجزائري"[4]، وكانت في كامتداد لثورة اولاد سيدي الشيخ الأولى عام 1864، ودامت إلى مطلع قرن العشرين[5].

وهذه المقاومة كانت للأسباب التالية:

- بروز سوء نية الإستعمار الفرنسي الاستيطاني، وذلك بتجريد الجزائريين من أرزاقهم وأراضيهم كما أشرنا سابقا عن طريق ذكر القوانين والمراسيم مصادرة الأراضي رفض الشعب الجزائري للسياسة الظالمة للاستعمار الفرنسي، خاصة بعد أن لجأ إلى تطبيق سياسة الأرض المحروقة.

---

[1] قداش محفوظ، صاري جيلالي، الجزائر صمود ومقاومات (1830-1962)، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 153.

[2] عسلي بسام، محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية، ط 3، دار النفاس، لبنان، 1990، ص ص 179 - 180.

[3] أبو قاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 55 .

[4] منور عربي، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن 19، د ط، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 264 .

[5] رامي سيدي محمد، المقاومات الشعبية في الجزائر وتونس (دراسة تاريخية مقارنة)، أطروحة دكتوراه في تاريخ الحركة الوطنية المغاربية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2016-2017، ص 76 .

– أغلب القبائل في الغرب الجزائري وفي الجنوب والوسط والشرق الجزائري بل من منطقة القبائل والجنوب والريف المغربي، شعروا بغطرسة الاستعمار الفرنسي الذي سمح الشيجه وأعوانه من الاستيلاء على أرزاق الجزائريين ومصادرة مزروعاتهم، ومواشيهم وحيواناتهم، بل وافراغ مطاميرهم من مخزون القمح والشعير وبقية الحبوب الجافة قصد تهجيرهم وتخويفهم وتجويعهم.[1]

– استياء وتذمر القبائل الصحراوية وضيم قبائل جبال القصور، خاصة قبائل أفلو والبيض التي منعت من التنقل بمواشيها إلى الجنوب خلال موسم الترحال وذلك في فصلي الشتاء (1879-1880) و(1880-1881)، مما أدى إلى موت مواشيها بأعداد كبير من شدة البرودة السائدة بتلك المنطقة[2]، وتعتبر هذه الأسباب التي مست الفلاحين وبها ثارت الثورة

– وهنا بدأ بو عمامة ثورته بمهاجمة المراكز الفرنسية وفي 19 أفريل 1881 تمكن من هزيمة وقتل وينبرينر القائد الفرنسي، وقد اشتعلت ثورة بوعمامة أطول مدة في تاريخ الثورات الجزائرية، ولكنها مع ذالك اقلها جميعا شهرة، فقد دامت أكثر من عشرين سنة غير أن الفرنسيين تمكنوا من هزيمته.[3]

هناك خصائص مشاركة بين كل الثورات التي سميت بالمقاومة الشعبية، أنها كلها كانت جميعها الفلاحون الوطنيون هم الجيش.

أدت هذه الأوضاع إلى تنامي الوعي الوطني بين الفلاحين، الذين أدركوا أن الاستعمار لم يكن مجرد احتلال عسكري، بل نظامًا اقتصاديا قائما على الاستغلال.

---

[1] منور العربي، المرجع السابق، ص ص – 264-265 .

[2] مياسي ابراهيم، ثورة الشيخ بوعمامة (1881-1908)، د.ط، حوليات جامعة الجزائر، 1997، ص 301.

[3] أبو قاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص 55-56

الفصل الأول

النضال الوطني المطلبي والنقابي للفلاح الجزائري

I-الحركة المطلبية: احتجاجات وإضرابات

II –استراتيجية الحركة الوطنية تجاه الفلاح الجزائري: (توعية، تنظيم، ونضال)

1- الأمير خالد و إنصاف الفلاح الجزائري

2- كفاح نجم شمال أفريقيا وقضية الفلاح

3- موقف حزب الشعب الجزائري من قضية الفلاح

4- البيان الجزائر و إدماج الفلاح في النضال الوطني

5- المؤتمر الإسلامي و مطالبه لصالح الفلاح الجزائري

III-تأثير مجازر 8 ماي 1945 على الفلاحين

IV- أثر إصلاحات 1947 على الفلاح الجزائري

I الحركة المطلبية (الاحتجاجات والاضرابات):

لقد عرفت الفترة ما بين سنوات 1920 و1936 حركة نقابية كبيرة ترجمت على شكل إضرابات واحتجاجات قوية قام بها العمال بسبب الإصلاحات السياسية التي سمحت للجزائريين ليس فقط بالانضمام للنقابات بل حتى بإدارتها ولم تقتصر تلك الإصلاحات على عمال الإدارة والمؤسسات الصناعية والتجارية فقط بل شملت حتى الفلاحين في مزارعهم.[1]

فيما يخص القطاع الفلاحي فقد كانت وضعيته قبل سنة 1936 متردية حيث شهدت بعض المناطق مجازر دامية، ورأى بعض أعضاء الكونفدرالية العامة للشغل CGT المنتمين للتيار الشيوعي ضرورة تنظيم العمال الفلاحين للدفاع عن حقوقهم، وفي هذا السياق أسس عمر أوزكان النادي الفلاحي لدعم تظلمهم مثل إنشاء نقابة لعمال الفلاحة تحديًا للاستعمار وانتصارًا لمبادئ الحرية وحق الفلاحين في الأرض.

لم تقتصر الإضرابات على صغار المزارعين فقط بل شملت أيضًا كبار ملاك الأراضي الجزائريين معززة وعي الفلاحين الوطني ودفعهم لمقاومة الاستيطان الفرنسي برفض الضرائب و الإشتراكات .[2]

وهنا نظموا إضرابات عن العمل في مزارع الكولون. ومن موجات الإضرابات العمالية المتتالية إخترنا هذه الأمثلة :

- في شهر جوان 1936 نظمت إضرابات عمالية في كل من فرنسا والجزائر بحيث وقعت صدامات بين الكولون والمضربين عن العمل في الجزائر العاصمة وتلمسان و وهران وعين تموشنت ومستغانم وقسنطينة وقد مُزق فيها علم فرنسا و أعطى الفلاحون الجزائريون من خلال امتناعهم عن العمل في مزارع الكولون طابعه الثوري لهذه الاضرابات.
- في نواحي العاصمة تشكلت مجموعات عمل جابت الارياف في محاولات لمنع عمل الارض الاجراء من العمل في المزارع ونظمت زمرا تقف امام المؤسسات الزراعية لتنفيذ اضراب العمل واستولت على المزارع والضيعات وهو الامر الذي اقلق الكولون وتم القاء القبض على

[1] الزواوي ناصري ، المرجع السابق، ص40.

[2] راجعي عبد العزيز ، العمل النقابي في الجزائر خلال فترة ما بين الحربين 1919-1932 محطات ومواقف، المجلة التاريخية الجزائرية، المج 01 ، ع 04 ، سبتمبر 2017، ص177.

المضربين ومعاقبتهم ولما كان النضال النقابي ضعيف في صفوف عمال الارض فان النقابه الوطنيه حاولت في سنه 1936 تاطير حرك ه نقابيه لعمال الزراعة لكنها اخفقت .[1]

لهذا تعتبر سنتا 1936 و1937 بمثابة العصر الذهبي لانتفاضة الأجراء الزراعيين في الأرياف وفي كامل أنحاء البلاد: سيدي بلعباس، تلمسان، عين تموشنت، مستغانم، متيجة، باتنة، جيجل.[2]

كما تذكر جريدة l'Écho de Tiaret في مقال لها سنة 1937 عن شجارات واحتجاجات في تيارت، وهذا مثال مباشر على الاضطرابات الاجتماعية التي شهدتها الجزائر في تلك الفترة[3].

وقد تجلى تضامن عمال المدينة مع عمال الريف في رفع شعار "لا نقابة حقيقية وقوية دون نقابة العمال الزراعيين[4] انطلاقًا من مزارع عنابة 1936-1937 التي شهدت أحداثًا بشعة وقُبض على ممثلهم بوعالق رابح ودامت تلك الحركة 14 يومًا[5].

كما أن الطلائع النقابية كيف تشغل ظروف الحرب العالمية الثانية لتجد في نشاطه العدائي للكولن و تحرض العمال ضدهم و تعيد الثقة إليهم. [6]

و خوفا من انتشار الوعي النقابي في الوسط الفلاحي دفع فرنسا إلى إلقاء القبض على بوشارة لحسن رئيس فرع النقابي الفلاحي لمزغاية بعد أن وجهت له تهما منها :

منها القذف وحمل الأسلحة محظورة والثورة ضد كل ما له صلة بالسيادة الفرنسية ة تحريض سكان وادي الصغير ضد أعمال ترميم الطرقات لصالح الكولون ولخدمتهم ونشر مقالات عنيفة في الصحف وتوجيه نشاطاته النقابية ضد المعمرين ملاك الأراضي الفلاحية .

---

[1] بن داهة عدة ، المرجع السابق، ص181-182.

[2] تكران جيلالي ، الفلاحون الصغار و الأجراء الزراعيون الجزائريون 1936-1950 ، قراءة في تنظيم الوعي المطلبي، مجلة روافد للبحث والدراسات، مج 03 ، ع 01 ، جوان 2018 ؛ ص 18 .

[3] L'echo de tairet ،du 06/03/1937 , N 1428 , p 03
L'echo de tairet , du 20/04/1937 , N1433 , P02

[4] عمشاني مصطفى ، الحركة النقابية الجزائرية نشأتها تطورها انطلاقاتها، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الإجتماعية؛مج 11 ، ع 04 ، سبتمبر 2019 ، ص 165 .

[5] تكران جيلالي ، المرجع السابق، ص ص124-125.

[6] بن داهة عدة ، المرجع السابق، ص218.

لكن هذه الإجراءات لم تزدهم إلا عزمًا وتحمسًا للتظاهر والمطالبة بحقوقهم. ففي مدينة معسكر وُزعت مناشير تدعو صغار الفلاحين الجزائريين إلى المشاركة في المهرجان النقابي الذي سيقام يوم 30 سبتمبر 1944 لاجتماع برئاسة السيد "الحاج عمر" واحتج فيه الحاضرون ضد السوق السوداء ودعوا إلى التضامن الفعلي مع عمال الأرض والانخراط في نقاباتهم.

أما في مدينة سيدي بلعباس فقد اجتمع مؤتمر العمال الفلاحيين المنتسبين إلى الفيدرالية العامة للعمال (CGT) يوم 30 سبتمبر 1944 بحضور 27 مندوبًا يمثلون 3000 فلاح منخرطين في النقابات الفلاحية اقترح فيها المتدخلون من أمثال :[1]

عمار سيلفاني amar sylvanu وكوستcoste الحلول التالية:

- وضع الثقة في الحكومة المؤقتة في الجمهورية الفرنسية(GPRF) .
- إدانة سياسة التفرقة العنصرية .
- الترحيب بقرارات 4 جويليه 1944 .
- رفع عدد المراقبين الفلاحين .
- المطالبة بالمنحة العائلية وإعانة البطالة .
- المطالبة بالحد الأدنى الضروري للحياة.

يظهر أن النقابات الفلاحية قد تجاوزت الأهداف التي نشأت من أجلها ، حيث إنتزجت مطالبها المهنية و الاجتماعية بتعليق الأمال على رجال السياسية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية .[2]

لم تكن إحتجاجات الفلاحين الجزائريين و إضراباتهم من 1919 إلى 1945 مجرد مطالب اجتماعية و اقتصادية ، بل كانت جزءا من نظال طويل ضد القهر الإستعماري و مع تصاعد الغضب الشعبي و تجاهل فرنسا لهذه المطالب ، زاد التوتر بين الجزائريين و الإدارة الاستعمارية .

[1] بن داهة عدة ، المرجع السابق، ص218.

[2] بن داهة عدة ، المرجع نفسه، ص 220.

II استراتيجية الحركة الوطنية تجاه الفلاح الجزائري: توعية، تنظيم، ونضال:

تفاقمت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بين المستوطنين الأوروبيين والفلاحين الجزائريين مما دفع الفلاحين إلى الانتفاض في ثورات شعبية منذ القرن التاسع عشر. ومع بداية القرن العشرين، اتفقت مختلف الحركات السياسية الجزائرية على اختلاف توجهاتها وتبنت مطالب الفلاحين في هدف واحد هو تحرير الأرض وتحسين أوضاعهم، وطالبت بإصلاحات زراعية تضمن للفلاحين حياة كريمة.

1. الأمير خالد وإنصاف الفلاح الجزائري :

الأمير خالد بن الهاشمي بن عبد القادر (1875-1936) هو شخصية بارزة في تاريخ الجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسي، برز كزعيم سياسي سعى لتحقيق مطالب الجزائريين من خلال الوسائل السياسية.

من المعروف عن الأمير خالد بمبادراته الشجاعة أنه أطلق ناقوس الخطر ونبه الشعب إلى ضرورة استئناف الكفاح السياسي، فساهمت جهوده في إيقاظ الوعي لدى الجزائريين الذين كانوا لا يزالون يعيشون تحت وطأة القوانين القمعية الخاصة بالأهالي، بالإضافة إلى العمال الجزائريين في باريس ومعظمهم من أصول بدوية وكانت أوضاعهم مزرية مشابهة لوضع وطنهم، لكن احتكاكهم بالواقع الجديد زاد وعيهم بقضايا العصر مثل النضال الطبقي وتأثير الاستعمار الفرنسي في سوريا والمغرب، بالإضافة إلى حركات التحرر للشعوب الأخرى.[1]

كان تياره السياسي متغلغلًا في أعماق الجماهير الشعبية والطبقة المحرومة في الأرياف،[2] ومن هنا جاء مطلب ضرورة استعادة الأهالي الجزائريين للأراضي الفلاحية كضرورة ملحة دعت إليها جمعية الإخوة الجزائرية[3] التي أنشأها الأمير خالد في 1919.[4]

---

[1] الأشرف مصطفى ، المرجع السابق، ص 78.

[2] كافي علي ، مذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، د ط، دار القصبة للنشر ، الجزائر، ص 45.

[3] جمعية الإخوة الجزائرية: تأسست في مدينة الجزائر ورئيسها الأمير خالد والنائب ابن التهامي، وكان هدفها البحث عن وسائل الدفاع وتحسين أحوال المجتمع الجزائري ماديًا ومعنويًا وفكريًا واقتصاديًا وسياسيًا. ، أنظر : محفوظ قداش ، محمد قنانش ، نجم شمال أفريقيا (1926 – 1937) " وثائق و شهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري"

[4] بن داهة عدة ، المرجع السابق، ص 238

قدم الأمير خالد محاضرات وخطبًا سياسية وحث على تأسيس النوادي محاولًا إيقاظ الوعي وتحميس الجماهير بالقضية الوطنية.[1] وكشف في مقالاته بجريدة الأقدام عن كيفية استحواذ الإدارة الاستعمارية على الأراضي الخصبة، وذكر الثروات الطائلة المستخرجة من عرق الفلاحين الجزائريين، وفضح الممارسات الظالمة للقروش الحمراء (كولون) الساعين لتحقيق المزيد من المزايا على حساب الفلاحين المعدمين. [2]

وأكد في أحد مقالاته على أنه لا جدوى من الحديث عن التنمية ما دام الاستعمار مستمرًا في إحداث مراكز جديدة وما دام قانون سورانس و هو قانون يحدد ملكية المسلمين و يمنح المعمرين حق الإستلاء عليها متى شاؤوا.[3]

وبعد الحرب العالمية الثانية راسل الرئيس الأمريكي ولسن ليكشف عن اغتصاب الأراضي وطرد الفلاحين وتحويل الممتلكات المصادرة إلى مراكز استيطانية. [4]

وقد رأى الأمير خالد أن الفلاح جزء لا يتجزأ من الشعب الجزائري المناضل والساعي للدفاع عن حقوقه وتحقيق مطالبه المشروعة ضد الاستعمار، وكان يرى فيه الأمل في تحرير الجزائر لأنه يحافظ على هويته الوطنية ببقائه في الريف.[5]

2.كفاح نجم شمال أفريقيا من أجل الفلاح الجزائري:

يمثل نجم شمال أفريقيا محطة مفصلية في تاريخ الدفاع عن حقوق الفلاحين الجزائريين، فلقد كان من أوائل الحركات السياسية التي وضعت قضية الفلاح في صلب اهتماماتها وكشفت عن حجم المعاناة التي لحقت بهذه الشريحة الواسعة من الشعب الجزائري نتيجة السياسات الاستعمارية.

---

[1] حباش فاطمة ، البعد الوطني في نظال الأمير خالد ، مجلة العصور الجديدة ، مج 06 ، ع 23 عنصر جديد في تاريخ الجزائر، 2016؛ ص 205 .

[2] صابر فتيحة ، جريدة الأقدام لسان حال الحركة الخالدية، مجلة العصور جديدة، مج 06 . ع23، الجزائر، 2016، ص ص 186 – 187.

[3] بن داهة عدة ، المرجع السابق، ص 238 .

[4] . بن داهة عدة ، المرجع السابق، ص 240.

[5] زواوي ناصري ، سوسيولوجيا العمل النقابي في الجزائر، ط1، ابدر الساطع للطباعة والنشر، الجزائر، 2022، ص31.

لقد اهتم نجم شمال أفريقيا بالمسألة الفلاحية منذ مؤتمر بروكسل 1927، وتمحورت آراؤه في هذه المسألة حول :

- مصادرة الأملاك الزراعية الكبيرة للكولون والشركات الاقطاعية.
- احترام الممتلكات المتوسطة والصغيرة للفرنسيين.
- إرجاع الأراضي والغابات التي أخذتها الدولة الفرنسية في الجزائر.
- زيادة القروض الفلاحية للفلاحين الجزائريين الصغار.[1]

تعكس هذه المطالب موقف النجم من الوضعية في الجزائر، وهي التي كانت في صالح الأقلية الأوروبية المحتكرة لمصادر الاقتصاد والتي تعتبر الأراضي مورد الأهالي الوحيد.[2] ولتحقيق ذلك، أكد النجم على ضرورة استرجاع الاستقلال الوطني وتكوين حكومة تسلم لها جميع الممتلكات التي اغتصبها المحتلون.

كما جاء ذلك في برنامج العمل المصادق عليه سنة 1933 في الجمعية العامة المنعقدة في باريس، [3]حيث جاء أكثر وضوحًا بالنسبة للمطالب التي توضح أهداف هذا التيار تحت شعار الحكومة الوطنية الثورية، وتعلقت مطالبه بشأن المسألة

المسألة الزراعية النقاط التالية:

- منع القروض لصغار الفلاحين وتنظيم الري
- مصادرة الملكيات الكبيرة التي استولى عليها الإقطاعيون.
- احترام الملكيات الصغيرة والمتوسطة.
- مساعدة الفلاحين بقروض معفاة من الفوائد[4].

---

[1] طاعة سعد ، المسألة الزراعية في مشروع الإستعمار ....(1930-1962) ، المرجع السابق، ص 100.

[2] زوزو عبد الحميد ، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939،د ط، من المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1985، ص 72.

[3] الزبيري العربي ، المثقفون الجزائريون والثورة، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1995، ص 24.

[4] طاعة سعد ، المسألة الزراعية في مشروع الإستعمار ....(1930-1962) ، المرجع السابق، ص 100.

بالإضافة إلى مطالب النجم المقدمة للجبهة الشعبية فيفري 1936، ومن مطالبه الاقتصادية التي تخص الفلاح:

- إيقاف بيع المصادرة دون تمييز و الاستهلاك الجماعي لفائدة الاستيطان .
- إلغاء الإستيطان.
- تشريع تأجيل سداد الديون لفائدة صغار الفلاحين والحرفيين وصغار التجار.
- إطلاق وتوسيع القرض الزراعي للفلاحين[1].

لقد كان نجم شمال أفريقيا بمثابة أداة تنظيمية مكنت الفلاحين الجزائريين من التحول من مجرد ضحايا للاستغلال إلى قوة فاعلة ومؤثرة في المشهد السياسي والاجتماعي، وساهم في تعزيز الوعي الوطني وتعبئة الجماهير نحو هدف الاستقلال

3.موقف حزب الشعب الجزائري من قضية الفلاح :

يمثل موقف حزب الشعب الجزائري، الذي تأسس في 11 مارس 1937 خلفًا لنجم شمال أفريقيا، اهتمامًا بالغًا بقضية الفلاح الجزائري، حيث جعلها في صلب برنامجه من أجل الاستقلال الوطني والتحرر الاجتماعي. انطلق الحزب من إدراكه أن الفلاح يمثل الأغلبية الشعبية ويعاني أشد أنواع الاستغلال من قبل النظام الاستعماري وكبار الملاك.

كان حزب الشعب أكثر وضوحًا في المجال الزراعي، وناقش القضية التي يعيشها هذا القطاع وقدم البرنامج التالي:

- توزيع الأراضي على الفلاحين بشكل ملكيات جماعية غير قابلة للمصادرة أو التصرف بها ومعفاة من الضرائب لمدة 10 سنوات.
- التوسع في السلفيات الزراعية لملاك الأراضي بدون تمييز وفقًا للأهلية والحاجة الحقيقية.
- زيادة الأرصدة المخصصة للشركات الزراعية طبقًا لحاجة الزراعة والأهلية[2].

---

[1] قداش محفوظ و قنانش محمد ، نجم شمال أفريقيا 1926-1937 وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 103

[2] طاعة سعد ، المسألة الزراعية في مشروع الإستعمار ....(1930-1962) ، المرجع السابق، ص 100.

- منع الربا وذلك بقروض منخفضة الفائدة للفلاحين والتجار.
- العمل على تحقيق نسبة بطالة منخفضة وذلك بحل مشكلة المياه[1].

على هذا الأساس، استطاع حزب الشعب الجزائري أن يكسب عطف الفلاحين وعمال الأرض، كما تمكن من غزو الأرياف الجزائرية بفضل تنظيمه المحكم، لا سيما في بلاد القبائل. وخلافًا لذلك، عجز الحزب نسبيًا في قسنطينة و وهران عن التسلل داخل الوسط الريفي بسبب الوجود المكثف للبلديات المختلطة كاملة الصلاحيات .[2]

في المذكرة التي تقدم بها حزب الشعب الجزائري لعبد الرحمن عزام باشا الأمين العام لجامعة الدول العربية في الدورة الرابعة لمجلس الجامعة بتاريخ 20 أكتوبر 1946، خصصت الأراضي الفلاحية بفقرة كاملة عنوانها "مأساة الأراضي الفلاحية"، ذكر فيها المساحة الإجمالية للأراضي الزراعية في الجزائر والمقدرة بأكثر من 20 مليون هكتار، والتي يمتلك منها الأوروبيون البالغ عددهم 800,000 نسمة أكثر من 9 ملايين هكتار، وتمتلك منها الحكومة الفرنسية الاستعمارية أكثر من ثلاثة ملايين هكتار، بينما يمتلك الجزائريون وعددهم 10 ملايين نسمة ثلاثة ملايين هكتار فقط. ومعنى هذا أن الوطنيين لا يمتلكون من أراضي آبائهم وأجدادهم إلا 36%.[3]

لم يتعامل حزب الشعب الجزائري مع قضية الفلاح بشكل منفصل بل أدمجها بذكاء في استراتيجيته الشاملة لتحقيق الاستقلال، معتبرًا أن تحرير الفلاحين وتمكينهم أساسي في بناء جزائر حرة مزدهرة.

4.البيان الجزائري و إدماج الفلاح في النظال الوطني :

خلال فترة الحركة الوطنية الجزائرية، قدمت مجموعة من النواب المنتخبين عام 1946 بقيادة فرحات عباس مجموعة من المطالب للحكومة الفرنسية لتحسين أوضاع الفلاحين والفلاحة معًا. إذ يقول فرحات عباس: "لم يكن تضامني مع الفلاحين هو تضامن محبة وتعاطف بل هو تضامن في

[1] ولد خليفة محمد العربي ، المحنة الكبرى مدخل لدراسة توصيفية عن معاناة شعبنا ومقاومته البطولية نصوص مختارة اكرونولوجيا جزئية وثائق أساسية ، دار الأمل ، ط 03 ، الجزائر، 2012، صفحة 287.

[2] بن داهة عدة ، المرجع السابق، ص 248.

[3] بن داهة عدة ، المرجع السابق، ص 252.

العيش والحياة إلى حد ما، فقد نشأت بينهم وأصبحت شابًا وأنا معهم، لذلك صرت أعرف آلامهم وأدرك مصدر شقائهم وبؤسهم مما كان يثير حزني"[1]

كان فرحات عباس يدافع عن حقوق الفلاحين الجزائريين الصغار[2] بالاتفاق مع أعضاء حزبه، وقدم مجموعة من المطالب التي تخص أوضاع الفلاحين، من بينها:

- إصلاح وضعية الغابات بخلق تشريع قانوني يحمي الغابات من الاستغلال البشع والتحقيق في الملكية الأهلية ومساعدة الفلاحين ماديًا.
- تقسيم المساعدة المالية الخاصة بميزانية الجزائر للزراعة والتجارة وذلك حسب الحاجة.
- إلغاء وخلق جمعيات فلاحية في شكل تعاونيات زراعية خاصة بالأهالي و مساعدة الفلاحين علميًا وذلك بتثقيفهم في المجال الزراعي.
- توزيع الأراضي على الفلاحين خاصة المزارع الكبرى غير المستغلة بين الفلاحين البسطاء والعمال الزراعيين ومنع كل حجز وذلك بإيقاف القوانين التي تخص هذا الحجز وإلغاء قانون الغابات[3].

وفي بيان الشعب الجزائري الذي حرره فرحات عباس في 10 فيفري 1943، تضمن مطلبًا نص على إلغاء الملكية الاقطاعية الكبيرة بإصلاح زراعي وحق البروليتاريا الفلاحية في الازدهار. [4]

لقد كان إلغاء الملكية الاقطاعية وتطبيق سياسة إصلاحية زراعية كبرى وتحقيق الرفاهية للبوليتاريا مطلبًا شعبيًا ملحًا في الجزائر، وقد عبرت الجماهير عن تأييدها لهذا المبدأ بقوة، الأمر الذي تجلى في المناشير التي وجدتها الشرطة الاستعمارية في 26 ديسمبر 1943 وقد كُتب عليها عبارات من بينها أن الكولون الذين أثروا عن طريق مصادرتهم لأراضي الجزائريين المسلمين والذين سمتهم الجزائر بالعمل

---

[1] العسلي بسام ، جهاد الشعب الجزائري المقاومة والتحرير، ج02، د ط، دار النفاس، بيروت، 2009، ص 62.

[2] بن داهة عدة ، المرجع السابق، ص 264.

[3] طاعة سعد ، المسألة الزراعية في مشروع الإستعمار .... (1930-1962)، المرجع السابق، ص ص 103-104.
ينظر الملحق رقم 05

[4] شريط الأمين ، التعددية الحزبية في تجربة "الحركة الوطنية الحركة الوطنية 1919-1962"، الجزائر،د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998، صفحة 44.

في حقولوهم الزراعية لا يقبلون أبدًا أن تُقسم ثروات هذا البلد معهم، وقد ذهب بهم الحسد والحقد إلى الامتناع عن بيع الأراضي الفلاحية للجزائريين. [1]

استمرت المطالب الشعبية والسياسية لهذا التيار حتى بعد 1946 وكانت تتركز بشكل أساسي على تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية للفلاحين الجزائريين،.وتركزت مطالبهم حول تعديل نظام الملكية وإصلاح شأن الغابات وتطبيق القوانين الاجتماعية على جميع سكان الجزائريين دون تمييز وتقديم المساعدة اللازمة للفلاحة وتوفير الدعم التقني والمالي للفلاحين.

5.المؤتمر الإسلامي و مطالبه لصالح الفلاح الجزائري:

في 7 جوان 1936، عُقد المؤتمر الإسلامي بسينما ماجستيك (الأطلس حاليًا) بالجزائر العاصمة[2]، وحضره حوالي 4000 مندوب[3] من طرف مختلف اللجان وكانوا يمثلون جميع توجهات المنتخبين و الوجهاء.[4] وقد جاء هذا المؤتمر في ظل ظروف سياسية واجتماعية معقدة حيث كانت الجزائر ترزح تحت وطأة الاستعمار الفرنسي وتتطلع إلى تحقيق مطالبها الوطنية والاجتماعية. وقد رأى الدكتور بن جلول في هذا المؤتمر علاجًا لأوضاع الفلاحين، والذي تلخصت مطالبه في النقاط التالية أهمها:

- العمل بمساواة الأجرة.
- توزيع المساعدة التي تقدمها الميزانية الجزائرية للفلاحة والصناعة والصناعة التقليدية.
- إنشاء تعاونيات فلاحية ومراكز لتربية الفلاح.
- إيقاف المصادرات.
- إلغاء القانون الغابي.

[1] بن داهة عدة ، المرجع السابق، ص 267.
[2] صاري جيلالي ، المرجع السابق، ص 39.
[3] كافي علي ، المصدر السابق، صفحة 51.
[4] صاري جيلالي ، المرجع نفسه، صفحة 39.

- توزيع الأراضي غير المستغلة بين الفلاحين، و عمال الفلاحة .[1]

طمأنة وفد المؤتمر للسلطات الفرنسية أن الجزائر هادئة والجزائريون يعتبرون أنفسهم فرنسيين ويطالبون فقط بالحصول على نفس الحقوق الفرنسية، لكنهم لم يحصلوا سوى على وعود ولم تلتزم باريس بأي شيء.

وفي 11 جويلية 1937، عقد المؤتمر الإسلامي الجزائري جلسته الثانية، لم يكن هذا المؤتمر بضخامة المؤتمر الأول، فقد تضمن برنامجه نفس المطالب المتعلقة بالاراضي الفلاحية، أضيف إليها مطلب مشتمل على وضع حد لعملية اغتصاب الأراضي ومصادرتها،[2] لكن جواب الحكومة الفرنسية كان تجاهل العام، باعتبارهم أن تحقيقها سيفتح المجال أمام الجزائريين للمطالبة بالمزيد من الحقوق والمساواة.

يمثل المؤتمر الإسلامي الجزائري محطة هامة في مسار الوحدة الوطنية، حيث سعى إلى تجميع القوى المختلفة للدفاع عن مطالب شعبية، بما في ذلك تحسين أوضاع الفلاحين في مواجهة الصعوبات التي فرضها الاستعمار.

III تأثير الأحداث من 8 ماي 1945 على الفلاحين:

شكلت الطبقة الفلاحية قوة اجتماعية هامة ضمت المزارعين والعمال الزراعيين و الخماسين ، بالإضافة إلى صغار الملاك الذين يمتلكون أراضي زراعية صغيرة.[3] هذه الطبقة خاضت نضالًا قوية في أواخر القرن التاسع عشر وتمكنت من فرض وجودها في الحركة الوطنية وتثبيت مكانتها من خلال المطالبة بحقوقها. شارك الفلاحون بفعالية ضد الاستعمار، مما يدل على أن أحداث 8 ماي 1945 لم تقتصر على المدن فقط بل شملت أيضًا المناطق الريفية، و هنا برز دورهم الفعال الذي لعبته هذه الطبقة، كقوة ضاربة لرضخ الإستعمار.

---

[1] قداش محفوظ ، المرجع السابق، صفحة 333؛

[2] بن داهة عدة ، المرجع السابق، ص 276.

[3] طاعة سعد ، المسألة الزراعية في مشروع الإستعمار ....(1930-1962) ، المرجع السابق، ص 127-.

فشهدت الجزائر عام 1945 أوضاعًا مزرية في الوضع السياسي كان جامدًا بسبب القمع والاضطهاد الفرنسي، وقد عمدت فرنسا قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية إلى حل الأحزاب الوطنية الجزائرية.

رغم ذلك، فقد تميز الوضع العام قبل ماي 1945 بتحرك سياسي واسع[1] لجميع تيارات الوطنية، وكانت جبهة أحباب البيان والحرية بقيادة فرحات عباس من أبرز الحركات التي استمرت في النضال من أجل حقوق الجزائريين. وقد نجحت هذه الجبهة بإصدارها بيان فيفري 1943، مما أثار قلق الإدارة الفرنسية، مما دفع المستوطنين إلى تكثيف هجماتهم ومحاولاتهم القضاء على الجبهة. وقد أثار هذا الوضع توترًا شديدًا بين الجزائريين والفرنسيين.

أما بالنسبة للوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، فقد شهد أزمة حقيقية انعكست سلبًا على الفلاحين والطبقات المسحوقة من المجتمع الجزائري بسبب الاستغلال والنهب المفرط، وأيضًا الظروف القاسية مثل الجفاف الذي خرب الجزائر من جهة .[2]

أثرت هذه الظروف سلبًا أيضًا على جانب الإجتماعي الاستماع الذي أدى إلى ندرة المواد الغذائية وارتفاع الأسعار وانتشار المجاعة[3] وتدني المستوى المعيشي والصحي للفلاحين.[4]

هذه الظروف المعيشية القاسية التي وصلت إلى حد المجاعة كانت من الدوافع الأساسية التي دفعت الفلاحين للمشاركة في مظاهرات 1945 السلمية.

---

[1] علالي محمود ، "مجازر 8 ماي 1945 وتداعياتها على نشاط الحركة الوطنية بالأغواط"، مجلة الإبراهيمي للآداب والعلوم الإنسانية، مج 06 ، ع 01 ، ، الجزائر ، جانفي 2024، صفحة 78.

[2] علالي محمود ، المرجع السابق، صفحة 130.

[3] بن شعبان السبتي ، مجار 08 ماي 1945 " بمنطقة قالمة و بداية الطريق نحو نوفمبر 154 ، المجلة التاريخية الجزائرية، ع 6-7، 2018، الجزائر ، جانفي ماي 2018 ، ص 183.

[4] طاعة سعد ، المسألة الزراعية في مشروع الإستعمار ....(1930-1962)، المرجع السابق، ص 132.

في الفاتح من ماي 1945 وبمناسبة اليوم العالمي للعمال وانتصار الحلفاء، نظم حزب الشعب ومناضليه مظاهرات سلمية في العديد من مناطق البلاد[1] للمطالبة بالاستقلال والإفراج عن مصالي الحاج الزعيم[2] وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين.[3]

كان الفلاحون بمختلف شرائحهم ينتظرون حلولًا جوهرية لمشاكلهم ومعاناتهم الكبيرة، لكن السلطات اكتفت بوضع دفاتر الشكاوى عبر التراب الوطني.[4]

بالفعل انطلقت هذه المظاهرات في 8 ماي 1945 عبر كامل التراب الوطني، وكان هذا اليوم يوم الثلاثاء يعقد فيه السوق الأسبوعي في مدينة سطيف، حيث تورد عليها ما بين 5000 و15000 من الفلاحين يتقاطرون من أرجاء الناحية،[5] خرجوا ليعبروا عن فرحتهم على انهزام النازية، ولكن الهدف من هذه الفرحة مختلف تمامًا، فالمعنى الحقيقي لهذه الفرحة لدى الشعب الجزائري يعني قرب موعد الاستقلال والتخلص من الاستعمار الفرنسي، إلا أن آمالهم خابت بعد أن أطلقت الشرطة الفرنسية النار على شاب جزائري كان رافعًا علم الجزائر بعد أن أمرته بإنزاله إلا أنه رفض ذلك فأردته قتيلًا، ومن هنا أعلنت بداية مجازر 8 ماي 1945، إذ انطلق التمرد وانتفض الفلاحون في نواحي سطيف و قالمة بأن هاجمو القرى و مزارع الكولون و إنظم غليه سكان دواوير الجبال المحيطة ، الذين كان تمردهم أكر حدة[6] و عنفا.

هذه المؤامرة التي كانت موجهة إلى الريف، والدليل على ذلك أنه كان أكثر تعرض للخراب والدمار، وتعرض الفلاحون إلى التدمير و التقتيل الجماعي ومطاردة المستمرة لسلب الأراضي الزراعية المتبقية. الهدف من هذا هو قصف الطبقة الفلاحية وسحقها والقضاء عليها.

---

[1] سعدوني بشير ، "مجازر 8 ماي 1945 خلفيات وانعكاسات"، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، ، ع 02 ، الجزائر ، جوان 2013، ص 199.

[2] فيلايلي عبد السلام ، الجزائر الدولة والمجتمع، طبعة 01، بيروت، لبنان، 2013، صفحة 195.

[3] قداش محفوظ و صاري جيلالي ، المرجع السابق، ص 96.

[4] طاعة سعد ، المسألة الزراعية في مشروع الإستعمار ....(1930-1962) ، المرجع السابق، ص 133.

[5] فرحات عباس، المصدر السابق، ص 114.

[6] فلايلي عبد السلام ، المرجع السابق، صفحة 196.

لقد كان الجرح الدامي الذي أصاب الشعب الجزائري أثرى وأعمق في مسيرته النضالية. ومع تنامي الوعي السياسي، تغلغلت روح الثورة ضد الاستعمار الفرنسي في قلوب الفلاحين، مما أشعل الظلم والقهر في نفوسهم شرارة غضب عارمة كان هدفه طرد الاستعمار من أرض الجزائر. وهنا تبلورت في أذهانهم فكرة "ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة."

IV أثر إصلاحات 1947 على الفلاح الجزائري :

استخلص الشعب الجزائري، أو بالأخص الفلاح الجزائري، من مجازر 8 ماي 1945 ضرورة توحيد القوة السياسية لمقاومة الاستعمار. وإن غطرسة الاستعمار وروحه العنصرية التي تدعو إلى كبح جماح التحرر والاستقلال،[1] دفعت فرنسا إلى سياسة تهدئة وتقديم وعود بالإصلاحات.

ظنت فرنسا أن تقديم الإصلاحات الزراعية الشكلية تهدئ الشعب الجزائري، خاصة في الأرياف. لهذا أصدرت دستور 20 سبتمبر 1947 أو ما يعرف بالقانون الأساسي. هذا الأخير أصدرته فرنسا بسبب الجرائم البشعة التي قامت بها ضد الشعب في 8 ماي 1945.[2] تضمن محتوى القانون 12 فصلا في صلب دساتيره، والفصول التي تخص القطاع الفلاحي هي الفصل الثاني في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والفصل الخامس في الميزانية الجزائرية، والفصل العاشر في البيئات والمجتمعات المحلية.[3] هذه الفصول بالأحرى كانت تنص على توسيع الأراضي وتوزيع الإقطاعات وإدخال تنظيمات جديدة على الدوار والاهتمام بالري وتنظيم العمال الزراعيين وزيادة الأجور.[4]

لم يكن لفرنسا أي نية للإصلاح، بل وضعت هذا القانون ليخدم مصالح الطبقة الثرية الكولون على حساب الفلاحين وإفقار هذه الأخيرة وتشريدهم وتفكيكهم. حيث أن أوضاع الفلاحين لم يطرأ عليها أي تغيير، فقد جاء دستور 1947 فقط لتلبية مطامع الكولون و تجويع

---

[1] طاعة سعد ، المسألة الزراعية في مشروع الإستعمار .... (1930-1962)، المرجع السابق، ص 142.

[2] طاعة سعد، "موقع المسألة الزراعية في إصلاحات 1947"، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، معهد العلوم الإجتماعية و الإنسانية، المركز الجامعي ، ع 01 ، معسكر ، جانفي - ديسمبر 2007، ص 211.

[3] طاعة سعد، "موقع المسألة الزراعية في إصلاحات 1947"، المرجع السابق، ص 212.

[4] طاعة سعد ، المسألة الزراعية في مشروع الإستعمار ....(1930-1962) ، المرجع السابق، ص 212.

صورة الشعب الجزائري، فهو سلاح جديد استخدمه المستوطنون لتوسيع ملكيتهم والسيطرة على ما تبقى في الدواوير والقرى.

الفصل الثاني

دور الفلاحين في الثورة التحريرية(1947-1962)

Iالتحضير للثورة وتنظيم الفلاحين

1 .المنظمة الخاصة (L'OS) في تعبئة الفلاحين

أ. ماهية المنظمة الخاصة(L'OS)

ب. أهمية الفلاحين في التنظيم السري

ت. أنشطة المنظمة الخاصة بين الفلاحين

2 .إستعدادات العملية لتفجير الثورة التحريرية

أ. إنخراط الفلاحين في مشروع التفجير الثوري

ب. دور الفلاحين في التنظيمان العسكرية للثورة

II- مساهمة الفلاحين خلال الثورة التحريرية

1. المجاهدون والمسبلون
2. تنظيم التموين في الريف الجزائري
3. مقاومة الفلاحين عبر حرب المزارع
4. تفعيل مؤتمر الصومام لدور الفلاحين في الثورة
5. الفلاحون والمعارك الكبرى
6. دور الشخصيات فلاحية في الثورة التحريرية

I-التحضير للثورة وتنظيم الفلاحين:

لم تكن الثورة الجزائرية عفوية بل تنظيما دقيقا، برز دور التنظيم الثوري في دمج الفلاحين سواء بالانخراط المباشر بالجيش التحرير أو عبر شبكات الدعم اللوجستي والمعنوي، والذين يعتبرون الحاضنة الشعبية والقاعدة الأساسية للثورة.

1-المنظمة الخاصة (L'OS) في تعبئة الفلاحين :

يمكن الحديث عن المنظمة الخاصة التي كانت جزءًا من حركة حزب الشعب، والتي تأسست بهدف التحضير للثورة المسلحة ضد الاستعمار الفرنسي. قد تكون النقاط التي تطرحينها كالتالي:

أ– ماهية المنظمة الخاصة :(L'OS) تمكنت قيادة حركة إنتصار الحريات الديمقراطية من عقد مؤتمر سري تشكلت من اللجنة المجتمعة من مصالي الحاج، الدكتور امين الدباغين[1]، خيضر محمد، احمد مزغنة، احمد بودة، حيث أنهي المؤتمر أعماله بالموافقة على قرار إنشاء منظمة مسلحة سرية تحت إسم المنظمة [2] (L'OS) في تاريخ ما بين 15و16 فيفري 1947 [3]، وتم الاجتماع في اليوم الأول في منزل ريفي في بوزريعة لأحد المناضلين مهدي عماري وفي اليوم الثاني في بلكور في محل للمشروبات الغازية

---

[1] محمد امين الدباغين: ولد في حسين داي بالعاصمة سنة 1917، من عائلة ميسورة الحال، دخل كلية الطب ثم إن انضم لحزب الشعب سنة 1939، طالب بإدخال إصلاحات على الحزب مما جهله المعارض الكبير والمنافس الرسمي للزعيم مصالي الحاج، توفي في 23 يناير 2003. ينظر: حسين آيت احمد، روح الاستقلال، مذكرات مكافح (1942– 1962)، تر: سعيد جعفر، د.ط، منشورات دار البرزخ، الجزائر، 2002، ص148

[2] غجاتي بدرة، بوضرساية بوعزة، إستراتيجية قيادات الثورة في التسليح قبيل إندلا ع الثورة الجزائرية، مجلة العلوم الانسانية، مج: 21، ع: 01، جوان 2021، الجزائر، ص943

[3] بن العيفاوي علي، الهياكل التنظيمية للمنظمة الخاصة بالجزائر (1947–1950)، مجلة قضايا التاريخية، مج: 09، ع: 02، ديسمبر 2024، الجزائر، ص131. يؤكد بن يوسف بن خدة في كلامه أن تاريخ إنعقاد هذا المؤتمر كان ما بين 15و17 من شهر فيفري في نفس السنة، وتمخض عنه الإعلان عن تأسيس جناح العسكري يتبنى العمل المسلح أطلق عليه اسم المنظمة الخاصة. ينظر: بن يوسف بن خدة، جذور اول نوفمبر 1954، تر: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص462

صاحبه مولود ملايان، وتم تأسيس عدة فروع لها عبر كامل التراب الوطني مثل إصدارها بإنشاء فروعها في الأوراس سنة 1947 بقيادة مصطفى بن بولعيد[1].

حيث انعقد هذا المؤتمر في جو مشحون بالشكوك والشعور بالخيبة والبأس حيث أثبت للشعب بأن الحرية لا تتحقق بوسائل بلا عنف او الثورة بالقانون وأنسدت هذه المهمة إلى محمد بلوزداد[2] ، الذي تولى مسؤولية جمع مسؤولي ولايات الحركة، وبعد قرابة سنة إكتمل تأسيس المنظمة الخاصة وتزامن قيام القيادة الثورية مع الإنتخابات أول مجلس جزائري، تلك الإنتخابات بمثابة حافز جديد على المضي قدما في طريق الإعداد الجدي للثورة[3].

ومن أهم أعمال التي قامت بهم المنظمة عملية جمع السلاح وتدريب المجندين عليها[4]، ومراكز خزن السلاح كانت متواجدة في الأوراس، وشلف، والأغواط، والسمندو، والقبائل، والجزائر العاصمة، بإضافة إلى تدريبهم على حرب العصابات[5] ، وبدأو يجمعون سلاح ويخزنونه في المطامير الفلاحين

---

[1] مصطفى بن بولعيد: ولد في 05 فيفري 1917 في منطقة الاوراس ينتمي إلى عائلة ثرية ودرس في باتنة، ثم التحق بالمدرسة العسكرية الفرنسية،إنخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري، ثم ح إ ح د، وكان من أبرز القادة العسكريين والسياسيين في المنطقة، ساهم في التحضير للثورة التحريرية وكان احد مفجريها في أول نوفمبر 1954، حيث قاد المنطقة الأولى(الأوراس) واستشهد في مارس 1956. ينظر: بارود سليمان، حياة البطل الشهيد مصطفى بن بولعيد، ط1، دار شهاب، الجزائر، 1988، ص ص 23-76.

[2] محمد بلوزداد:(1924_1952) منخرط في حزب الشعب عام 1943 شارك في تنظيم مظاهرات 08 ماي 1945وعضو في اللجنة المركزية لح.إ.ح.د وتوفي في نوفمبر 1947. ينظر: ميلود بلعالية، استعدادات المنظمة الخاصة للثورة التحريرية(1948_1950)، مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية، مج: 09، ع: 02، ديسمبر 2023، الجزائر، ص 27.
محجوبي جميلة، حفظ ابو بكر، المنظمة الخاصة ومهمة تفعيل العمل الثوري (1947-1950)، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، مج: 04 ع: 04، ديسمبر 2019، الجزائر، ص57.

[3] سعيدي مزيان، جيش التحرير الوطني: تطوره ومعالم من إستراتيجيته العسكرية(1954-1958)، مجلة المصداقية، مج: 01، ع: 01، ديسمبر 2019، الجزائر، ص161.

[4] شلي أمال، مسألة التسليح عشية قيام الثورة التحريرية الجزائرية،مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، مج: 05، ع: 05، ديسمبر 2018، الجزائر، ص151.

[5] حرب للعصابات: هي شكل من أشكال القتال الغير التقليدي تنفذها مجموعات صغيرة مسلحة تعرف "بالعصابات"، وتعمل بإستقلال عن القوات النظامية، وتلجأ إلى الهجوم المباغث والسريع على مواقع العدو أو وحداته ثم تنسحب قبل أن يتمكن من الرد، ولا تخضع هذه المجموعة لنظام عسكري محكم مما يمنحها مرونة كبيرة في التحرك والتخفي ويجعل من الصعب على العدو تتبعها او القضاء عليها وقد أصبحت هذه الحرب أداة فعالة في يد حركات التحرر الوطني لمواجهة جيوش الإستعمار المدججة

وكان لكل دار في الاوراس بندقية عسكرية، وكان الناس ينتظرون متى يأتي الأمر من الحزب للدخول في العمل المسلح، وبعد أن قامت المنظمة العسكرية بدور كبير في تكوين وتدريب مناضليها، إذ كانت تجرى العمليات التطبيقية في البوادي وقد اكتشفت السلطات الإستعمارية المنظمة سنة 1950، التي أدت إلى اكتشاف المنظمة[1]

ب- تنظيم المنظمة الخاصة للفلاحين :

رسمت المنظمة الخاصة مجموعة من الأهداف العسكرية للثورة عن طريق الفلاحين وذلك من خلال :

- استخدام حرب العصابات والكمائن.
- الهجوم المعاكس على الثكنات ومراكز الشرطة الإستعمارية وضرب المصالح الاقتصادية للإستعمار خاصة مصالح الكولون.
- نشر اخبار الثورة وملاحقة وتنظيم المناضلين.[2]
- تدريبات العسكرية السرية التي كانت تجري في الأرياف والبوادي والجبال حيث يتلقى خلالها المناضلون دروسا تطبيقية في كيفية استعمار الأسلحة، وكان يطلق على هذه العملية بإسم قيريلا[3] Guerillaاي حرب العصابات، وهذا ما أشار اليه حسين آيت احمد[4] في مذكراته "...وهكذا وجدنا

بالسلاح. ينظر: مرتاض عبد المالك، دليل المصطلحات ثورة التحرير الجزائرية (1954-1962)، د ط، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010، ص ص 41-42.

مقلاتي عبد الله، إشكالية التسليح إبان مرحلة اندلاع الثورة (1954-1956)، مجلة عصور جديدة، مج: 05، ع: 17، افريل 2015، الجزائر، ص366.

[1] زغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956-1962)،د ط، دار هومة، الجزائر، 2017، ص ص 52- 53.

[2] بومالي أحسن، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهرية أثناء الثورة التحريري(1954-1956)، د ط، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 68.

[3] طاعة سعد، المسألة الزراعية في مشروع الاستعماري ....(1930-1962)، المرجع السابق، ص 143.

[4] حسين آيت أحمد:وُلد سنة 1926 بعين الحمام في منطقة القبائل، من عائلة دينية مرتبطة بالزاوية الرحمانية. تلقى تعليمه الأولي في المدرسة القرآنية ثم التحق بالمدرسة الفرنسية. تحصل على الشهادة الابتدائية سنة 1939، وواصل دراسته الثانوية في الجزائر العاصمة حيث انخرط مبكرًا في النشاط السياسي، متأثرًا بالحركة الوطنية والثورية. كان مناضلًا ضمن حزب الشعب، ثم في جبهة أحباب البيان، قبل أن يعين مسؤولًا في المنظمة الخاصة سنة 1948. انتقل إلى العمل الخارجي بالقاهرة سنة 1949، وكان من

أنفسنا على رأس المنظمة بالغة السرية لها مهمة التحضير للثورة..."[1]، وشملت الدورة التكوينية في صيف 1948 قيادة العمل اللوجستي، وخاصة في تنظيم دورات تدريبية للمناضلين تشمل صناعة المتفجرات والتدريب على رمي بالاسلحة، واكتساب مهارة حرب العصابات، وانتهت الدورة التدريبية إلى ضرورة إعادة الهيكلة الإقليمية للمنظمة الخاصة وفق المستجدات، فحددت مناطق العمل في المدن والسهول ومناطق المقاومة والمراقبة في الجبال والأرياف الفلاحين[2].

ج- أنشطة المنظمة الخاصة بين الفلاحين :

حددت مهام المنظمة الخاصة في التكوين العسكري للمناضلين وتدريبهم على استعمار مختلف الأنشطة العسكرية، حيث تميز عملها بالسرية التامة في إتخاذ نظام صارم في عملية التجنيد.

حيث تم في شهر أوت 1948 تنظيم من قبل قيادة المنظمة الخاصة محاضرات حول المقاومة عبر العالم والعمل الميداني 12 درسا حول التدريب العسكري ومنهجية حرب العصابات وإنشاء قوات الكومندس[3].

فكانت سنة 1948 نقطة تحول حيث تم انعقاد اجتماعا مهما في شهر سبتمبر "بزدين" في جبال الأوراس، حضره قادة من المنظمة الخاصة وممثلو اللجنة المركزية وقد تم خلالها عرض تقرير شامل أعده المنسق الوطني حسين آيت احمد مهام المنظمة واستراتيجيتها، وتناول التقرير ضرورة نقل الكفاح إلى الجبال والاستفادة من التضاريس الوعرة في منطقة الأوراس التي تساعد على نصب الكمائن والتحرك بالسرية[4].

_ وتمحورت النقطة الرئيسية في الإجتماع حول مناقشة التقرير الذي أوصى ب:

بين تسعة قادة فجروا الثورة في نوفمبر 1954. ينظر: بليل محمد، مقاربة تاريخية بين مذكرات أحمد بن بلة والحسين آيت أحمد بين الذاتية والموضوعية في تشريح واقع المنظمة الخاصة وانعكاساتها على مسار التيار الاستقلالي، مجلة تاريخ العلوم، مج: 05، ع: 03، جوان 2020، الجزائر، ص27.

[1] حسين آيت أحمد، المرجع السابق، ص 145.

[2] قريري سليمان، المنظمة الخاصة L'os وتكوين اللجنة الثورية للوحدة والعمل، مجلة العلوم الإجتماعية الإنسانية، مج: 05، ع: 06، ديسمبر 2012، الجزائر، ص 96.

[3] البقور فواز، التمويل والتموين خلال الثورة التحريرية (1954_1962)، مذكرة ماستر في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الدكتور يحي فارس بمدية، 2014_ 2015، ص 11.

[4] قريري سليمان، المرجع السابق، ص95.

- تشكيل نواة الكفاح المسلح بالاعتماد على الوعي الثوري لدى الفلاحين، واعتبارهم الفئة الأكثر إستعدادا لحمل السلاح .
- إعادة تنظيم العمل الثوري عبر إنشاء قواعد جديدة، وتعزيز أساليب العمل بالسرية.
- تهيئة الأرضية في الأرياف لتكون مراكز لوجستية لتخزين السلاح وتموين المجاهدين.

كما أشار هذا التقرير إلى ضرورة توحيد جهود التحرير على مستوى المغرب العربي، وإلى أهمية تجاوز الحدود المصطنعة التي فرضها الاستعمار، وقد أكد بن خدة لاحقا ان هذا التقرير مهم الطريق للتحضيرات الفعلية للثورة المسلح،[1] فقد تمكنت في ظرف عام واحد من تجنيد حوالي ألفي مناضل كلهم من الشباب المؤمن بالعنف الثورة.[2]

وفي سنتي 1948ا إلى 1949 تم نقل السلاح إلى الأوراس بعدما استلمها مصطفى بن بولعيد، وما إن حلت سنة 1949 حتى كانت المنظمة الخاصة على أتم الاستعداد للقيام بعمليات ثورية محددة في انتظار اندلا ع الثورة المسلحة، ونذكر على سبيل المثال:

_ هجوم مجموعة من المناضلين على بريد وهران قي نفس السنة.

_ تنظيم بعض العمليات العسكرية مثل الهجوم منجم الونزة بتبسة.

_ الهجوم على محافظ الشرطة بضواحي العاصمة.

وكان الهدف من هذه العمليات هو لتزويد بالمال بما أنه عصب الحروب من أجل لاقتناء الأسلحة.[3]

وانطلاقا مما تمت الإشارة اليه بخصوص تنظيم وأهم النشاطات للمنظمة الخاصة للفلاحين تمكن حصر العوائق التي واجهتها فيما يلي :

- نقص السلاح حيث من الصعب توفير ما تحتاجه المنظمة الخاصة لتغطية كامل التراب الوطني.

---

[1] ميلود بلعالية، المرجع السابق، ص ص 30_31

[2] زبيري محمد العربي، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2015، ص 79.

[3] جبلي طاهر، جهود المنظمة الخاصة في التحضيرات المادية لاندلا ع الثورة التحريرية في أول نوفمبر 1954، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، مج: 01، ع: 01، جانفي2019، الجزائر، ص101.

- نقص مصادر التمويل بسبب الأزمة المالية وحملة الاعتقالات التي طالت على عدد من المناضلين.
- تشديد فرنسا الرقابة على المناطق الريفية بشرق البلاد التي تشهد نشاط واسع في عملية تهريب السلاح.
- ظهور العديد من الخلافات الحادة داخل (ح.إ.ح.د) واختلاف في وجهات النظر والتي عرفة بالأزمة البربرية[1] في شهر أوت 1948 إلى جانفي 1950.
- اكتشاف المنظمة الخاصة في 18 مارس 1950.[2]

يتبيّن من خلال تحليل دور المنظمة الخاصة (L'OS) في تعبئة الفلاحين أنّ هذه الفئة شكّلت دعامة أساسية في التحضير للثورة، نظراً لانتشارها الواسع في الأرياف وتعلقها العميق بالأرض. وقد أدركت المنظمة أهمية الفلاحين لما يملكونه من قدرة على التكتّم والحماية، بالإضافة إلى حماسهم النابع من معاناتهم الاجتماعية تحت وطأة الاستعمار. وأسهم الفلاحون بشكل فعّال في العمل السري، من خلال توفير المأوى للمناضلين، ونقل الأخبار، وتأمين التموين، مما جعلهم عنصراً محورياً في تنظيم الثورة.

2-استعدادات العملية لتفجير الثورة التحريرية:

بعد ممارسة القمع و الاضطهاد من قبل الاستعمار الفرنسي على الذين شاركوا في التحضير للثورة الجزائرية، فاتجهوا رغم قلة أعدادهم منذ سمة 1953 إلى البوادي والقرى والأرياف والجبال لجمع الأسلحة المتوفرة لدى سكانها الفلاحين كالبنادق الصيد والمسدسات وشرعوا في حفر المخابئ وتجهيز الملاجئ في المناطق الريفية.

---

[1] الأزمة البربرية: وهي ما عرف بالحركة البربرية أفريل 1948 التي استغلت على أخذ المغرب بفرنسا، وحاول قائدها على عمي رأيها أن يجعل منها فرصة لإعادة دعوة نخبوية عضويها للهيكلة وعقد اتفاق ولجنة للتنفيذ. كانت هذه الذكرى مدعمة من طرف الإدارة الاستعمارية، تكاثرت بين الإدارة وبعض العناصر المالية والسياسية ونخبة الاحتلال حول الجزائر العربية. انظر: شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 936.

[2] البقور فواز، المرجع السابق، ص ص 14_ 15. .

وقد كانت التدريبات العسكرية تجري في الغابات والجبال،[1] وبعد ازدياد الخلاف في خريف 1953 بين أعضاء اللجنة المركزية ومصالي الحاج مما أدى إلى نقطة اللاتسامح بينهما مما أجر على تشكيل الحياديين للجنة الثورية للوحدة والعمل :

أ- انخراط الفلاحين في مشروع التفجير الثوري:

وذلك بعد بروز (ل.ث.و.ع) بصفة رسمية في 23 مارس 1954 وتضمن إعلانها المحافظة علة وحدة الحزب وقرروا أعضاءه الانتقال المباشر للانطلاق للكفاح المسلح[2] وخاصة بعدما انشقت عنها ما يسمى باجتماع ال 22[3] الذي تم في النصف الثاني من شهر جوان 1954 [4]ومن أهم اهدافها:

_ المحافظة على وحدة الحزب حق مؤتمر موسع وديمقراطي للحزب وذلك لضمان الالتحاق الداخلي والخرج بقيادة ثورية.

_ بإضافة إلى أنهم تم تقسيم المناطق الجغرافية ابتداء من شهر سبتمبر وتكونت اللجنة الستة (محمد بوضياف، مصطفى بن بولعيد، ديدوش مراد، رابح بيطاط، العربي بن مهيدي، كريم بلقاسم)[5] .

ب- دور الفلاحين في التنظيمات العسكرية للثورة :

---

[1] قراوي نادية، التنظيم العسكري لجيش التحرير الوطني خلال الثورة الجزائرية(1954_1963)، مجلة البحوث التاريخية، مج: 05، ع: 01، جوان 2021، الجزائر، ص 298.

[2] سعيدي مزيان، المرجع السابق، ص 164.

[3] مجموعة 22: وهم يحي مختار، بلوزداد عثمان، مصطفى بن بولعيد، بن عبد المالك رمضان، بن عودة عمار، العربي بن مهيدي، بن طوبال لخضر، رابح بيطاط، بوعجاج زبير، بواعلي سعيد، بوشعيب احمد، محمد بوضياف، بوصول عبد الحفيظ، إلياس إدريس، ديدوش مراد، حباشي عبد السلام، العبودي عبد القادر، ملاح سليمان، مزروقي محمد، سويداني بوجمعة، زيغود يوسف. ينظر: ولد الحسين احمد شريف، عناصر الذاكرة حتى لا تنسى، د ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2019، ص 12.

[4] زبيري محمد العربي، المرجع السابق، ص82.

[5] سعيدي مزيان، المرجع السابق، ص 164.

التحضيرات العسكرية بالمنطقة الأولى(الأوراس): تقع منطقة الاوراس في شرق الجزائر وتتميز بتضاريس جبلية وعرة تمتد من بسكرة جنوبا إلى خنشلة شمالا وهو ما جعلها حصنا طبيعيا مثاليا للانطلاق العمل المسلح :

كما ان المنطقة عرفت عدة اجتماعات سرية حاسمة تمهيدا للثورة وكان ابرزها :

اجتماع 30 افريل 1954: الذي عقد في منطقة "إيفري" قرب أريس وسط منطقة ريفية فلاحين ضمن قادة بارزين مصطفى بن بولعيد وعاجل عجول[1] ، ومن أهداف الاجتماع:

- وضع خطة لتوزيع السلاح على الخلايا.
- مناقشة أخر التحضيرات للانطلاق الكفاح المسلح.
- تحديد المناطق التي ستنطلق منها أولى العمليات.

وهنا ساهم فلاحو "إيفري" في تأمين مكان الاجتماع حيث قدموا منازلهم الريفية المعزولة لعقد الاجتماعات سرا وامنوا الطعام والتمويه على تحركات القادة عين أعين السلطات الفرنسية.

اجتماع 24 أكتوبر 1954: عقد هذا اللقاء ببيت أمزيطي عبد الله بقرية "لقرين" ومم اهم حضوره مصطفى بن بولعيد وعباس لغرور وغيرهم، ومن أهم قراراتهم منها:

_ الاتفاق على السرية التامة.

_ تكليف عاجل عجول بكتابة بيان أول نوفمبر باللغة العربية الذي أكد على العدالة الاجتماعية وإصلاح الأرض وهي رسائل كانت موجهة مباشرة للفلاحين لاستمالتهم إلى الثورة.

[1] عاجل عجول: من مواليد 1923 انخرط في صفوف ح.ا.ح.د تقلد عدة مسؤوليات في الحركة، ساهم في تهريب السلاح من تونس ظل يرتقي بفضل نشاطه إلى أن وصل إلى عضوية قيادة الثورة في الأوراس. ينظر: قزولة نور الدين. حيمر صالح، التحضيرات العسكرية القاعدية لإندلاع الثورة الجزائرية وبداية تشكل خلايا جيش التحرير الوطني، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، مج: 07، ع: 02، افريل 2022، الجزائر، ص 833.

_ الإعلان عن تاريخ اندلاع الثورة في أول نوفمبر عند ساعة صفر.

_ وتم توزيع السلاح على المسؤولين الحاضرين[1].

اجتماع 30_31 أكتوبر: وتنفيذا لما تم الاتفاق عليه في اجتماع دار برغوث علي، بشأن تحديد مكان اجتماع ليلة أول نوفمبر وتم عقد اجتماعين منفصلين حيث تم فيهما تقسيم المجاهدين إلى أفواج وإعطائهم تعليمات حول العمليات التي يقوم بها حسب التوزيع التالي :

_ فوج باتنة الذي أسندت له مهام الهجوم على الثكنة العسكرية.

_ فوج الطريق الرابط بين أريس وتفلفال إلى منطقة "تاغيت بني بو سليمان."

_ فوج أسندت له مهام تخريب الطرقات.

_ فوج فم الطوب كلف بالهجوم على مقر قايد اشمول وحرق أكوام التبن واغتنام الأسلحة وقطع أسلاك الهاتف وتخريب قنوات المياه.

_ فوج عين مليلة كلف بالهجوم على حراس الغابة[2].

تحضيرات العسكرية بالمنطقة الثانية(شمال القسنطيني):تقع في الشمال الشرقي للجزائر، تشمل ولايات قسنطينة، سكيكدة، قالمة، جيجل وميلة تجمع بين الجبال والسهول ساحلية وريفية، حيث شهدت المنطقة عدة لقاءات سرية تحضيرية خصوصا في المناطق الريفية والقرى المعزولة ومنها :

اجتماع واد بوكركر"قرب القل"في ربيع 1954: أنعقد في منطقة ريفية جبلية فلاحية بحضور ديدوش مراد وزيغود يوسف[3] وآخرين ومن أهداف الاجتماع:

- رسم طرق الاتصال بين الخلايا في القرى والمزارع.

---

[1] قزولة نور الدين. حيمر صالح ، المرجع السابق، ص 833.

[2] قزولة نور الدين، حيمر صالح، المرجع السابق، ص 835.

[3] زيغود يوسف: المدعو(سي محمد)، ولد في 18 فيفري 1921، بقرية سمندو بقسنطينة، إلتحق بكتاتيب ثم بالمدرسة، انضم إلى حزب الشعب 1948، ألقي عليه القبض سنة 1950 وتمكن من الفرار سنة 1951، وعين عضو في اللجنة الثورية للوحدة والعمل قاد هجومات 20 أوت 1950، واستشهد في 25 سبتمبر 1956. ينظر: جبلي طاهر، الواقع العسكري للثورة الجزائرية في المنطقة الثانية"شمال القسنطيني"(1954_1956)، مجلة مصادر، مج: 15، ع: 01، جوان 2016، الجزائر، ص ص 79_76

- وضع خطة لتقسيم الشمال القسنطيني إلى نواحي قتالية.

حيث ساهم الفلاحون المحليون بتوفير مأوى آمن للقاء وتأمين الطرق المؤدية اليه كما تكفلوا بتمويه تحركات القادة من خلال ارشادهم عبر المسالك الفلاحية الجبلية.[1]

تحضيرات العسكرية بالمنطقة الثالثة (القبائل): تقع القبائل الكبرى والصغرى شمال الجزائر، وتمتد عبر ولايات تيزي وزو، بجاية، البويرة، تعرف بتضاريسها الجبلية الصعبة وكثافة قروية فلاحية، ومن أهم الإجتماعات التحضيرية كانت في القرى الجبلية الفلاحية ومنها :

اجتماع ألزان الأصغر: عقد في أواخر سبتمبر 1954 بأكفادو وقد خلص الإجتماع إلى النقاط التالية :

_ العمل عل جمع السلاح وتخزين الذخيرة.

_ العمل على الإتصال بالمناضلين في جميع القرى .

تحضيرات العسكرية بالمنطقة الرابعة(الجزائر العاصمة وضواحيها): فالمتمعن في خريطة المنطقة الرابعة يلاحظ ابعادا إستراتيجية كبيرة إذ تحتوي على جبال وغابات وسهول وتتاخم البحر عبر مسافة 300 كيلومتر، وأما عن تحضير للثورة في المنطقة فيذكر رابح بيطاط"[2]

أما على مستوى المنطقة التي كنت أشرف عليها رسمنا عدة أهداف استطاع الإخوان أن يحققوها من الأفواج المعينة لذلك سواء هنا في العاصمة او في البلدية وبوفاريك وبابا علي ومن بين هذه الأهداف تهديم الجسور وإقلاع خطوط السكة الحديدية والهجوم على المراكز بعض الشركات وقد إنظم إلينا بعض الإخوان من منطقة القبائل وأخذ الأسلحة عن طريق الهجوم ثم يأخذون نصيبهم

[1] قزولة نور الدين، حيمر صالح، المرجع السابق، ص 836.

[2] رابح بيطاط: الإسم الثوري (سي محمد)، ولد في 19 سبتمبر 1925، ولاية قسنطينة، ناضل في حزب الشعب ثم ح.إ.ح.د ثم المنطقة الخاصة حكم عليه غيابيا ب10 سنوات حبس، عضو في ل.ث.و.ع حضر اجتماع 22 واجتماع الستة وعين على رأس المنطقة الرابعة، توفي بعد الإستقلال سنة 2000. انظر: علوي محمد، قادة الولايات الثورة التاريخية (1954_1962)، د ط، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص113

منها يعودون بها من جبل الشريعة إلى منطقتهم...."، بإضافة إلى اعتماد هذه المنطقة بشكل كبير على العمل الفدائي[1] .

التحضيرات العسكرية بالمنطقة الخامسة (الغرب الوهراني):

منذ بداية الثورة، كانت المنطقة الخامسة(الغرب الوهراني) تشهد نشاطا متزايدا للمجاهدين، خاصة مع قربها م الحدود المغربية، مما جعلها منطقة عبور مهمة لتدفق السلاح والمجاهدين.

وقد ساهم الفلاحون في هذه المنطقة بشكل فعال في هذا الجانب، من خلال تقديم الدعم اللوجستي للمجاهدين وتوفير المخابئ، والمؤونة، والدلالة علة المسالك الجبلية الآمنة(جبال طرارة، تلمسان، سعيدة، الظهرة وبني شقران)، كما ساعدوا في تسهيل الإتصال بين الوحدات المسلحة عبر التضاريس الوعرة، بفضل معرفتهم الجيدة بجغرافية المنطقة.

كما تولى الطيب بوقاسمي[2] مسؤولية قيادة المنطقة في صيف 1954، حيث بدأ بتنظيم العمل المسلح وتشكيل النواة الأولى للوحدة القتالية، وقد اختار بوقاسمي التعاون مع الفلاحين المحليين نظرا لولائهم للثورة وخبرتهم بالمنطقة، فتم إشراكهم في عمليات الرصد والتخزين ونقل الأسلحة، كما لعب الفلاحون دورا مهما في إخفاء المناضلين المطاردين من قبل الجيش الفرنسي، مما جعل مساهمتهم أساسية في دعم البنية التحتية العسكرية للثورة[3] .

وبهدف تنظيم العمل وتوسيعه عقدت اجتماعات تنسيقية بين قادة من أمثال عبد الحميد بوسيف، رمضان بن عبد المالك، علا بن علا، وعبد القادر بن عيسى، حيث تم وضع خطة شاملة لتوسيع النشاط الثوري في المنطقة، وهنا برز دور الفلاحين كقوة دعم خلفية وميدانية، إذ ساهموا في استقطاب المجمدين الجد، لاسيما من صفوف الشباب الريفي المحبط من سياسات التهميش الاستعماري.

---

[1] قزولة نور الدين، حيمر صالح، المرجع السابق، ص241.

[2] الطيب بوقاسمي: المدعو "طيب جغلالي" اسمه الثوري، المولود في 1916 بقرية أولاد تركي ببلدية العمارية مقر دائرة ولاية المدية، وإبرز دوره في صفوف الحركة الوطنية وإنخراطه في أحزاب السياسية منذ عام 1937 بإضافة إلى معرفة المعارك التي شهدها في الولاية السادسة وتم إستشهاده عام 1956. ينظر: قريتلي حميد، القيادة بالولاية السادسة الطيب بوقاسمي المدعو الجغلالي نموذجا، مجلة دراسات الهندسة، مج: 08، ع: 01، ماي 2020، الجزائر، ص ص 134_136.

[3] سعيدي مزيان، المرجع السابق، ص 165.

وفي 10 أكتوبر إجتمع رؤساء المناطق بالعاصمة لوضع اللمسات الأخيرة قبل تأسيس جبهة و (ج.ت.و) وإعداد بيان المحرض على الثورة والجهاد وتحديد اليوم الذي تنطلق فيه الثورة وحدد بأول نوفمبر 1954 على الساعة 00:00 بإسم جبهة التحرير الوطني[1].

يتّضح من خلال دراسة استعدادات تفجير الثورة التحريرية أن الفلاحين لم يكونوا مجرد قاعدة اجتماعية داعمة، بل كانوا عنصراً محورياً في مشروع التحرير الوطني. فقد ساهموا بفعالية في الإعداد للثورة من خلال انخراطهم الواسع في صفوف الحركة الوطنية كمجاهدين ، واستجابتهم السريعة لنداء الجهاد ضد الاستعمار، كما اضطلعوا بدور حاسم في التنظيمات العسكرية من خلال توفير الدعم اللوجستي والبشري، مما جعلهم العمود الفقري للثورة في مرحلتها الأولى. وهو ما يؤكد أن الثورة الجزائرية كانت ثورة شعبية بامتياز، استمدت قوتها من الريف والفلاحين خاصة.

II-مساهمة الفلاحين خلال الثورة التحريرية:

بعد مشاركة الفلاحين المكثفة في 1954 عن طريق الكفاح المسلح فقد ساهمت النظرة الثورية في ترسيخ صورة الفلاح كعنصر مركزي في الكفاح[2]، باعتبار الريف قاعدة حيوية للكفاح. فقد أدوا أدوارًا متعددة في القتال والدعم والتموين، مما جعل حضورهم حاسمًا. وقد أقرّ مؤتمر الصومام بمكانتهم، لتصبح مساهمتهم إحدى ركائز المشروع التحرري.

1_المجاهدون المسبلون :

وهم أفراد مسلحون ولكنهم لا يرتدون ألبسة عسكرية بل يلبسون زيا مدنيا للتمويه والإفلات من الرقابة [3] ويمثلون القوة الإحتياطية لجيش التحرير الوطني والمسبل مصطلح أطلق على المناضل الدائم في جبهة التحرير الوطني وهو مصطلح شائع في أوساط الشعب الجزائري، وقد عرفه مؤتمر صومام بهذا الإسم وهو من يضحوا بأنفسهم لله والوطن تحت شعار "النصر أو الشهادة"، ويقوم

[1] قزولة نورالدين، حيمر صالح، ص 249.

[2] حربي محمد، الثورة الجزائرية سنوات مخاض، تر: نجيب عياد صالح، د ط، الجزائر، 1994، ص160.

[3] قراوي نادية، المرجع السابق، ص160.

بأعمال فيها مخاطرة بالنفس ويكون المسبل في العادة عونا للفدائي، وهو لا يحمل سلاحا في العادة ما دام برتبة المسبل[1]، ومن مهامه العسكرية والمتمثلة في :

تخريب الطرقات وشق الجسور وتحطيم السكك الحديدية، وتعطيل خطوط الهاتف والكهرباء لقطع الإتصال عن العدو.

تدمير المنشآت الإقتصادية التي تؤدي لإضعاف العدو إقتصاديا كتدمير مخازن الوقود ومخازن التموين وتدمير السدود وتخريب مزارع المعمرين وخزانات المياه....

حراسة الأسلحة والذخيرة المخزونة والهدف من هذه الأعمال هو اشعار العدو بالتوسع الثورة في كل شبر من الأرض الجزائر[2].

جمع المؤن الغذائية والألبسة كضرورة حتمية لمواجهة الإستعمار الفرنسي المتمثلة في الدقيق، الفرينة، التمور والأكلات الشعبية مثل "الروينة، الرفيس"، كما يجمع القمح والشعير في مواسم الحصاد ثم تخزينه في مطامرهم والمخابئ.[3]

وقد لعبت أفواج المسبلين دور كبيرا في نشر عمليات عبر الوطن في تكوين الشبان عسكريا إنما كانت تحت إشراف المحافظ السياسي وكانوا يخضعون لقيادة القائد العسكري أثناء تنفيذ العمليات.[4]

ومن خلال تحليلنا لدور المجاهدين والمسبلين يتضح لنا ان لفلاح خلال الثورة لم يكن مجرد داعم للمجاهدين والمسبّلين، بل كان في كثير من الأحيان هو نفسه المجاهد أو المسبّل، حيث اندمجت أدواره في النضال اليومي ضد الاستعمار. فقد حمل السلاح في الجبال، ونقل الأخبار والمؤن، وتحمّل

---

[1] رحامنية إيمان، سيتي نور الهدى، الفدائيون والمسبلون ودورهم في الثورة التحريرية(1954_1962)، مذكرة ماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2022_2023، ص 38.
ينظر الملحق رقم 06

[2] زغار محمد مختار، الفدائيون والمسبلون في الثورة التحريرية الجذور التاريخية والمهام العسكرية، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، مج: 03، ع: 03، نوفمبر 2021، الجزائر، ص ص 152_ 153.

[3] البقور فواز، المرجع السابق، ص 41

[4] بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة اول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، ط2، دار النعمان للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2014، ص 184.

التعذيب والتشريد دون تراجع. وهكذا جسّد الفلاح شخصية المقاوم الكامل، الذي جمع بين الكفاح المسلح والعمل السري، مما جعل حضوره في الثورة مركزيًا ومحوريًا.

2- تنظيم التموين في الريف الجزائري:

هو مختلف انواع المؤن من الأغذية، الألبسة، أسلحة، ذخيرة، أدوية ومعدات الكتابة وغيرها[1]، كما يعتبر نشاطا إستراتيجيا خلال الثورة التحريرية، وهو الركيزة التي إعتمد عليها جيش التحرير الوطني لمواصلة نشاطه العسكري، بالرغم من المشاكل والصعوبات الكبيرة التي واجهت المجاهدين الأوائل عشية الثورة الجزائرية فإن قادة الثورة أخذوا على عاتقهم مهمة إنجاح الثورة الجزائرية فقد كان اعتمادهم على سكان الأرياف بصفة مباشرة وعلى ما يحمله المجاهدون من أغذية التي لا تتعرض للفساد بسهولة كما تطرقنا سابقا.

كما ان الفلاحون كانوا يساعدون جنود جيش التحرير وعندما ارتفع تعداد الجيش لم تعد المؤن كافية فكان عديد من الفلاحين يذهبون إلى الأسواق لشراء المواد الغذائية بكميات قليلة كي لا يلتفتون الأنظار إليهم ويضعها فوق بغله ويقول انه إشترى حاجيات أسرته[2].

وأصرت جبهة التحرير الوطني على الإتصال المباشر بجميع الريفيين واستمالتهم للثورة ومحاورتهم وركزت على إستخدام مفاهيم بسيطة قريبة من ذهنية الريفي الفلاح لربطه مع الجبهة، وذلك بإنشاء هيكل تنظيمي على مستوى القاعدة وهو اللجان الشعبية (مجالس الشعبية) التي تأسست عن طريق انتخاب أفراد من القرية مثقفين باللغة العربية كانت هذه المجالس تضم خمسة أعضاء يمثلون سكان الدوار تشمل كل المناطق الريفية والجبلية تعمل على جمع المؤن والإشتراكات والإعلام والإستعلام، وقد وضعت جبهة التحرير الوطني نظاما محكما على مستوى الأرياف تمثل فيما يلي:

---

[1] بقور فواز، المرجع السابق، ص 08.

[2] بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح إبان الثورة التحرير الجزائرية(1954_1962)، د ط، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص ص 54_57.

الخلية: يعد على مستوى الدشرة ومهمتهم السهر على العمل العسكري والنضالي والفدائي والوسائل المادية والعناية[1]، وكان المحافظ السياسي هو الذي كان يشرف على نشاط الخلايا في المدن وفي الريف[2].

الفوج: يتكون الفوج من ثلاث خلايا أو أكثر على مستوى القرية منظم بشكل كبير يشرف على الأداء الثوري والتعبئة الجماهيرية، وإيجاد الحلول المناسبة لكل المشاكل التي تحدث بين الأفراد أو في أي مجال دون الرجوع إلى الإدارة الإستعمارية.

الفرع: على مستوى الدوار يتكون من عدة أفواج (اربعة إلى خمسة) مهمته السياسية تتمثل في جمع المعلومات في القاعدة ودراستها وإتخاذ القرارات بشأنها.

يتكون من عدة أعراش(قرية او قريتين)، وكلف مسؤول الدوار بجمع الأموال والإشتراكات إلى جانب جمع المعلومات وتجنيد المواطنين من سكان الدوار وكان عليه تنفيذ الأوامر التي يتلقاها من مسؤوله المباشر (مسؤول العرش)[3].

وهنا بعد معرفة لتنظيم التموين في الريف الجزائري أظهر لنا ان الفلاحون لهم قدرة تنظيمية عالية في توفير المؤونة والسلاح والملابس للمجاهدين، رغم الحصار والتضييق الاستعماري، وهو ما ساهم في استمرارية العمل الثوري. لقد جسّد الريف نموذجًا اقتصاديًا مقاومًا قائمًا على التضحية والتكافل، مما ضيّق الخناق على الاحتلال وأفشل محاولاته لعزل الثورة.

3-مقاومة الفلاحين عبر حرب المزارع :

حرب المزارع "حرق المزارع" هو ميدان من ميادين الحرب الإقتصادية التي رفعها ج.ت.و، تتمثل هذه الحرب في استهداف ضيعات المعمرين والممتلكات المرتبطة بها[4] ، وهي أحد أشكال حرب العصابات، ظهرت عندها وجد المجاهدون صعوبة في الحصول على الأرض بالطرق الشرعية، وقد

---

[1] جيلالي حورية، بلقاسم ليلى، إستراتيجية الثورة الجزائرية في الريف الجزائري (1955_1958)، مجلة مدارات تاريخية، مج: 03، ع: 03، سبتمبر 2021، الجزائر، ص 179.

[2] بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 183

[3] جيلالي حورية، بلقاسم ليلي، المرجع السابق، ص 180.

[4] بن عتو رضا، الاستراتيجية العسكرية الفرنسية في مواجهة ثورة التحرير الجزائرية بالريف حماية المزارع انموذجا، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والإجتماعية، مج: 04، ع: 01، جوان 2020، الجزائر، ص ص 729_ 230.

وصفت جريدة صدى وهران عمليات حرق المزارع الكولون بسياسة الأرض المحروقة وإرغام الفرنسيين على مغادرة الوطن والرجوع من حيث جاؤوا [1]، حيث وضعت التقارير الفرنسية إستراتيجية حرق المزارع بالضربات الإرهابية من النوع القديم القائم على وسائل التهديد بالقتل الموجهة لملاك المزارع، وبصفة عامة فقد إستهدفت كل من :

- قتل الكولون وعملائهم.
- إحراق المنتوج الزراعي وإتلافه وقتل الحيوانات أو ذبحها أو سرقتها.
- إقتلاع الأشجار المثمرة وقطعها.
- تهديم المباني داخل الضيعات.
- تخريب التجهيزات والمنشآت الزراعية المتصلة بالضيعات[2].

حيث كان لحرب المزارع عدة من الإنعكاسات حيث تقدم لنا الإحصائيات أنه في الفترة الواقعة بين 01 ماي 1957 إلى 20 جانفي 1958 تم الهجوم على 276 مزرعة بالقطاع الوهراني، لتشهد مقاطعة عيد تموشنت في 06 ماي 1956 لوحدها هجمات على المزارع بلغ عددها 134 مزرعة ما بين محطة كليا وجزئيا، كما أخذت أبعاد خطيرة على الكولون فمن الناحية الإقتصادية فأن الهجمات على المزارع دفعت بأصحابها إلى هجرتها وهذا ما سينعكس على كمية الإنتاج وتذكر التقارير الصادرة من الغرف الفلاحية ان الكولون المزارعين قد تخلو عن مزارعهم وأراضيهم المحروثة بسبب إنعدام الأمن وهذه بعض المناطق بالقطاع الوهراني التي عرفت هجرة المزارعين لأراضيهم[3]:

الجدول رقم 03: يمثل الجدول المناطق التي عرفت هجرة المزارعين الفرنسيين من أراضيهم في القطاع الوهراني:

المنطقة	الاراضي (هكتار)

[1] جيلالي حورية، بلقاسم ليلي، المرجع السابق، ص 185

[2] بن عتو رضا، المرجع السابق، ص 370.

ينظر الملحق رقم 07

[3] المرجع نفسه، ص 371.

St-MAUR	7000 هكتار
حمام بوحجر	2000هكتار
العامرية	350هكتار
مسرقين	1000هكتار
بوتليلس	1000هكتار
واد الصباح	25000هكتار

المصدر: بن عتو رضا، المرجع السابق، ص 370

يمثل الجدول توثيقًا لهجرة المستوطنين الفرنسيين (الكولون) من مزارعهم في عدد من المناطق الجزائرية خلال الثورة التحريرية، نتيجة لتدهور الوضع الأمني وتصاعد الهجمات التي استهدفت الوجود الاستيطاني الريفي. فقد تخلّى هؤلاء عن مساحات زراعية واسعة، منها 27000 هكتار في واد السبع، و4000 هكتار في كل من St-Maur ومسفرين، و1000 هكتار في بوقليل، إلى جانب مساحات أخرى في حمام بوحجر والعامرية. تعكس هذه الأرقام حالة الانهيار التدريجي للنظام الزراعي الاستيطاني، خاصة بعد أن أصبحت المناطق الفلاحية هدفًا رئيسيًا لعمليات جيش التحرير الوطني، وهو ما ساهم في إضعاف القبضة الفرنسية على الريف ومهّد لفقدان السيطرة تدريجيًا مع اقتراب نهاية الاحتلال.

اتخذت مقاومة الفلاحين بعدًا عمليًا مباشرًا من خلال حرب المزارع، حيث واجهوا محاولات الاستيطان والمراقبة الزراعية الفرنسية بأساليب متنوعة، مثل حرق المحاصيل وإخفاء الإنتاج، ما جعل من النشاط الزراعي وسيلة مقاومة غير تقليدية. وهكذا تحوّلت الأرض من أداة استغلال استعماري إلى سلاح بيد أصحابها الأصليين.

4-تفعيل مؤتمر الصومام لدور الفلاحين :

ان فكرة إنعقاد هذا المؤتمر كانت قد خطرت ببال المجاهدين منذ بداية الثورة،[1] حيث انعقد في 20 أوت 1956، بقرية "إفري اوزلاقن" بواد الصومام بالمنطقة العسكرية الثالثة، حيث سمح

[1] سعيدوني بشير، مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 ظروف انعقاده وانعكاساته المختلفة على مسار الثورة الجزائرية، مجلة الدراسات الإفريقية، مج: ، ع: 06، جوان 2018، الجزائر، ص 05.

بتحقيق انطلاقة جيدة للمسار العسكري،[1] ولقد توجه مؤتمر الصومام منذ البداية إلى الفلاحين وبعد أن حذرهم من مغبة الوقوع في فخ الإغراءات الفرنسية، أكد لهم أن الإصلاح الزراعي الحقيقي الذي هو الحل الوطني للمشكلة التى تتخبط فيها البوادي ملازم لهدم النظام الإستعماري هدما شاملا، [2]

كما أنه قرر تنشيط العمل الفدائي في المدن والقرى من أجل تعميم حالة الحرب وتخفيف الضغط على المجاهدين في الجبال[3].

بإضافة إلى وضع هيكلة لنظام التموين وأولاه عناية كبيرة، إذ وجد مسؤول للتموين في الناحية برتبة مساعد، وفي منطقة يرأسها مسؤول برتبة الملازم، يتكفل في الولاية بالتموين الصاغ الإخباري وكان يشرف عليه عضو المجلس، وهو منتخب في إطار اللجنة الخماسية التي تتألف من الرئيس وعضو مكلف بجمع المال، وأخر بالشرطة والرابع بالإصلاح، والخامس مكلف بالمكتب التجاري[4] .

كما أن وثيقة الصومام قد تطرقت إلى الريف حيث أسمته "الطبقات الإجتماعية الأكثر فقرا وعددا"، وتم التركيز على ضرورة الإعتماد على الطاقة الشعبية حيث ذكر في الوثيقة "تعميق الإعتماد على الطبقات الإجتماعية الأكثر فقرا والأصيل بالطبيعة إلى الثورة وهي طبقة الفلاحين وعمال الأرض[5]."

أكّد مؤتمر الصومام أهمية إشراك الفلاحين في البنية التنظيمية والسياسية للثورة، معترفًا بوزنهم العددي ودورهم الحيوي، ما أضفى طابعًا شعبيًا واسعًا على الثورة. وبهذا، انتقل الفلاح من هامش الفعل السياسي إلى مركز اتخاذ القرار الثوري، في تحول نوعي لمسار الكفاح.

5-الفلاحون والمعارك الكبرى:

---

[1] جيلالي حورية، بلقاسم ليلي، المرجع السابق، ص 177.

[2] الزبيري محمد العربي، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1954_1962) ، ط خ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، جزائر، 2016، ص 59

[3] الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر دراسة، ج2، د ط، منشورات الإتحاد الكتاب العرب، الجزائر، ص 1999، ص 102.

[4] بوبكر.حفظ الله، نشأة وتطور جيش التحرير الوطني(1954_1958)، د ط، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2016، ص 95.

[5] جيلالي حورية، بلقاسم ليلي، المرجع السابق، ص 177.

شكّلت المعارك الكبرى للثورة التحريرية محطات فاصلة في مسار الكفاح الوطني، ولم يكن الفلاحون بعيدين عن هذه الملاحم البطولية، بل كانوا في قلبها جنودًا مجهولين يسندون الثورة من العمق. فقد ساهموا في الإعداد اللوجستي، وتأمين التموين، وتوفير الملاذ الآمن للمجاهدين، مما جعل الريف الجزائري خزانًا استراتيجيًا للثورة. وتجسدت مشاركتهم الفعالة في أبرز المعارك، والآن يمكن التطرق للبعض منها :

النموذج الأول: منطقة "سيدي غالم" حيث اعتبرت من بين المناطق الريفية التي كانت حقلا لأعنف المعارك التي دارت رحاها بين قوات الجيش الفرنسي وقوات جيش التحرير الوطني.

النموذج الثاني: معركة "سيدي رقاي" التي دامت ثلاث أيام في سبتمبر 1956 بقيادة جبلي محمد وما ميز هذه المعركة هو تلاحظ سكان هذه المناطق مع ج.ت.و من سكان دوار "الحشاشطة" ودوار "ولاد سيدي إبراهيم" ماديا وبشريا والمكونة من ثلاثة وسبعون 73 مجاهدا مقابل الف 2000 جندي فرنسي وأربع عشرة طائرة بإضافة إلى الدبابات والمدافع والتي إنتهت المعركة بإستشهاد محمد الجبلي وتم صب السلطات الفرنسية غضبها على أهالي المنطقة بالحرق والتدمير.

النموذج الثالث : معركة "واد كيحل" بالمالح، وهي من أهم المعارك في هذه الناحية من منطقة عين تموشنت في 16 جانفي 1958، وبعد حصار القوات الفرنسية للمنطقة، استطاع المجاهدون النزوح إلى مكان مرتفع هذا ما ساعدهم على التخلص من القوات الفرنسية لمعرفتهم بطبيعة المنطقة ومسالكها الوعرة يتضح هذا دور الفلاح في تحديد مسالك المناطق الوعرة[1] .

النموذج الرابع : نقدم المنطقة السابعة "تيارت" وقعت معارك كثيرة نذكر منها معركة جبل غزالة ربيع 1959 بلدية" مشرع الصفا" حاليا حيث حشدت فيها فرنسا خلال المعركة قوات هامة لمواجهة وحدات الجيش التحرير حيث دامت المعركة يوما كاملا، في حين استشهد 12 مجاهدا، الأمر الذي جعل الجيش الفرنسي يطلب الإمدادات ويطوق المنطقة كاملة ويدخل في معركة عنيفة خسر فيها ج.ت.و أزيد من 100 شهيدا،

[1] قراوي نادية، دور الريف في الغرب الجزائري في مسار الثورة التحريرية(1954_1958)، رسالة ماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2010_2011، ص ص 98_99.

بإضافة إلى معركة "المطمر" صيف 1959 ومعركة "الرقاصة" فيفري 1959 ومعركة "جبل سيدي معروف" أكتوبر 1960، وغيرهم من المعارك الطاحنة.[1]

النموذج الخامس : المنطقة الرابعة "مستغانم" فبعد تواجد جيش التحرير بشكل فعال بالمنطقة من خلال شهادات مجاهدي المنطقة وان مراكز جيش التحرير كانت متنقلة وبأعداد قليلة لفوج الواحد حتى لاتستطيع قوات الإحتلال اكتشافها قامت باستخدام أساليب عديدة منها :

- اسلوب حرب العصابات نتيجة تنوع التضاريسي والطبوغرافي.
- الاشتباكات والهجمات الخاطفة محدودة الزمان والمكان على مراكز عسكرية الثابتة والمتنقلة.
- نصب كمائن المختلفة[2].

النموذج السادس : اختارنا معركة "الجرف" وقبل ان نعرج إلى تحديد التفاصيل المعركة كلن لزاما علينا أن نحدد جغرافيتها وتضاريس مكان المعركة بحيث ساعدت في تحديد طبيعة النشاط الفلاحي وسلوك الفلاحين فيها خلال الثورة اي تموقعها في قلب الأوراس منح الفلاحين نوع من العزلة النسبية مما مكنهم من توفير الدعم للمجاهدين، فيعتبر جبل الجرف مجموعة سلاسل جبلية المنحدرة من الجبل الأبيض، فهي مجموعة صخور صعبة التسلق إضافة إلى الشعاب العميقة التي تصعب من مرور القوات الفرنسية منها ، مما جعلها قاعدة خلفية للمجاهدين للتحصن والاستعداد للكر والفر[3].

---

[1] كركب عبد الحق، مظاهر النشاط الثوري بمنطقة تيارت خلال الثورة التحريرية (1954_1962)، مجلة العبر والدراسات التاريخية والأثرية في شمال افريقيا، مج: 05 ، ع:02، افريل 2022، الجزائر، ص ص 406_407.

[2] بليل محمد، اندلاع الثورة التحريرية بمنطقة مستغانم(المنطقة الرابعة من الولاية الخامسة) وتطورها ما بين (1954_1956)، مجلة الخلدونية، مج: 10 ع:02، ديسمبر 2017، الجزائر، ص 195

[3] الرائد عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، د ط، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص ص 236_237.

كما أن معركتها دامت بضعة أيام بداية بإلقاء قنابل دخانية لإرغام المجاهدين على

مغادرة مخابئهم وهلاك مواشي السكان واستشهاد 06 من سكان المنطقة، وأما في اليوم الثاني تراجع العدو الفرنسي متكبدا خسائر رغم تغير في أسوب المواجهة، وفي اليوم الثالث عززت القوات الفرنسية من اللفيف الأجنبي متقدما بالدبابات والعربات وسارع الجيش الفرنسي فجر 25 سبتمبر 1955 إلى أرض المعركة حيث اعدموا المجاهد بخوش محمد بن سدراتي وارتكبوا مجازر مروعة وحرقوا المنازل وجردو النساء وصادرو المواشي واسفرت المعركة عن نتائج كبيرة وبالغة الأهمية حيث ترتبت خسائر معنوية ومادية بنسبة للقوات الفرنسية أما بنسبة لج.ت.و أسفرت عن سقوط حوالي 75 شهيدا[1].

وقد بلغ عدد المعارك في "الاوراس" خمسة معارك أخرى وفي "خنشلة" ثلاثة وخمسة في "تبسة" وواحدة في "وادي سوف" وأربع على الحدود الجزائرية التونسية "قفصية والمتلوي والرديف"، وكذلك معركة "ارقو" بجبال نمامشة.

بحيث واجه الجيش الفرنسي صعوبات جمة للقضاء على الثورة والمجاهدين الذي وصفهم العقيد "هنري لومبر" في كتابه "حرب الجزائر" قائلا " ماذا تستطيعون ضد متوحشين الأوراس ومحاربي النمامشة الذين يعيشون بدون ماء كالزواحف ان لا يمكن أن يحرز تقدما ضد عدو بدوي جبلي يكتفي بحفنة من التمر في اليوم وينتقل بخفة وبدون عياء ظاهر على الأرض يعرفها منذ قرون..... إن هؤلاء الخارجين عن القانون يخوضون حربا لا نعرفها[2] ."

ومن خلال التطرق إلى اهم المعارك تستنتج أن الفلاحون ساهم بشكل فعّال في دعم المعارك الكبرى مثل معركة الجرف، الولاية الأولى، معركة الونشريس وغيرها، من خلال الإمداد بالمؤونة والدلالة على المسالك والمعابر، وأحيانًا بالمشاركة المباشرة في القتال. لقد أثبتوا أن الثورة لم تكن نخبوية، بل ثورة شعبية حمل عبئها الفلاح البسيط قبل غيره .

---

[1] عبد الحفيظ عبد يحي، معارك الجيش التحرير الوطني إبان المرحلة الأولى من الثورة الجزائرية معركة الجرف 22_25 سبتمبر 1955 انموذجا، مجلة العلوم الإسلامية والحضارية، مج: 09، ع:02، جوان 2024، الجزائر، ص ص 349_350.

[2] خي عبد الله، ناصري معمر، نماذج من الإستراتيجية ضد الثورة التحريرية بمنطقة الأوراس (1954_1956)، مج: 02، ع:08، سبتمبر 2018، الجزائر، ص 242.

6-دور الشخصيات الفلاحية في الثورة الجزائرية:

لقد لعب الفلاحون الجزائريون دورًا محوريًا في الثورة التحريرية، حيث كان لهم تأثير بالغ في مجريات الأحداث بفضل صلتهم العميقة بالأرض ووعيهم الوطني. تجسد هذه الشخصيات الفلاحية النضالية، مثل المجاهدين عيسى حميطوش وطاهر موسطاش ومصمودي محمد، صورة الفلاح الجزائري الذي حمل همّ الوطن وساهم في التحرير بجانب البندقية والكتاب.

نموذج المجاهد الفلاح عيسى حميطوش المدعو البنداوي:

يُجسّد المجاهد عيسى حميطوش، الملقب بالبنداوي، أحد أبرز الأمثلة على انخراط الفلاحين الجزائريين في الثورة التحريرية. وُلد بتاريخ 1 أكتوبر 1927 بقرية بونيسة في منطقة جعافرة شمال ولاية برج بوعريريج، والتي كانت حينها تابعة إداريًا لولاية سطيف[1]. ترعرع في بيئة فلاحية بسيطة، واشتغل مبكرًا في الأرض، مما وطّد علاقته بالأرض وقضاياها.

بدأ حياته التعليمية بحفظ القرآن الكريم في كتاتيب قريته، ثم التحق بزاوية بوعزيز، تليها زاوية بوداود في بجاية، أين تتلمذ على أيدي كبار علماء المنطقة[2]. وقد أهّله تكوينه الديني للانخراط في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، حيث ساهم في نشر التعليم الحر ومقاومة الجهل، كما مارس الخطابة والدعوة في عدة مساجد محلية[3].

مع تنامي الوعي السياسي، انخرط في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية(MTLD) ، ثم التحق بالمنظمة الخاصة(OS) ، ما جعله عرضة للملاحقة من قبل الإدارة الاستعمارية، فتم اعتقاله سنة 1950 والتحقيق معه بشبهة النشاط السياسي الثوري[4].

عند اندلاع الثورة التحريرية في 1 نوفمبر 1954، التحق البنداوي مباشرة بالعمل المسلح، وشارك في التنظيم الداخلي للثوار بمنطقة جعافرة والقرى المجاورة. اضطلع بعدة مهام تتعلق بجمع

---

[1] محمدي محمد، محطات من البطولات النضالية والثورية للمجاهدين الجزائريين في منطقة برج بوعريريج إبان الثورة التحريرية 1954-1962 – عيسى حميطوش المدعو البنداوي أنموذجًا، مجلة عصور، مج: 18، ع: 02، ديسمبر 2019، الجزائر، ص 85.

[2] نفسه، ص 86.

[3] نفسه، ص 87.

[4] نفسه، ص 88

التبرعات، توفير المؤونة، وتنظيم الاتصالات بين المجاهدين. وقد تم تعيينه ضمن المنطقة الثالثة التابعة للولاية التاريخية الثالثة وفقًا لتقسيم مؤتمر الصومام عام 1956[1].

في مراحل لاحقة، انتقل إلى منطقة ماوقان قرب الشلف لمواصلة نشاطه الثوري، وهناك تعرض لمحاولة اغتيال من طرف الخونة المتعاونين مع الإدارة الاستعمارية، لكنّه نجا من العملية بفضل وعيه وحذره، وواصل مهامه إلى أن تحقّق الاستقلال[2].

لقد مثّل المجاهد البنداوي الفلاح المتعلم، الذي وحّد بين البندقية والكتاب، فأسهم في النضال المسلح من جهة، وفي الحفاظ على الهوية الوطنية والثقافية من جهة أخرى. وهو ما يعكس الدور الحيوي الذي أدّاه الفلاحون المثقفون في الثورة الجزائرية، وخاصة في المناطق الجبلية المعروفة بمقاومتها العنيدة للاستعمار.

نموذج المجاهد الفلاح مواليد بخليفة المدعو طاهر موسطاش:

يُجسّد المجاهد مواليد بخليفة، المدعو طاهر موسطاش، أحد أبرز النماذج على انخراط الفلاحين الجزائريين في الثورة التحريرية. وُلد سنة 1921 بقرية تاجموت ببلدية عين تالوت، ولاية تلمسان، في وسط ريفي بسيط، حيث نشأ في كنف أسرة فلاحية متشبثة بالأرض، جعلت من الفلاحة مورد عيش وهوية نضالية[3].

بدأ مساره في خدمة الأرض باكرًا، فحرمه الفقر وسياسات التجهيل الاستعمارية من التعليم، مما دفعه للعمل مع والده في الحقول، وإدارة دكان العائلة بعد وفاته سنة 1949[4]. رغم أميته، كان بخليفة شديد التعلّق بقضايا الوطن، يرتاد المجالس والأسواق ليسمع أخبار الثورة الوليدة، وكانت صلته بالمناضل عيسى البوزيدي بداية وعيه السياسي المبكّر[5].

---

[1] نفسه، ص 89

[2] نفسه، ص 90.

[3] دحماني عمر جمال الدين، المسيرة النضالية للشهيد مواليد بخليفة المدعو طاهر موسطاش، مجلة الواحات، مج: 13، ع: 02، 2020، الجزائر، ص 1393.

[4] نفسه، ص 1394.

[5] نفسه، ص 1395

في مطلع الخمسينيات، انخرط في النشاط المدني لجبهة التحرير الوطني، فكان بيته ودكانه ملتقى للمجاهدين وخلية لنقل الأخبار والمؤونة. وبعد أن أضرم النار في مخزن الفحم بـ"مزرعة باسكال"، أصبحت السلطات الاستعمارية تطارده، مما اضطره إلى الالتحاق المباشر بالكفاح المسلح سنة 1955[1].

شارك المجاهد طاهر موسطاش في عدة كمائن ومعارك، من أبرزها كمين "العقبة البيضاء" الذي غنم فيه المجاهدون أسلحة وذخيرة من قافلة عسكرية فرنسية، رغم افتقارهم للمعدات، مما أهّله للترقية إلى رتبة عريف أول، ثم ملازم أول لاحقًا[2]. ومن أبرز المعارك التي خاضها: الهجوم على ثكنة وادي الشولي، ومعركة نوفمبر 1956، التي استشهد فيها قائده سي بن علال، وقد أصرّ على حمل جثمانه بنفسه رغم إصابته[3].

عُرف طاهر موسطاش بمعرفته الدقيقة بتضاريس المنطقة، خاصة جبال تاجموت وسيدي يوسف، ما مكّنه من تنظيم خطوط الهجوم والحماية، واختيار المواقع المناسبة للقناصة ونصب الكمائن[4].

هذه الخبرة الفلاحية والجبليّة كانت سلاحًا مضاعفًا في وجه العدو الفرنسي، وساهمت في تقوية صفوف الثورة، لا سيما في المناطق الريفية الصعبة الاختراق.

بعد ترقيته إلى قيادة المنطقة الخامسة من الولاية الخامسة سنة 1961، جعل من جبل ورقلة مقرًا رئيسيًا، وهناك نظّم آخر اجتماعاته مع قادة المناطق، قبل أن يُستهدف بغارة جوية عنيفة شنّتها القوات الفرنسية، استُشهد على إثرها يوم الجمعة 12 ماي 1961، رفقة رفاقه في ميدان الشرف[5].

---

[1] نفسه، ص 1396.

[2] دحماني عمر جمال الدين، المسيرة النضالية للشهيد مصمودي محمد المدعو "فارس" (1933–1958م) قائد فرقة النقل على الحدود الجزائرية المغربية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مج: 13، ع: 20، جوان 2020، الجزائر ، ص 1397

[3] نفسه، ص 1398.

[4] نفسه، ص 1403

[5] نفسه، ص 1405.

لقد مثّل المجاهد طاهر موسطاش الفلاح الجزائري المقاوم، الذي وظّف معرفته بالأرض والناس في معركة التحرير، فكان بحق نموذجًا للفلاح الذي لم يحمل البندقية فقط، بل حمل همّ الوطن، وساهم بخبرته المحلية في صناعة النصر الوطني.

نموذج المجاهد الفلاح مصمودي محمد المدعو "فارس:"

يُعتبر المجاهد مصمودي محمد، المدعو فارس، مثالًا آخر على انخراط الفلاحين الجزائريين في معركة التحرير الوطني، متحدين بسلاحهم البسيط وإرادتهم الصلبة آلة الاستعمار الفرنسي. وُلد سنة 1933 بقرية أولاد رحمون ببلدية عين الزهراء (ولاية تلمسان حاليًا)، وسط بيئة فلاحية محافظة، حيث نشأ في كنف أسرة تشتغل في الزراعة وتعيش من خيرات الأرض.[1]

لم يُتح له حظّ الالتحاق بالتعليم النظامي بفعل السياسة الاستعمارية، إلا أنّه اكتسب

معارفه من بيئته القروية، وتعلّم من مجالس الكبار والسوق والمناسبات الدينية، ما جعله يحتكّ مبكرًا بالقضايا السياسية والاجتماعية التي تشغل مجتمعه[2]. التحق بالعمل الزراعي مبكرًا، فكوّن علاقة قوية مع الأرض، ورسّخ في نفسه قيم العمل والتضحية، كما عُرف بانضباطه وحرصه على مساعدة جيرانه، وهو ما أكسبه ثقة الأهالي[3].

مع اشتداد المقاومة المسلحة عقب اندلاع الثورة التحريرية، انخرط "فارس" سنة 1955 في صفوف جبهة التحرير الوطني، فعمل في البداية كمكلّف بنقل الإعانات والمؤونة والأسلحة من الداخل إلى وحدات جيش التحرير المرابطة على الحدود الجزائرية المغربية[4]. وقد ساعدته معرفته الدقيقة بمسالك المنطقة ودهاؤه الطبيعي في التسلل بين الحواجز الفرنسية دون أن يُكتشف[5].

في سنة 1956، تم تعيينه على رأس فرقة النقل على الحدود الغربية، وهي من المهام الاستراتيجية التي تطلبت شجاعة نادرة وحنكة ميدانية. لعب دورًا بارزًا في تأمين الإمدادات،

---

[1] مرجع سابق، ص 1396.
[2] نفسه، ص 1397.
[3] نفسه، ص 1398.
[4] نفسه، ص 1399.
[5] نفسه، ص 1400

والتنسيق بين الوحدات، رغم خطورة الطرق ووجود الجواسيس والعملاء[1]. عُرف بتفانيه وتحمّله مشاقّ الطريق، وقدرته على تحفيز رفاقه رغم الظروف القاسية التي كانوا يعملون فيها.

في ربيع 1958، وبينما كان يؤدي مهمة حساسة لنقل الأسلحة نحو الداخل، وقع في كمين نُصب له من طرف القوات الفرنسية قرب الحدود، بعد خيانة أحد العملاء المحليين. قاتل إلى جانب رفاقه حتى آخر طلقة، واستُشهد في الميدان رافعًا راية الوطن، عن عمر ناهز الـ25 عامًا[2].

لقد شكّل المجاهد فارس نموذجًا للفلاح البسيط، الذي انتقل من حياة الزراعة إلى ساحات القتال، دون أن يفقد ارتباطه بالأرض والناس. كانت معرفته الجغرافية، وقيمه القروية، سلاحًا فعّالًا في يد الثورة، تجسيدًا لصورة الفلاح الذي قاتل لا ليحصد قوت يومه، بل ليزرع في أرض الوطن بذور الحرية والاستقلال.

إن النماذج الفلاحية في الثورة الجزائرية تظهر بوضوح كيف أن الفلاحين، رغم الظروف القاسية، كان لهم دور مركزي في النضال. استطاعوا أن يدمجوا بين الكفاح المسلح وبين الحفاظ على الهوية الثقافية والوطنية، مما جعلهم جزءًا أساسيًا في تحقيق الاستقلال الوطني.

[1] دحماني عمر جمال الدين، المسيرة النضالية للشهيد مصمودي محمد.....، المرجع السابق، ص 1401.
[2] المرجع نفسه، ص 1402.

الفصل الثالث

السياسة الاستعمارية الفرنسية تجاه الفلاحين خلال الثورة التحريرية

I -سياسة شال

II- سياسة جاك سوستيل الإصلاحية للتحكم في الريف الجزائري

III- القمع والإضطهاد

1. سياسة المحتشدات
2. المناطق المحرمة
3. إعلان حالة الطوارئ

.

تعتبر اللجنة الإفريقية أول لجنة تحقيق حكومية فرنسية في الجزائر تشكلت لدراسة وتشخيص مكمن.

I.سياسة شال:

كان جيش التحرير قد بلغ قمة تطوره في سنتي **1957 – 1958** ، ثم بدأت مرحلة الركود و التراجع بالنسبة إليه، وصادفت هذه المرحلة عهد الجنرال ديغول الذي بلغت فيه حرب التحرير ذروة التصعيد العسكري و القمعي تحديدا في سنتي 1959 –1960 [1].

شهدت تلك الفترة ما يعرف "بمخطط شال" نسبة إلى الجنرال "موريس شال" الذي عينه ديغول قائد للجيش الفرنسي في الجزائر و قدم له كل التسهيلات خاصة المادية معتمدين في ذلك على مساعدات الحلف الأطلسي[2] حيث أن أبناء الأرياف الذين يتذكرونها جيدا يسمونها "زمن الحلف الأطلسي لأنهم اكتشفوا معدات و طائرات حربية جاءت بالفعل من الحلف الأطلسي[3].

لقد جاء الجنرال شال و معه مخطط عسكريا مكثفا و مطورا ماديا و بشريا، عرف هذا المخطط بإسمه "مخطط شال"، بعد معاينة لجبال و غابات الجزائر و في المناطق العسكرية المحرمة و المناطق الثائرة، إستطاع أن يدون الملاحظات و الأفكار و المعلومات حول حالة العامة للجزائر ولا سيما العسكرية منها[4] ، حيث أعد بعد هذا العمل مخططا عسكريا يشمل جميع الجوانب و يذكر في هذا الصدد الجنرال شال خلال زياراته الميدانية فيقول : " لقد صدمت خلال زياراتي لنواحي الجزائر، و بما يسمى بالمناطق المحرمة، هي محرمة على من ؟ ليست على الثوار على أية حال ، لقد استوحيت مخططي من هذه المناطق بالذات، إذ أنها منطلق الثوار إلى السهول بهدف نصب كمائنهم، ولذا يجب بقاؤنا و إستقرارنا فيها، و هو ما يتطلب وجود جيش كبيرة"[5] .

---

[1] بلحاج صالح ، مخطط شال و آثاره في تطور حرب التحرير الوطني ، مجلة المصادر، مج07، 12، ماي 2005،، ص 160.

[2] طاعة سعد ، المسألة الزراعية في مشروع الاستعمار .....(1945–1962) ، المرجع السابق ، ص 105 .

[3] بلحاج صالح ، المرجع نفسه، ص 161 .

[4] حليلي بن شرقي، مخطط شال خلال الثورة التحريرية 1959/1958" ، مجلة تاريخ المغرب العربي، مج03، ع03، الجزائر، جوان 2017 ، ص 236 .

[5] بن شرقي حليلي ، المرجع سابق ، ص 236.

كان يهدف مشروع شال إلى القيام بعمليات عسكرية جوية وبرية منسقة كبيرة على القرى والأرياف ونقاط تواجد الثوار منطقة بعد منطقة[1].

استهدف مشروع شال من خلال تحقيق مجموعة من المكاسب تتركز أساسا في ثلاثة محاور أساسية[2]:

أولا: غلق الحدود الشرقية والغربية بالأسلاك الشائكة و المكهربة والألغام و إنشاء المناطق المحرمة لعزل الثورة عن العالم الخارجي بالإضافة إلى خط مكهرب جديد مدعم لخط موريس الذي أنشأ سنة 1957 .

ثانيا: عزل وحداث جبهة التحرير الوطني عن مجالها الطبيعي عن طريق تنفيذ سياسة التجميع على مستوى واسع، إذ قال شال: أنه ما دام الجيش و يقصد جيش التحرير، يعيش في وسط الشعب كما يعيش السمك في وسط الماء ، فعلينا أن نفرغ الماء فيموت السمك، إذن لنفرغ الريف الجزائري من سكانه فيموت جيش التحرير[3].

ثالثا: استبدال تقنية الحصار بتقنية التحرك الخفيف المتمثل في الدفع بقوات خفيفة أكثر تأقلما مع الميدان و استعمال تلك الوحدات العسكرية الخفيفة سريعة الحركة للتنقل وملاحقة الثوار[4].

لكن خطة شال العسكرية فشلت فشلا ذريعا لجملة من الأسباب[5]:

- عدم مجابهة فرق جيش التحرير للعد و مباشرة بل كان كثير التنقل، وكانت قوات جيش التحرير تعتمد على وحدات صغير، ومن بين هذه الوحدات الهجوم على مزارع الكولون ثم التوجه إلى الغابات أو المناطق الجبلية الغربية من هذه العمليات.

---

[1] طاعة سعد ، المسألة الزراعية في مشروع الاستعمار ....(1945-1962) ، المرجع السابق ، ص106.

[2] نشاد مراد ، عبد الحميد دليوح ، العمليات العسكرية للجنرال شال بالولاية الثالثة (1959 - 1960) - جيمال نموذجا - ، مجلة الدراسات التاريخية، مج 24، ع : 01 ، الجزائر جانفي 2024، ص562.

[3] سعد طاعة، المسألة الزراعية في مشروع الاستعمار ....(1945-1962).، المرجع السابق، ص 106.

[4] نشاد مراد ، عبد الحميد دليوح، المرجع السابق ، ص 563.

[5] طاعة سعد ، المسألة الزراعية في مشروع الاستعمار ....(1945-1962).، المرجع السابق، ص 280.

- قوات الإحتلال الفرنسي كانت تجهل أرضية المكان، خاصة لما بدأ شال خطته الجهنمية في الجهة الغربية فكانت قواته لا تعرف المسالك المؤدية إلى وسط الغابات والجبال فكانت تنصب لها قوات جيش التحرير الكمائن.

- لم يستطع شال ومن معه من جنرالات فرنسا اكتشاف كل التنظيم الثوري المسلح و هي نقطة إرتكاز وقوة بالنسة لأفراد جيش التحرير .

II.سياسة جاك سوستيل الإصلاحية للتحكم في الريف الجزائري

من ضمن الاستراتيجيات الفرنسية التي استخدمت لاحتواء الأوضاع في الجزائر، انتهاج أسلوب الإصلاحات كإجراء جديد قد يمكن السلطات الاستعمارية الفرنسية من القضاء على الثورة، و من هذه الإصلاحات، اصلاحات جاك سوستيل .

عند إندلاع ثورة 01 نوفمبر 1954 ، كان رد فعل أغلب المسؤولين الفرنسين أمثال زوجي ليونار Roger Leonard الحاكم العام في الجزائر و وزير الداخلية الفرنسي فرانسو ميترا François Mittrand في استعمال القوة لقمع الثائرين من جهة و إنشغال فرنسا بثقل مشاكل مستعمراتها في تونس، المغرب الأقصى و الهند الصينية من جهة أخرى[1].

و جدت الحكومة الفرنسية نفسها في الجزائر أمام وضع جديد بعد فشل :روجي ليونار" في القضاء على التمرد الحاصل في الجزائر، فتقرر إجراء تغيير الوالي العام في الجزائر و البحث عن خليفة لروجي ليونار بعد عزله، فوقع إختيار رئيس الحكومة ما نديس فرانس على جاك سوستال و هو الرجل الأنسب و الأجدر في نظره[2].

[1] شبوب محمد ، محمد بن موسى، "سياسة جاك سوستال للقضاء على الثورة التحريرية، 1955-1956 ، مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مج 13، ع26 جانفي 2019، ص222.

[2] نايت قاسي إلياس ، أعراب مراد ، جاك سوشال و سياسة الإدماجية في الجزائر مجلة الباحث، مج 05، ع 02 ، الجزائر 2013 ، ص 02.

في 15 فيفري 1955، استلم جاك سوشيل مهامه الرسمية كحاكم عام للجزائر، وقد استقبلته مدينة الجزائر بجفاء وعدم اكتراث[1]

و في أول تصريح له بالجزائر قال : " أنه لا يجد أبدا أي مشكل مستحيل الحل، إذا ما جوبه بحسن نية وحسن استعداد و لم يراع في حله الصالح العام ، فبهذه النية قدمت، إن الأعمال التي تواجهنا عظيمة جدا و هي تشمل سائر الميادين، فيجب علينا تقويم الحالة المادية و الأدبية و السياسية و الثقافية و يجب أن تتظافر كل القوى الحية في قطر الجزائر على هذا التقويم، و الإتحاد هو أول وسائل النجاح"[2].

اهتم سوستيل كثيرا بالجانب الفلاحي، وأن النظام الإستعماري شجع القطاع الزراعي بعدة إجراءات سهلة المواطنين من الاستحواذ على عدد كبير من المساحات الزراعية في الجزائر الذين أقاموا فيها زراعات مختصة كزراعة الكروم، الحوامض ....إلخ[3]، أيضا سبب إهتمامه للقطاع الفلاحي لأنه في نظره هو الذي حرك ثورة نوفمبر 1954[4] وذلك من خلال :

- عصرنة الفلاحة الجزائرية و تحديثه أي إدخال المكتبة لتجاوز الوسائل التقليدية .
- تنظيم الملكية العقارية وتجميع الإستغلالات الريفية و إصدار عقود الملكية.
- تهيئة النظام العقاري
- إنشاء صندوق التوسيع و العصرنة الريفية مهمته كراء الأراضي الزراعية و ضمان قروض الفلاحين.

---

[1] غربي الغالي ، " فرنسا والثورة الجزائرية" 1954 – 1958 دراسة في السياسات و الممارسات غرناطة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2009 ، ص 206

[2] بومالي أحسن ، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954 – 1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، (د.س) ص 197.

[3] شبوب محمد ، محمد بن موسى، المرجع السابق ، ص230.

[4] طاعة سعد ، المسألة الزراعية في المشروع الإستعماري و موقف الحركة الوطنية والثورة الجزائرية... (1945-196)، المرجع السابق ، ص 95 .

- تهيئة مؤسسات القرض الفلاحي.

إلغاء نظام الخماسة: أي الخماس الذي يحصل على خمس الإنتاج يبقى تابعا دائما.

لمستخدمها باستمرار و بالتالي تكون حالته مزرية، و تعويضه بنظام المناصفة[1] .

كان الهدف من وراء اهتمام السلطات الفرنسية بالقضية الفلاحية، تشجيع الفلاحين الجزائريين على الاستقرار و التعلق بالأرض فلا يلتحقون بصفوف جبهة التحرير الوطني[2].

كما أنه شرع في توزيع كميات كبيرة من القمح و الحبوب على سكان المناطق المعدومة و خاصة التي لم تصلها الثورة بعد، و ذلك في محاولة لعزلهم عن التأثر بالثورة، بل وعد سكانها بجعلهم يعيشون في مستوى سكان القرى الفرنسية[3].

أيضا اهتم بإعادة إسكان الفلاحين و تزويدهم بالوسائل الزراعية الضرورية و حل مشكلة الري بتزويد الأراضي بالمياه الصالحة للشرب[4].

[1] شبوب محمد ، محمد بن موسى، المرجع السابق ، ص 231 .

[2] غربي غالي ،المرجع السابق ، ص 211.

[3] مركز الخطابي للدراسات، الملحمة الجزائرية، "السياق التاريخي الثورة التحرير الجزائرية(1954 – 1962) و أبعادها السياسية و الاجتماعية و العسكرية "، 2022 – ص 122.

[4] شقرة محمد ، الإستراتيجية الفلاحية الإستعمارية الفرنسية للتحكم في الريف الجزائري، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مج 05، ع10، جوان، 2017، ص80.

الجدول رقم 04 : الجدول يوضح أهم السدود في الجزائر إلى غاية 1962[1]

السد	الموقع	طاقة التجنيد الإجمالية (مليون متر)	الطاقة الفعلية (مليون مترا)
بني بهدل	جنوب تلمسان	60	50
مفروش	جنوب تلمسان	15	14
سارنو	سيدي بلعباس	22	22
الشرفة	سيق	14	09
بوحنيفية	معسكر	76	72
فرقوق	سيق	18	17
باخضرة	تيارت	56	43
واد فضة	الأصنام	225	78
غريب	المدية	228	120
بوغزول	المدية	50	30
حميز	العاصمة	22	14
القصب	المسيلة	13	12
زردازة	عزابة	16	15
قم القيس	بسكرة	05	02
فم الخرزة	بسكرة	43	17
الشافية	عنابة	170	170
جرف التربة	بشار	355	150
المجموع		1441	834

[1] شقرة محمد، مرجع السابق، ص 81

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تباين كبير في طاقة التجديد الإجمالية بين السدود بعضها صغير نسبيا مثل سد قم القيس و سد زردازة بينما البعض الآخر ضخم جدا مثل سد واد فضة.

بعض السدود كانت ممتلئة تقريبا مثل سديني هيدل و سد سارنو، بينما أخرى كانت تحتوي على كمية أقل من طاقتها الإستيعابية.

يعتقد جاك سوسيل أن ما جاء به في مخططه إيجابي جدا، حيث يقول: يحق لي القول بأنه في تاريخ الجزائر لم تطبقه جملة من الإجراءات بهذا الشكل لكن قبل شيء يجب وضع الأسس ثم خلق الأدوات لتحقيقها[1]، غير أن جاك سوستيل ارتكز على سياسة سابقيه من الاستعماريين للاستغلال والنهب و كذلك ارتكز على دعائم قانون 20 ستمبر 1947 كشار واق[2]. يغطي سياسته القطعية الذي ينوي سلوكها لإرضاء الأوروبين.

و لكن الفلاح البسيط كان يدرك منذ عهود طويلة أهداف الاستعمار ، فلم يثنيه ذلك عن نشاطه وعمله داخل صفوف الثورة، رغم سلسلة المشاريع المغرية في ظاهرها المفقرة في باطنها وهو ما أكده Gratien في تدخله بالبرلمان : "إن سلسلة الإغتيالات التي أطالت الكولون من طرف الخارجون عن القانون منذ تاريخ نوفمبر 1954 تستوجب تدخل سريع و ذلك بتطبيق المرسوم المؤرخ في جويلية 1955 القاضي بتعويض الخسائر التي لحقت بهؤلاء[3]

III.القمع و الإضطهاد:

لقد منح الريف للثورة التنظيم المحكم وحتى القيادة الخاصة بعد 1956 ومراكز القيادة كانت موجودة في الدواوير محصنة وقوية ومنح كذلك العدة والعتاد و نتيجة هذا الدور الكبير الذي قدمه الريف والفلاح معا للثورة ، استخدمت السلطات الإستعمارية كل أساليب الضغط النفسية والعسكرية الاقتصادية لإبادة الفلاحين[4].

---

[1] شقرة محمد، المرجع سابق، ص81.

[2] شبوب محمد ، محمد بن موسى، المرجع السابق، ص 238.

[3] طاعة سعد ، المسألة الزراعية في المشروع الاستعماري ....(1945-1962) ، المرجع السابق ، ص99

[4] طاعة سعد ، المسألة الزراعية في المشروع الاستعماري... (1945-192)،المرجع السابق، ص 177

من بين الأساليب القمعية التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية ضد الفلاحين الجزائريين :

1.سياسة المحتشدات:

بعد اندلاع الثورة التحريرية في 01 نوفمبر 1954 و تزايد العمليات العسكرية و الفدائية التي استهدفت الوجود الفرنسي، وجدت فرنسا نفسها أمام تحد كبير يتمثل في اخماد هذه الثورة المتصاعدة ورغم تركيزها لقواتها العسكرية فإن معظم محاولاتها للقضاء على الثورة باءت بالفشل.

ومع مرور الوقت إزداد زخم الثورة وامتد نطاقها ليشمل جميع أرجاء التراب الوطني الجزائري مستندة في بقائها وإستمرارها على قاعدة شعبية صلبة كانت بمثابة المحرك الحقيقي لها.

أدرك الاحتلال الفرنسي أن السر وراء صعود الثورة تكمن في هذا التأييد الشعبي مما دفعه إلى تبني سياسات قمعية أكثر شراسة من بينها سياسة المحتشداتLes camps [1] و هي مستوطنة غير طبيعية تضم وطنيين غير مدانين قضائيا، تحيط بهم الأسلاك الشائكة و يحرسها جنود فرنسيون[2].

ظهرت بوادرهما الأولى سنة 1954 بباتنة عندما استعان الجنرال جيل Gilles بقوة معتبرة من الجيش المدعومة بالطيران و المدفعية لتجميع السكان بالقوة[3].

مع إندلاع الثورة التحريرية باشرت السلطات العسكرية الفرنسية بتنفيذ عمليات تمشيط واسعة في الولاية الأولى (الأوراس) بداية من 26 نوفمبر 1954 قصد إجبار سكان ريف الأوراس على رفض الثورة وعزل الثوار[4]، حيث تم تهجير سكان منطقة الأوراس و جمعهم في محتشدات خاصة من خلال المناطق المحرمة، وكانت أولى مراكز التجمع هي : مركز مشوتش، مركز تكوت، مركز بوحمامة

---

[1]بحوصي عبد الكريم ، "سياسة المحتشدات في عزل الشعب الجزائري عن الثورة – محتشد زريديب بالأبيض سيدي الشيخ – أ نموذجا (1959-1962) ، مجلة قضايا تاريخية، مج 07 : ع:17، الجزائر، جوان 2022 ، ص ص 93-94.

[2]عبد المالك مرتاض، المرجع السابق، ص76.

[3]طاس ابراهيم ، السياسة الفرنسية في الجزائر و انعكاساتها على الثورة (1956-1958) دار الهدى، الجزائر، 2013 ، ص 120.

[4] عبود علي ، "الريف الجزائري بين احتضان الثورة التحريرية وسياسة المحتشدات (1955 - 1960) ، مجلة عصور جديدة، مج 13، ع02 ، نوفمر 2023، ص368.

بالأوراس، خلال 1955 [1] ، غير أن تلك المراكز التي تأسست و قتد ذلك لم تكن بالشكل و بالحدة و بالخطورة التي ظهرت بها في مطلع سنة 1957.

و لإعطاء الشرعية لهذه العملية اللانسانية صدرت بشأنها قرارات حكومية كقرار 1957/09/17 يقضي بترحيل سكان الجبال بمختلف الطرق وبأسرع ما يمكن[2]، وهي نوعان: إدارية يشرف عليها مسؤولي القطاع أو المصالح الإدارية الخاصة SAS تنشأ عندما تواجه أوامر للسكان بالإلتحاق بمركز معين مع إعطائهم مهلة لا تتعدى 24 ساعة، ثم تقوم الطائرات أو الدبابات بقنبلة القرية مباشرة بعد انتهاء المهلة حتى ولو بقي بها السكان.

والنوع الثاني غير إرادية تنشأ بناءا على أوامر قيادة أركان الفرق يتم حشر السكان إليها بالقوة دون إعطاء مهلة[3].

تزايد عدد المحتشدين من سنة لأخرى ، ويبلغ الذروة سنة 1958 التي شهدت ثلثي عددهم الإجمالي و قدر عدد مراكز التجميع بالجزائر العاصمة فقط 66 مركز و يبلغ المعدل العام لعدد الأشخاص في كل مركزي 1000 شخص[4] .

و تذكر بعض الاحصائيات أن عدد المحتشدات قد بلغ 1500 محتشد في سنة 1958، احتوت 750 ألف شخص ارتفع عددهم إلى مليون لسنة 1959 و مليون ونصف في بداية عام 1960 و تضاعف عددهم فأصبح 3 ملايين عند نهاية الثور[5].

---

[1] مقدر نور الدين ، المحتشدات الفرنسية بالجزائر خلال الثورة التحريرية (1955-1962)، مجلة الدراسات، مج 07، العدد: 01 أفريل 2020 ، ص13.

[2] بومالي أحسن بومالي، مراكز الموت البطي وصمة عار في جبين فرنسا الإستعمارية، مجلة المصادر، مج 05، ع08، الجزائر ، ماي 2003، ص ص 275-276.

[3] طاس ابراهيم ، المرجع السابق، ص ص 120-121 .

[4] نفسه، ص122.

[5] فكاير عبد القادر ، الجزائريون في السجون و المعتقلات و المحتشدات ومراكز التعذيب، أثناء الثورة التحريرية، مجلة الناصرية للدراسات الإجتماعية والتاريخية، مج 09، ع01، الجزائر، جوان 2018، ص424.

فيما يخص أوضاع الفلاحين الجزائرين في المحتشدات ، فقد عانى أبناء الريف الجزائري آلام الجوع و المرض، و تعذيب المستمر، فقد جاء في تقرير لموظفين فرنسيين في أفريل 1959 قوله : " في إحدى المراكز التي زرناها و جدنا أن توزيع المواد الغذائية ....قدا انقطع منذ شهر ونصف كما أن بقية أشكال الإغاثة من ملابس و خدمات اجتماعية تتعرض هي أيضا للتوقف و الانقطاع بلا سبب و بدون سابق إعلام"[1].

يقوم ضباط الأهلية بإحصاء المواطنين و عائلاتهم فور و صولهم للمحتشد و يعد ذلك يتم إرسال القوائم إلى قيادة الجيش الفرنسي في الجهة التي يتبعها، فتقوم هذه الأخيرة بإرسال مخصصات التموين على حسب العدد الموجود في المحتشد و عند و صول التموين يقوم القومية بتوزيعه على السكان تحت إشراف الضابط الفرنسي بمعدل 150 غرام من الحبوب للفرد الواحد يوميا[2].

إن معنوية الشعب مرضية في حالة حرجة، فعدد الموتى كثير من الشبان و الكهول في المناطق المحرمة و مراكز التجمعات حيث أن الشعب في محنة شديدة قفن أن هذه المراكز لمقابر حقيقية وقد تعددت الامراض من ملاريا، حمى مستنقعات...إلخ[3].

بهذا الأسلوب عملت فرنسا الاستعمارية على إيجاد تقنية جديدة لتعذيب الشعب الجزائري بالموت البطيء، وذلك يجعله في محتشدات يعيش أقسى أنواع الحياة بؤسا فقذ كتبت كتيبة جريدة "فرانس سوار" في 15 أفريل 1960 عن مراكز التجمع مقالا جاء فيه على الخصوص: " أما الآن فهم في بؤس قاتل بالمعنى الحقيقي للكلمة إن كثيرا منهم يموتون في الغالب وخاصة الأطفال. [4]

[1] الزغيدي لحسن ، المرجع السابق ، ص 202 .

[2] شيكدان سعيد ، جرائم الإستعمار الفرنسي في الجزائر: جريمة إقامة المعتقدات على ضوء إتفاقيات جنيف:، مجلة أفكار و آفاق ، مج 11 ، ع 04، الجزائر : 2023، ص18.

[3] كافي علي ، مصدر السابق، ص 308.

[4] زغيدي لحسن ، المرجع السابق، ص 203.

2.المناطق المحرمة:

أنشأت فرنسا مناطق محرمة و محظورة كجزء من استراتيجيتها القمعية ضد الثورة الجزائرية بهدف عزل سكان الأرياف عن وحدات جيش التحرير الوطني المتمركزة في مواقع استراتيجية، و تقييد تحركات هذه الوحدات و قطع التواصل مع حافتها الشعبية.

فالمناطق المحرمة هي المناطق التي تراها السلطة العسكرية الفرنسية استراتيجية بالنسبة للثورة لما توفره من ملجأ و سهولة من الاتصال الشعب، فتلجأ إلى إعلانها مناطق ممنوعة حيث يحضر الإقامة بها أو السكن و حتى المرور عليها [1]

أنشئت بموجب قرار صادر عن مجلس الوزراء الفرنسي في 19 - 02 – 1958 [2] وكانت بداية هذه المناطق على الحدود الشرقية والغربية، و هي في مجملها مدن جزائرية أخلاها الإستعمار من سكانها ووضعوهم في محتشدات تحت حراسة مشددة للجيش الفرنسي[3].

لكن لم تنل هذه الأساليب الاستعمارية كلها من إرادة وشجاعة الفلاحين و الشعب بصفة عامة، بل رتب فيهم الأعمال الإجرامية من وسائل التنكيل و مراكز التجميع روح التضحية و الحقد على الاستعمار و زيادة التلاحم و التواصل بين جيش التحرير والفلاحين.

3.إعلان حالة طوارئ:

سارعت الحكومة الفرنسية إلى إتخاذ عدة إجراءات عسكرية وسياسية ذات طابع قمعي وزجري لمواجهة تدهور الأوضاع الأمنية و العسكرية والتي تمس وتلحق الضرر بالمصالح الفرنسية .

---

[1] طاس إبراهيم ، المرجع السابق، ص 126 .

[2] صالحي منير ، تطور تنظيم جيش التحرير الوطني و الإستراتيجية العسكرية الفرنسية المضادة (1956-1958)، مجلة تاريخ المغرب العربي، مج 03 ، ع 02، الجزائر، مارس 2017 ، ص 395.

[3] الزرقي خيري، إشكالية التسليح في الثورة الجزائرية بين التحديات وجهود المعالجة،(1954-1960) ، مجلة الباحث في العلوم الانسانية و الاجتماعية، مج 13، ع:02، الجزائر،، جوان 2021، ص136.

إن أخطر إجراء اتخذته الحكومة الفرنسية هو "**قانون حالة الطوارئ**" ، و هو عبارة عن جملة من الإجراءات القانونية التعسفية كيفت بمهارة لخنق الثورة و القضاء عليها في المهد قبل استفحال أمرها [1].

أنشأ نظام حالة الطوارئ في القانون الفرنسي سنة 1955، وهذا بعد اندلاع الثورة التحريرية في الجزائر، والتي يسميها أحداث حرب الجزائر[2]، و كانت نتائجه جد صعبة، حيث تصاعدت عمليات الإعتقال والتعذيب ، وعانى الشعب معا سمي "بسنوات الجمر"[3].

علما أن قانون حالة الطوارئ، أو هذا السلاح الرهيب ليس بجديد بل وضع في عهد الجمهورية الفرنسية الثانية عام 1849 لمواجهة حالة الحرب الخارجية أو التمرد العام المسلح و الحرب الأهلية في الداخل[4].

في 19 مارس 1955 تقدمت حكومة "أدغارفور" ووزير داخليتها "بورجيس مينوري" بالمشروع إلى البرلمان الفرنسي وحاولت الحكومة الدفاع عنه من خلال بيان وزارة الداخلية الفرنسية الذي جاء فيه: أن حالة الطوارئ تشكل حلا وسطا بين الحالة العادية، حيث الإحترام الكلي للحريات، بينما حالة الحصار تنقل السلطات إلى العسكرين، أما حالة الطوارئ تبقى هذه السلطان بيد الحكم المدني[5].

---

[1] غربي الغالي ، فرنسا و الثورة الجزائرية 1954-1958 "دراسة في السياسات و الممارسات غرناطة للنشر والتوزيع، مرجع سابق ، ص 267 .

[2] مريام أكرور ، نظام حالة الطوارئ في القانون الفرنسي، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، مج58، ع01، الجزائر 2021 ، ص435.

[3] قبايلي أمال ، قانون حالة الطوارئ بالجزائر سنة 1955، مجلة المصادر، مج 10، ع17، أفريل، 2008، ص169.

[4] بومالي أحسن ، مرجع سابق ، ص 161 .

[5] عسال نور الدين ، "جرائم فرنسا إبان الثورة التحريرية بين مسئولية الدولة والفعل المعزول" مجلة الخلدونية، مج09، ع1،الجزائر،2016، ص165.

في 23 مارس 1955 انعقدت الجمعية الوطنية الفرنسية في دورة استثنائية لدراسة وإثراء المشروع القانوني المقدم إليها[1]، وقد برزت ثلاث آراء للنواب بين مؤيد ومعارض[2].

الأول يرى أن تطبيق حالة الطوارئ يعني إعتراف صريح بالحرب في الجزائر

الثاني يرى تطبيق حالة الطوارئ مخالفة للدستور

الثالث يرى بضرورة القضاء على الثورة في مهدها.

وجرت المناقشات حول هذه المسألة في جلسة 01 أفريل 1955 و دامت أكثر من 15 يوما و تمت المصادقة على المشروع بـ 379 صوتا ضد 219 صوتا، و أثناء النقاش تدخل و زير الداخلية الفرنسي "بورجيس مينوري"، لتوضيح أهداف الحكومة الفرنسية المتوخاة من وراء طرح هذا القانون، حيث قال .... "لكن الحالة لا تزال مزعجة في بعض جهات القطر الجزائري ، فإن الثائرين والخارجين عن القانون في تلك الجهات يخضعون لقيادة رجال أجانب – فحالة الطوارئ التي هي نور

وسط بين الحق العام و بين حالة الحصار، تمكن الحكومة من استعمال الوسيلة الكفيلة بتمهيد الأمن والقضاء على الثورة[3]"

و تمت المصادقة على هذا القانون وصار حيز التنفيذ في 3 أفريل 1955 والذي منع بموجبه السلطان العسكرية الضوء الأخضر لخنق أي صوت يساند ثورة نوفمبر[4].

و قد طبق قانون حالة الطوارئ لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد على المناطق الأكثر إضطرابا و هي عمالات باتنة، تبسة، تيزي وزو ، لكن هذا الإجراء ما فتئ أن طبق على الشرق الجزائري في خريف 1955 ، عمم كامل التراب الوطني[5] .

---

[1] قبايلي أمال ، المرجع السابق، ص 180 .

[2] عسال نور الدين ، المرجع السابق، ص 165.

[3] غربي الغالي ، المرجع السابق، ص268 .

[4] عمورة عمار ، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص200.

[5] غربي الغالي ، المرجع السابق ، ص 269 .

ومن أهم الإجراءات التي اعتمدتها السلطات في تطبيقها لقانون حالة الطوارئ[1].

- إنشاء المحتشدات في المناطق النائية.
- إعطاء صلاحيات للسلطات الإستعمارية بحيث يحق لها إغتيال الجزائريين و نفيهم ووضعهم تحت الإقامة الجبرية من قبل المحاكم العسكرية.
- السماح للشرطة بإعتقال أي شخص دون الحصول على الموافقة من الجهات القضائية
- إنشاء جهاز للشرطة الريعية المتنقلة.
- منع تحرك الأشخاص و السيارات إلا بعد الحصول على الإذن من طرف السلطات الفرنسية .

[1] شريط لخضر وآخرون، استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، د.ط منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر،1954، 2007 ، ص155.

خاتمة

خاتمة:

من خلال معالجتنا لهذا الموضوع بعنوان دور الفلاحين الجزائريين في النضال الوطني (1919_1962)، وما قمنا به من دراسة وتحليل. توصلنا إلى جملة من النتائج يمكن تلخيصها كالآتي:

يتضح من خلال تتبع السياسات الاستعمارية الفرنسية أن الفلاح الجزائري كان المستهدف الأول بمخططات نزع الأرض والتفقير الممنهج، عبر قوانين التفكيك العقاري والضرائب الجائرة، ما أدى إلى تدمير البنية الريفية التقليدية. غير أن هذا الواقع الاستعماري القاسي ساهم في تنامي الوعي الوطني لدى الفلاحين، الذين تحولوا من ضحايا للاستيطان إلى طليعة للمقاومة والثورة

على الرغم من تنوع توجهات الحركة الوطنية في المجال السياسي، إلا أنها اتفقت على نقطة أساسية مشتركة تمثلت في تسليط الضوء على معاناة الفلاحين والمآسي التي كانوا يعيشونها

كان للحركة الوطنية دور محوري في تشكيل الفلاح الجزائري سياسيًا ووجدانيًا، وإعداده ليوم التحرير الكبير. لقد أظهرت هذه الحركة أبعادًا اقتصادية واجتماعية عميقة للحياة في الريف الجزائري، وشددت بشكل خاص على أهمية تلاحم الفلاحين. وقد أثمر هذا التوجه وعيًا متزايدًا لدى الفلاحين بأهمية التشبث بأرضهم.

من خلال تتبع مختلف أشكال مشاركة الفلاحين في الثورة التحريرية، يتبيّن أن هذه الفئة لم تكن فقط ضحية للاستعمار، بل كانت فاعلًا مركزيًا في مقاومته. فقد تحوّل الفلاح من كادح صامت في الهامش، إلى مناضل حمل السلاح، ووفّر المأوى والمؤونة، وتحمل أعباء الحرب دون كلل.

لقد أثبت الفلاح الجزائري، ببساطته وإيمانه العميق بعدالة قضيته، أن الثورة لم تكن مشروع نخبة، بل كانت فعلًا جماعيًا انطلق من عمق الريف، وتجذّر في الأرض التي ارتوت بتضحياته.

من خلال مالحظناه خلال ثورة التحرير ،انه رغم القمع والاضطهاد والتقتيل، فإن الفلاح الجزائري ظل واقفا متمسكا متشبثا بمقوماته وقيمه.

استخدمت الإدارة الاستعمارية أساليب متعددة سياسية، عسكرية، اقتصادية تدميريةفي الريف، الا ان الفلاحين اظهروا تضامنا قويا خلال الثورة بالتعاون والتكافل والتصدي للعدو ووضع خطط مضادة فوجدت فيهم الثورة قيما أخلاقية ثورة أصيلة

وفي الأخير نستنتج أن دور الفلاح لم يكن ثابتًا بل مرّ بتحولات من المهمّش الصامت إلى الناشط السياسي، ثم إلى مسبل والمجاهد في العشرينيات والثلاثينيات، كان الفلاح يعاني من نزع الأراضي، الضرائب، والتهميش في الأربعينيات، بدأ بعض الفلاحين يتأثرون بالأحزاب الوطنية ويشاركون تدريجيًا في الحياة السياسية .

في الخمسينيات، ومع اندلاع الثورة، تحول كثير من الفلاحين إلى مجاهدين، مسبلين، فدائيين، أو حاضنة اجتماعية للثورة (طعام، مأوى، إخفاء السلاح.)...

ورغم التحديات المنهجية والمصاعب البحثية التي واجهناها، فإن هذه الدراسة تبقى محاولة متواضعة لإعادة الاعتبار لفئة ظُلِمت في التاريخ الرسمي، لكنها كانت حجر الأساس في بناء وطن حرّ مستقل. ويبقى الأمل معقودًا على مزيد من الدراسات التكميلية التي تُنصف الريف الجزائري وتكشف عن كنوزه المقاومة المخفية في أرشيف النسيان

الملاحق

الملحق رقم 01: النّص الكامل لقانون سيناتوس كونسيلت 22 أفريل 1863[1]

SENATUS-CONSULTE relatif à la constitution de la propriété en Algérie dans les territoires occupés par les Arabes.

13-22 avril 1863

NAPOLEON, par la grâce de DIEU et la volonté nationale, Empereur des Français, à tous présents et à venir, salut :

Avons sanctionné et sanctionnons, promulgué et promulguons ce qui suit :

EXTRAIT DU PROCES-VERBAL DU SENAT.

SENATUS-CONSULTE

RELATIF A LA CONSTITUTION DE LA PROPRIETE EN ALGERIE

Dans les territoires occupés par les Arabes.

ART 1er . – Les tribus de l'Algérie sont déclarées propriétaires des territoires dont elles la jouissance permanente et traditionnelle, à quelque titre que ce soit.

Tous actes, partages ou distractions de territoires, intervenus entre l'Etat et les indigènes, relativement à la propriété du sol, sont et demeurent confirmés.

ART 2 – Il sera procédé administrativement et dans le plus bref délai :

1° A la délimitation des territoires des tribus ;

2° A leur répartition entre les différents douars de chaque tribu du tell et des autres pays de culture, avec réserve des terres qui devront conserver le caractère de biens communaux ;

3° A l'établissement de la propriété individuelle entre les membres de ces douars, partout où cette mesure sera reconnue possible et opportune.

Des décrets impériaux fixeront l'ordre et les délais dans lesquels cette propriété individuelle devra être constituée dans chaque douar.

ART 3– Un règlement d'administration publique déterminera :

1° Les formes de la délimitation des territoires des tribus ;

2° les formes et les conditions de leur répartition entre les douars et de l'aliénation des biens appartenant aux douars ;

3° les formes et les conditions sous lesquelles la propriété individuelle sera établie et le mode de délivrance des titres ;

---

[1] حرمة عبد الكريم، المرجع السابق، ص ص 255_256.

ART 4 – Les rentres, redevances et prestations dues à l'Etat par les détenteurs des territoires des tribus continueront à être perçues comme par le passé, jusqu'à ce qu'il soit autrement ordonné par des décrets impériaux rendus en la forme des règlements d'administration publique.

ART 5 – Sont réservés les droits de l'Etat à la propriété des biens du Beylick et ceux des propriétaires des biens melk.

Sont également réservés : le domaine public tel qu'il est défini par l'article 2 de la loi du 16 juin 1831, ainsi que le domaine de l'Etat, notamment en ce qui concerne les bois et forêts, conformément à l'article 4, paragraphe 4, de la même loi.

ART 6 – Le second et le troisième paragraphe de l'article 14 de la loi du 16 juin 1851, sur la constitution de la propriété en Algérie, sont abrogés, néanmoins, la propriété individuelle qui sera établie au profit des membres des douars ne pourra être aliénée que du jour où elle aura été régulièrement constituée par la délivrance des titres.

ART 7 – Il n'est pas dérogé aux autres dispositions de la loi du 16 juin 1851, notamment à celles qui concernent l'expropriation pour cause d'utilité publique et le séquestre.

Délibéré et voté en séance, au palais du Sénat, le 13 avril 1863.

Mandons et ordonnons que les présentes, revêtues du sceau de l'Etat et insérées au Bulletin des lois, soient adressées aux cours, aux tribunaux et aux autorités administratives, pour qu'ils les inscrivent sur leurs registres, les observent et les fassent observer, et notre Ministre secrétaire d'Etat au département de la justice est chargé d'en surveiller la publication.

Fait au palais des Tuileries, le 22 avril 1863.

Signé : NAPOLEON.

الملحق رقم 02: الجندي الفلاح(كما أراده الجنرال بيجو)[1].

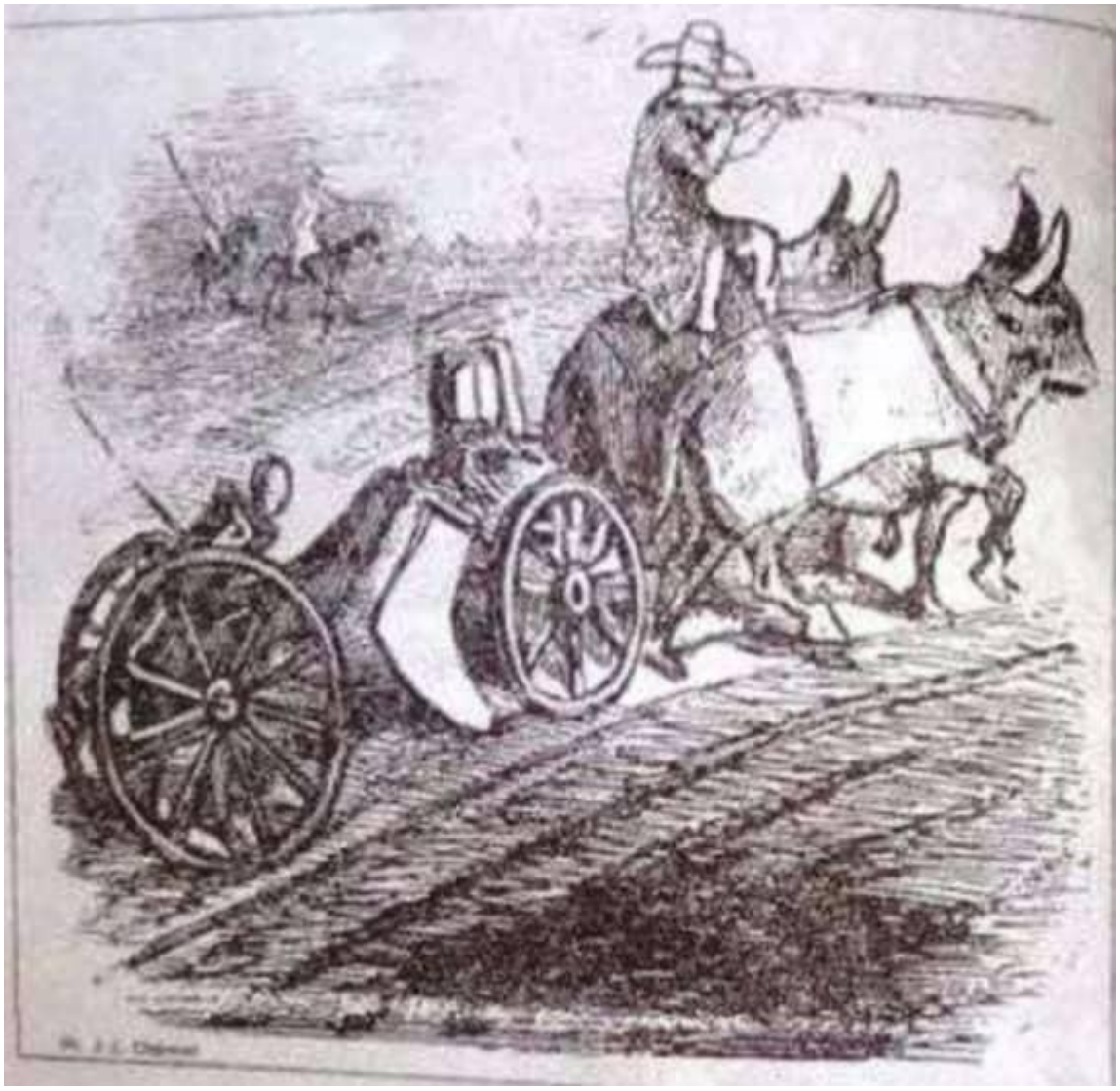

[1] بن داهة عدة، الصراع حول الملكية الأرض...، ج02، ص 493

الملحق رقم 03: إعلانين خاصان بالهجرة الإستيطان في الجزائر[1]

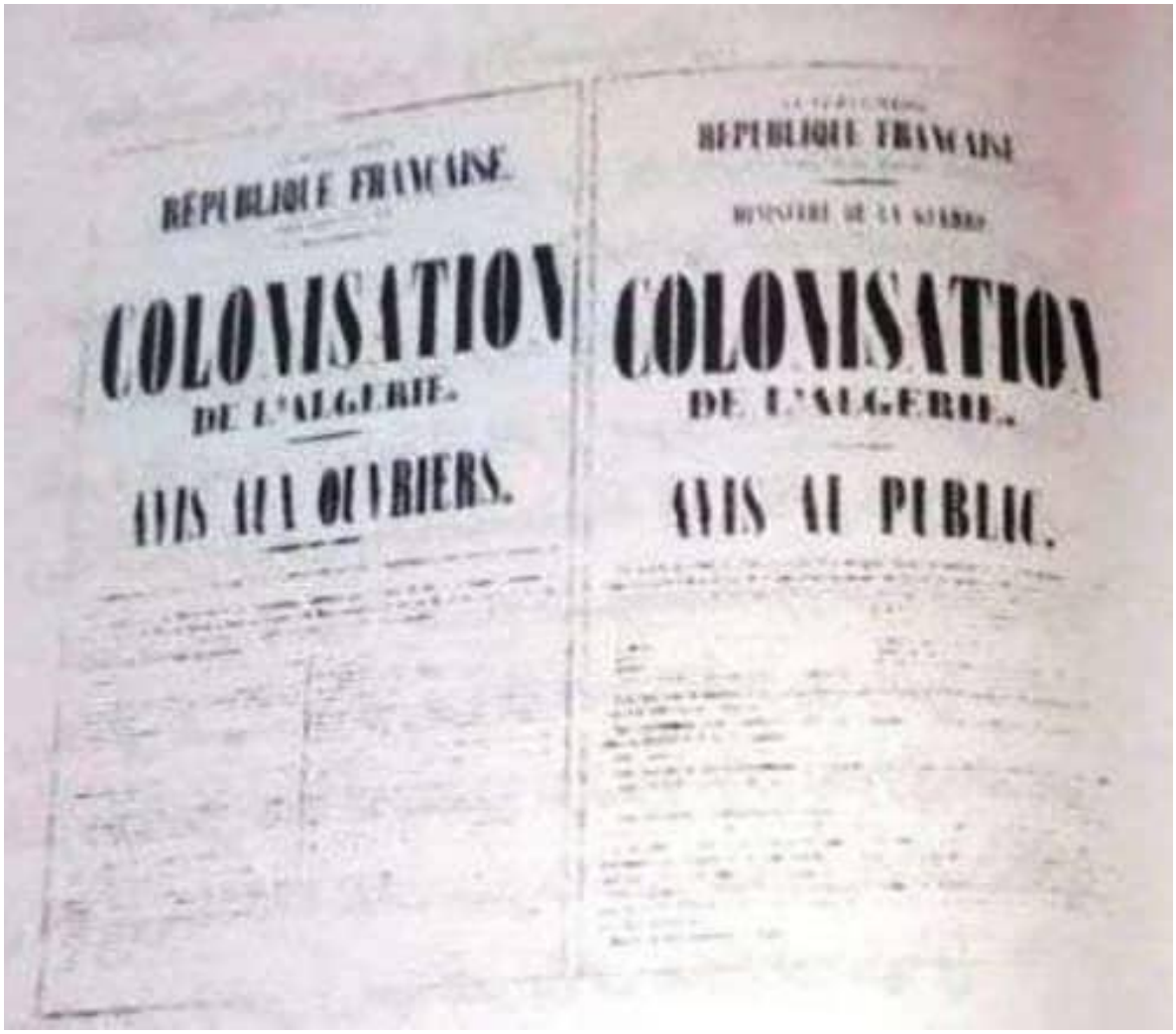

[1] بن داهة عدة، الصراع حول الملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر(1830_1962)، ج01، ط01، المؤلفات للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 1

.الملحق رقم 04: شكوى السكان من مصادرة أراضيهم في 25 مارس 1900[1]

شكوى السكان من مصادرة اراضيهم
فى 25 مارس سنة 1900

الحمد لله وحده

هاته دبارة •

اجتمعنا تحت رياسة شيخنا الوشن بن زكرى بن المسعود ، نحن عضاء جماعةدوار وادمريال اجتمعنا يوم 25 من شهر مارس سنة 1900 على احساب أمر سيدي الحاكم بلاد أوراس لينظروا فى قضية البلاد التي هي فى واد مريال وهي عينت من الدولة فلاج سيدي معنصر الذي سيكون حدثة سيدي الحاكم أوراس يطلب منا أن نسلموا الى الفلاج المذكور عدد 1350 أقطار و 45 آر • بعد تاءملنا فى الأمر الذي عرض لنا سيدي الحاكم وجدنا فيه ظرارنا كثيرا لأن فى دوارنا لم تكن فيه أراضي الحرث كثيرا ، وعدد النفوس من سكان الدوار اكثير فى التراب الذي عندنا والنصف من البلاد دوار مريال تمسكوا بها حكام الغيب ، ونصف الباقي تريد الدولة تنزعوه للفلاج ولا يبقى لنا شاي ، ولكين نحن طاءيعين الى الدولة وحكامها ، وحيث الدوة لها رغبة فى الفلاج المذكور اننا سلمنا واعطينا عددا 1350 • هتطارات و 45 آر للفلاج الذي سيحدث فى سيدي معنصر بشرط نطلب من سيدي الوالي العام أن يعطى لنا العواض أولا فى فيظ اطلودى وهيبلاد الدمين الكائنة فى واد مريال ، يعطي لنا عدة اراضي المعدة للحرث التي فى الغيب الجبل دوارنا التي كانت أولا زمان بين يدنا ونزعت ودخلوها فى رسم غابت بوغزالت ، نريد نخذوا العواض فى بلاد الدمين الذي فى فم الطوب • نطلب من الدولة أن تنظر الينا بالرضاء ولا تتركنا هاملين • والسلام من الجماعة الحاضرين للدبارة وهم :

حموش عمار بن بلقاسم ، قراداي معمر بن كاكة ، سعديد احمد بن محمد ، بوعكاكر احمد بن عبد الله ، قدوار محمد بن مبارك ، زوزو يحي بن محمد • وبهاذا عرفت سياتك العالية والسلام • ممن كتب عن اذنه ابنكم وخديم دولتكم الوشن بن زكري بن المسعود شيخ دوار واد مريال • (1)

---

[1] زوزو عبد الحميد، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1900)، ط منقعة ومزيدة، موفر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 167.

.الملحق رقم 05: المطالب الفلاحية للحزب الشيوعي الجزائري سنة 1948[1]

القائمة الشيوعية للاتحاد الديموقراطي

Liste Communiste et d'Union Démocratique

في سبيل الحرية والسلم والأرض والخبز

الإصلاحات الزراعية

المطالب العاجلة

[1] طاعة سعد، المسألة الزراعية في المشروع الإستعماري...(1930_1962)، ص 266.

الملحق رقم 06: يمثل المعركة للمسبلين[1] .

[1] زغار محمد مختار، المرجع السابق، ص 155

الملحق رقم 07: صورة تكشف التخريب الذي ألحقه الجزائريون ببعض الضيعات الكولون في المنطقة السادسة من الولاية الخامسة[1]

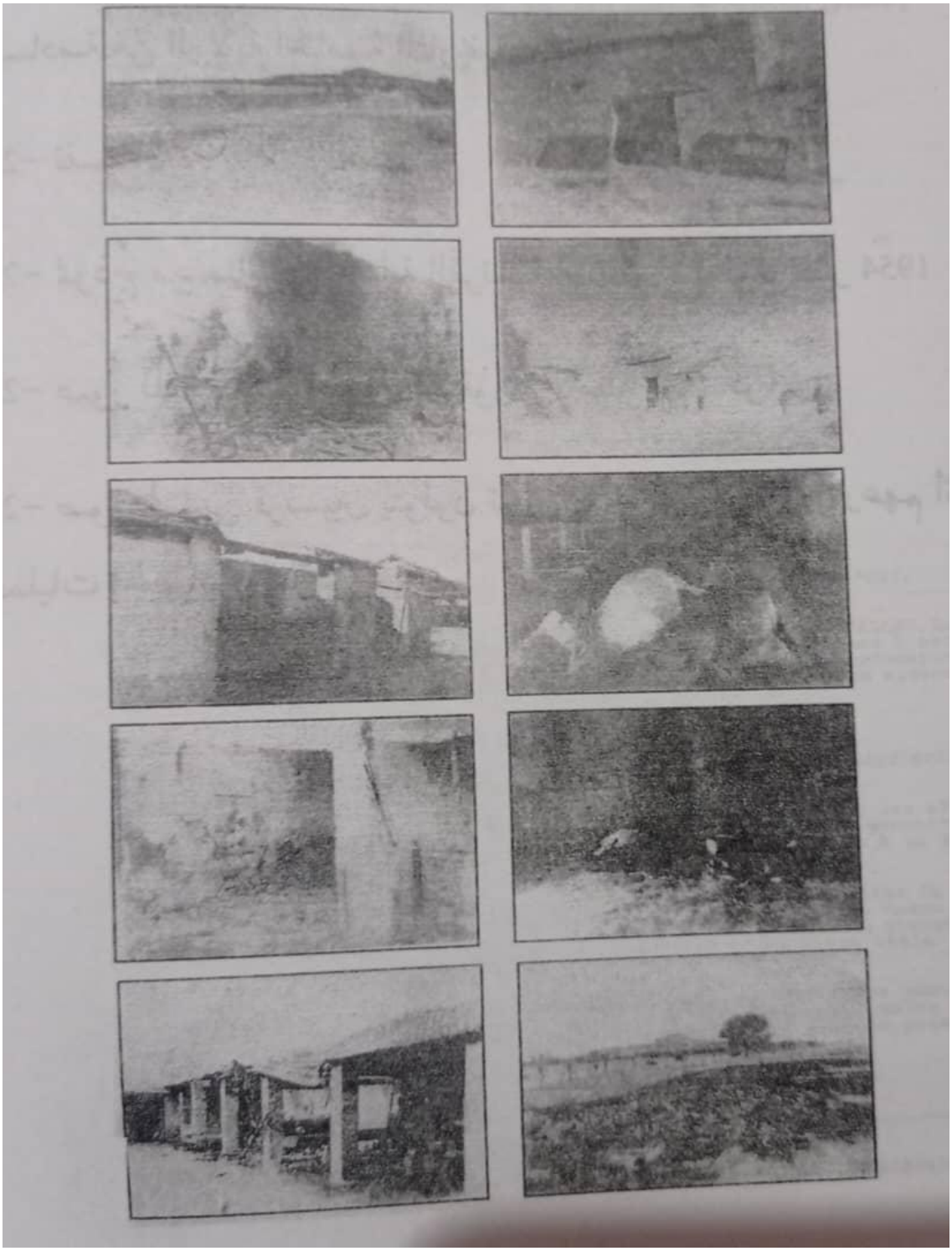

[1] بن داهة عدة، الصراع حول الملكية الأرض...، ج02، ص 512.

.الملحق رقم 08: جدول يمثل المحتشدات ومعتقلات في مدية نموذجا[1]

اسم المحتشد	مكان وجود المحتشد	عدد أبراج الحراسة	عدد جنود الجيش الفرنسي
محتشد الكاف لخضر	دائرة عين بوسيف، بلدية الكاف لخضر، المنطقة الخامسة، الناحية الأولى، أنشئ سنة1956	03 أبراج للحراسة	حوالي 400 جندي استعماري
محتشد عين بوسيف	دائرة عين بوسيف، بلدية عين بوسيف، قرية عين بوسيف، المنطقة الخامسة، الناحية الأولى، أنشئ سنة1957	05 أبراج للحراسة	حوالي 500 جندي فرنسي
محتشد سيدي قويدر	دائرة القلب الكبير، بلدية بئر بن عابد، المنطقة الخامسة، الناحية الثانية، أنشئ سنة1959	03 أبراج للحراسة	فصيلة من جنود العدو
محتشد بوسكن	دائرة بني سليمان، بلدية بوسكن، قرية بوسكن، ، المنطقة الخامسة، الناحية الثالثة، أنشئ سنة1956	04 أبراج للحراسة	500 جندي فرنسي
محتشد عين بورغو	دائرة القلب الكبير، بلدية بئر بن عابد، المنطقة الخامسة، الناحية الثانية، أنشئ سنة1959	04 أبراج للحراسة	فصيلة من جنود العدو
محتشد أولاد طريف	دائرة العمارية، بلدية أولاد ابراهيم، قرية أولاد طريف،أنشئ سنة1956	04 أبراج للحراسة	من 300 إلى 500 جندي فرنسي
محتشد بواعيش	دائرة الشهبونية، بلدية البواعيش، المنطقة الخامسة، الناحية الرابعة، أنشئ سنة1960-1961	02 أبراج للحراسة	40
محتشد أولاد عمر	دائرة القلب الكبير، بلدية بئر بن عابد، المنطقة الخامسة، الناحية الثانية، أنشئ سنة1959	04 أبراج للحراسة	فصيلة من جنود العدو
محتشد العوينات	دائرة عين بوسيف، بلدية العوينات، المنطقة الخامسة، الناحية الأولى، أنشئ سنة 1956	03 أبراج للحراسة	حوالي 300 جندي فرنسي
محتشد الكروشة	دائرة بني سليمان، بلدية بني سليمان، قرية الكروشة، المنطقة الخامسة، أنشئ سنة1958	04 أبراج للحراسة	500 جندي فرنسي

[1] نعلمان نادية، المعتقلات و المحتشدات إبان الثورة التحريرية ولاية مدية انموذجا، مجلة تاريخ العلوم، مج: 04، ع: 07، مارس2017، ص 54.

الملحق رقم 09: نّص قانون حالة الطوارئ 03 أفريل 1955[1].

نص قانون حالة الطوارئ 03 أفريل 1955-

Loi N° 55-385 du 3 avril 1955 instituant un état d'urgence et en déclarant l'application en Algérie :

L'assemblée nationale et le conseil de la république ont délibéré,

L'assemblée nationale a adopté,

Le président de la république promulgue la loi dont la teneur suit :

Titre I^er

Art. 1- L'état d'urgence peut être déclaré sur tout ou partie du territoire métropolitain, de l'Algérie ou des départements d'outre-mer, soit en cas de péril imminent résultant d'atteintes graves a l'ordre publique, soit en cas d'événements présentant, par leur nature et leur gravité, le caractère de calamité publique.

Art. 2- L'état d'urgence ne peut être déclaré que par la loi. La loi détermine la ou les circonscriptions territoriales à l'intérieur desquelles il entre en vigueur. Dans la limite de ces circonscriptions les zones ou l'état d'urgence recevra application seront fixées par décret pris en conseil des ministres sur le rapport ministère de l'intérieur.

Art. 3- La loi fixe la durée de l'état d'urgence qui ne peut être prolongée que par une loi nouvelle.

Toutefois, en cas de démission du gouvernement ou de vacances de la présidence du conseil, le nouveau gouvernement devra demander la confirmation par le parlement de la loi déclarant l'état d'urgence dans un délai de quinze jours francs à compter de la date à la quelle il a obtenu la confiance de l'assemblée national.

Si cette demande n'est pas présentée dans le délai prescrit la loi sera caduque.

Art. 5- La déclaration de l'état d'urgence donne pouvoir au préfet dont le département se trouve en tout ou partie compris dans une circonscription prévue à l'article 2 :

1° D'interdire la circulation des personnes des véhicules dans les lieux et aux heures fixées par arrêté ;

2° D'instituer, par arrêté, des zones de protection ou de sécurité où le séjour des personnes est réglementé ;

3° D'interdire le séjour dans tout ou partie du département à toute personne cherchant à entraver, de quelque manière que se soit, l'action des pouvoirs publics.

Art. 6- Le ministre de l'intérieure dans tout les cas et, en Algérie, le G.G, peuvent prononcer l'assignation à résidence dans une circonscription territoriale ou une localité déterminée de toute personne résidant dans la zone fixée par le décret visé à l'article 2 dont l'activité s'avère dangereuse pour la sécurité et l'ordre publics des circonscriptions territoriales visées audit article.

En aucun cas, l'assignation à résidence ne pourra avoir pour effet la création de camps où seraient détenues les personnes visées à l'alinéa précédent.

L'autorité administrative devra prendre toutes dispositions pour assurer la subsistance des personnes astreinte à résidence ainsi que celle de leur famille.

Art. 7- Toute personne ayant fait l'objet d'une des mesures prises en application de l'article 5 (3°), ou de l'article 6 peut demander le retrait de cette mesure, sa demande est soumise à une commission consultative comprenant des délégués du conseil général désignés par ce dernier et comportant, en Algérie, la représentation paritaire d'élus des deux collèges.

La composition, le mode de désignation et les conditions de fonctionnement de la commission seront fixés par un règlement d'administration publique.

Les même personnes peuvent former un recours pour excès du pouvoir contre la décision vissée à l'alinéa 1^er ci-dessous devant le tribunal administratif compétent. Celui-ci devra statuer dans le mois du recours. En cas d'appel, la décision du conseil d'état devra intervenir dans les trois mois d'appel.

Faute par les juridictions ci-dessus d'avoir statué dans les délais fixés par l'alinéa précédent les mesures prises en application de l'article 5 (3°) ou de l'article 6 cesseront de recevoir exécution.

Art. 8- Le ministre de l'intérieure, pour l'ensemble du territoire où est institué l'état d'urgence, le gouverneur général pour l'Algérie et le préfet, dans le département, peuvent ordonner la fermeture provisoire des salles de spectacles, débits de boisson et lieux de réunion de toute nature dans les zones déterminées par le décret prévu à l'article 2.

Peuvent être également interdites, à titre général ou particulier, les réunions de nature à provoquer ou à entretenir le désordre.

Art.9- Les autorités désignées à l'article 6 peuvent ordonner la remise des armes de première, quatrième et cinquièmes catégories définies par le décret du 18 Avril 1939 et des munitions correspondantes

et prescrire leur dépôt entre les mains des autorités et dans les lieux désignés à cet effet.

Les armes de la cinquième catégorie remises en vertu des dispositions qui précédent donneront lieu à récépissé. Toutes dispositions seront prises pour qu'elles soient rendues à leur propriétaire en l'état ou elles étaient lors de leur dépôt.

Art.10- La déclaration de l'état d'urgence s'ajoute aux cas visés à l'article 1^er de la loi du 11 Juillet 1938 sur l'organisation générale de la nation en temps de guerre pour la mise à exécution de tout ou partie des dispositions de la dite loi en vue de pouvoir aux besoins résultants de circonstances prévues à l'article 1^er.

Art.11- La loi déclarant l'état d'urgence peut, par une disposition, expresse :

1° Conférer aux autorités administratives visées à l'article 8 le pouvoir d'ordonner des perquisitions à domicile de jour et de nuit ;

2° Habiliter les mêmes autorités à prendre toutes mesures pour assurer le contrôle de la presse et des publications de toute nature ainsi que celui des émissions radiophoniques, des projections cinématographiques et des représentations théâtrales.

Les dispositions du paragraphe 1^er du présent article ne sont applicables que dans les zones fixées par le décret prévu à l'article 2 ci-dessus.

Art.12- Lorsque l'état d'urgence est instituée, dans tout ou partie d'un département, un décret pris sur le rapport du garde des sceaux, ministre de la justice et du ministre de la défense nationale, peut autoriser la juridiction militaire a se saisir de crimes, ainsi que des délits qui leur sont connexes, relevant de la cour d'assises de ce département.

La juridiction de droit commun reste saisie tant que l'autorité militaire ne revendique pas la poursuite et dans tout les cas, jusqu'à l'ordonnance prévue à l'article 133 du code d'instruction criminelle. Si, postérieurement a cette ordonnance, l'autorité militaire compétente pour saisir la juridiction militaire revendique cette poursuite, la procédure se trouve, nonobstant les dispositions de l'article 24, dernier alinéa, du code de justice militaire, portée de plein droit soit devant la chambre des mises en accusation prévue par l'article 68 du code de justice militaire, lorsque la chambre d'accusation saisie n'a pas encore rendu son arrêt, soit devant

La juridiction militaire compétente "*ratione loci*" lorsqu'un arrêt de renvoi a été rendu. Dans ce dernier cas, les dispositions de l'alinéa ci-après sont applicable, et il n'y a pas lieu, pour la cour de cassation, de statuer avant le jugement sur les pourvois qui ont pu être formés contre cet arrêt. Le tribunal militaire est constitué, et statue, dans les conditions fixées aux deux derniers alinéas de l'article 10 du code de justice militaire.

Lorsque le décret prévu à l'alinéa 1er du présent article est intervenu, et pour toute les procédures déférées à la juridiction militaire, les recours en cassation contre les décisions des juridictions d'instruction, y compris l'arrêt de renvoi, sont suspendus et ne peuvent être exercés éventuellement qu'après l'arrêt ou le jugement de condamnation et s'il y a également un pourvoi contre cette décision.

La cour de cassation statue alors par un seul et même arrêt sur tous les moyens.

Art.13 - les infractions aux dispositions des articles 5, 6, 8, 9 et 11 (2°) seront punies d'un emprisonnement de huit jours à deux mois et d'une amende de 5000 à 200.000 FF ou de l'une de ces deux peines seulement.

L'exécution d'office, par l'autorité administrative, des mesurés prescrites peut être assurée nonobstant l'existence de ces dispositions pénales.

Art.14 - Les mesures prises en application de la présente loi cessent d'avoir effet en même temps que prend fin l'état d'urgence.

Toutefois, après la levés de l'état d'urgence, les tribunaux militaires continuent de connaître des crimes et délits dont la poursuite leur avait été déférée.

TITRE II

Art. 15- l'état d'urgence est déclaré sur le territoire de l'Algérie et pour une durée de six mois.

Un décret, pris en exécution de l'article 2, fixera les zones dans lesquelles cet état d'urgence recevra application.

Art.16- l'état d'urgence déclaré par l'article 15 emporte, pour sa durée, application de l'article 11 de la présente loi.

La présente loi sera exécutée comme loi de l'état.

Fait à Paris le 3 avril 1955.

Par le président de la république : René Coty, le président du conseil des ministres,

Edgar Faure

Le ministre de défense et des forces armées,

Pierre Koenig

[1] نايت قاسي إلياس، جاك سوستيل وسياسته الشمولية في الجزائر، مجلة القاعدة، مج: 05، ع: 02، ديسمبر 2013، الجزائر، ص ص 25_26

.الملحق رقم 10: خريطة المناطق المحرمة سنة 1957[1]

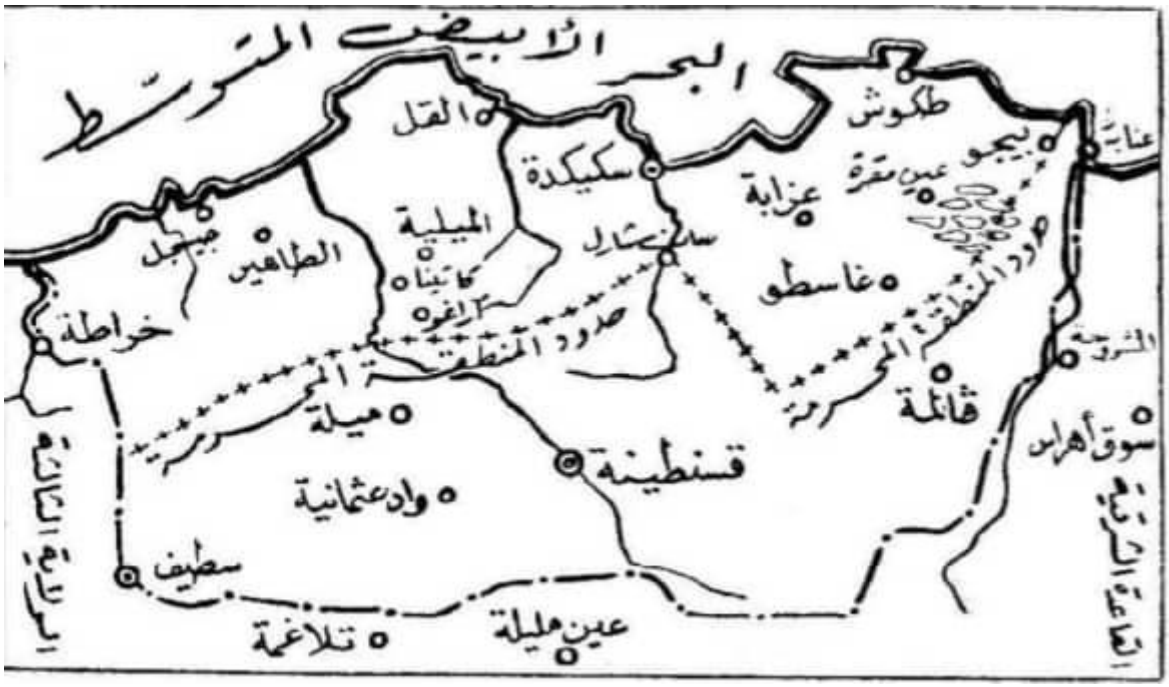

[1] جريدة المجاهد، ع: 18، 15 فيفري 1957، ص08.

قائمة المصادر
و المراجع

أولا : المصادر :

الكتب

1. بن يوسف بن خدة، جذور اول نوفمبر 1954، تر: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

2. حربي محمد، الثورة الجزائرية سنوات مخاض، تر: نجيب عياد صالح، د ط، الجزائر، 1994.

3. حسين آيت احمد، روح الاستقلال، مذكرات مكافح (1942- 1962)، تر: سعيد جعفر، د.ط، منشورات دار البرزخ، الجزائر، 2002.

4. حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تق وتع: محمد عربي زبيري، منشوراتANEM ، الجزائر، 2005.

5. فرحات عباس، ليل استعمار، تر: عبد العزيز بو باكير، د ط، دار القصية للنشر، الجزائر، 2005.

6. كافي علي ، مذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، د ط، دار القصبة للنشر ، الجزائر.

7. الميلي محمد، شريط عبد الله، الجزائر في مرآة التاريخ، ط 01، مكتبة البعث، الجزائر، 1965

الجرائد العربية

1. جريدة المجاهد، ع: 18، 15 فيفري 1957.

الجرائد الفرنسية

1. L’echo de tairet ،du 06/03/1937 , N 1428 .
2. L'echo de tairet , du 20/04/19637 , N1433 .

ثانيا : المراجع :

الكتب

1. أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1939)، ج 02، ط4، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992.
2. أشرف مصطفى، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
3. بارود سليمان، حياة البطل الشهيد مصطفى بن بولعيد، ط1، دار شهاب، الجزائر، 1988.
4. بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989،ج1، دارالمعرفة الجزائر، 2006.
5. بطاش علي، لمحة عن تاريخ منطقة القبائل حياة الشيخ الحداد وثورة 1871، ط3، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.
6. بليل محمد، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين (1881-1914)، د ط، دار سنجاق الدين للكتاب، الجزائر، 2013.
7. بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962م، ج2، ط1، المؤلفات للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
8. بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح إبان الثورة التحرير الجزائرية(1954_1962)، د ط، طاكسيح كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
9. بوبكر.حفظ الله، نشأة وتطور جيش التحرير الوطني(1954_1958)، د ط، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2016.
10. بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1380-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

11. بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة اول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، ط2، دار النعمان للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2014.

12. بومالي أحسن، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهرية أثناء الثورة التحريري(1954-1956)، د ط، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

13. بومالي أحسن ، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954 - 1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، (د.س).

14. الرائد عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، د ط، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

15. الزبيري العربي ، المثقفون الجزائريون والثورة، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1995.

16. زبيري محمد العربي، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2015.

17. الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر دراسة، ج2، د ط، منشورات الإتحاد الكتاب العرب، الجزائر، 1999.

18. الزبيري محمد العربي، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1954_1962) ، ط خ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، جزائر، 2016.

19. زغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956-1962)،د ط، دار هومة، الجزائر، 2017.

20. زواوي ناصري ، سوسيولوجيا العمل النقابي في الجزائر، ط1، ابدر الساطع للطباعة والنشر، الجزائر، 2022.

21. زوزو عبد الحميد ، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939،د ط، من المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1985.

22. زوزو عبد الحميد، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1900)، ط منقعة ومزيدة، موفر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

23. شارل روبير آجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1919)، ج 2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.

24. شارل روبير آجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، ط1، منشورات العويدات، بيروت- باريس، 1982.

25. شريط الأمين ، التعددية الحزبية في تجربة "الحركة الوطنية الحركة الوطنية 1919-1962"، الجزائر،د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.

26. شريط لخضر وآخرون، استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، د.ط منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر،1954، 2007.

27. صاري جيلالي، تجريد الفلاحين من أرضيهم (1830-1962)، تر: قندوز عباد فوزية، وزارة المجاهدين، الجزائر،2010.

28. طاس ابراهيم ، السياسة الفرنسية في الجزائر و انعكاساتها على الثورة (1956-1958) دار الهدى، الجزائر، 2013.

29. عباد صالح، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر (1870-1900)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

30. عبد الحميد زوزو، التاريخ السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين (1914-1939) "نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

31. العسلي بسام ، جهاد الشعب الجزائري المقاومة والتحرير، ج02، د ط، دار النفاس، بيروت، 2009.

32. العسلي بسام، الماريشال بيجو 1784-1849 مشاهير قادة العالم. ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1982.

33. عسلي بسام، محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية، ط 3، دار النفاس، لبنان، 1990.

34. علوي محمد، قادة الولايات الثورة التاريخية (1954_1962)، د ط، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، الجزائر، 2013.

35. علي محمد محمد الصلابي، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الأمير عبد القادر تاريخ الجزائر إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى، دار المعرفة، لبنان، 2015.

36. عمورة عمار ، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.

37. عميراوي أحميده، أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائر (1830-1954)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطني وثورة أول نوفمبر 1954، ط خ، الجزائر، 2007.

38. غربي الغالي ، " فرنسا والثورة الجزائرية" 1954 - 1958 دراسة في السياسات و الممارسات غرناطة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2009.

39. فيلالي كمال، سلسلة أعمال ملتقيات حول الكوارث الطبيعية والمحارق الاستعمارية وأثرها على البنية التحتية للمجتمع الجزائري، سلسلة مطبوعات الملتقيات السنوية، الجزائر، 2014.

40. فيلايلي عبد السلام ، الجزائر الدولة والمجتمع، طبعة 01، بيروت، لبنان، 2013.

41. قداش محفوظ و قنانش محمد ، نجم شمال أفريقيا 1926-1937 وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.

42. قداش محفوظ، صاري جيلالي، الجزائر صمود ومقاومات(1830-1962) ، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

43. المدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 2001.

44. مرتاض عبد المالك، القصة الجزائرية المعاصرة، مؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.

45. مرتاض عبد المالك، دليل المصطلحات ثورة التحرير الجزائرية (1954-1962)، د ط، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010.

46. مركز الخطابي للدراسات، الملحمة الجزائرية، "السياق التاريخي الثورة التحرير الجزائرية(1954 - 1962) و أبعادها السياسية و الاجتماعية و العسكرية "، 2022.

47. مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1880-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.

48. منور عربي، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن 19، د ط، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

49. مياسي ابراهيم، ثورة الشيخ بوعمامة (1881-1908)، د.ط، حوليات جامعة الجزائر، 1997.

50. ولد الحسين احمد شريف، عناصر الذاكرة حتى لا تنسى، د ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2019.

51. ولد بنية كريم، تاريخ الادارة الاستعمارية المحلية في الجزائر (1830-1954) من خلال الوثائق الأرشيفية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، سبتمبر 2019.

52. ولد خليفة محمد العربي ، المحنة الكبرى مدخل لدراسة توصيفية عن معاناة شعبنا ومقاومته البطولية نصوص مختارة اكرونولوجيا جزئية وثائق أساسية ، دار الأمل ، ط 03 ، الجزائر، 2012.

53.بن داهة عدة، الصراع حول الملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر(1830_1962)، ج01، ط01، المؤلفات للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013،

ثالثا :المجلات :

1. . بحوصي عبد الكريم ، "سياسة المحتشدات في عزل الشعب الجزائري عن الثورة – محتشد زريديب بالأبيض سيدي الشيخ – أ نموذجا (1959-1962) ، مجلة قضايا تاريخية، مج 07 : ع:17، الجزائر، جوان 2022.

2. . بلحاج صالح ، مخطط شال و آثاره في تطور حرب التحرير الوطني ، مجلة المصادر، مج07، 12، ماي 2005.

3. . جبلي طاهر، الواقع العسكري للثورة الجزائرية في المنطقة الثانية"شمال القسنطيني"(1954_1956)، مجلة مصادر، مج: 15، ع: 01، جوان 2016، الجزائر.

4. . حليلي بن شرقي، مخطط شال خلال الثورة التحريرية 1959/1958"، مجلة تاريخ المغرب العربي، مج03، ع03، الجزائر، جوان 2017.

5. . خي عبد الله، ناصري معمر، نماذج من الإستراتيجية ضد الثورة التحريرية بمنطقة الأوراس (1954_1956)، مجلة: 02، ع:08، سبتمبر 2018، الجزائر.

6. . دحماني عمر جمال الدين، المسيرة النضالية للشهيد مواليد بخليفة المدعو طاهر موسطاش، مجلة الواحات، مج: 13، ع: 02، 2020، الجزائر.

7. . سعيدي مزيان، جيش التحرير الوطني: تطوره ومعالم من إستراتيجيته العسكرية(1954-1958)، مجلة المصداقية، مج: 01، ع: 01، ديسمبر 2019، الجزائر.

8. . شبوب محمد ، محمد بن موسى، "سياسة جاك سوستال للقضاء على الثورة التحريرية، 1955-1956 ، مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مج 13، ع26 جانفي 2019.

9. . شقرة محمد ، الإستراتيجية الفلاحية الإستعمارية الفرنسية للتحكم في الريف الجزائري، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مج 05، ع10، جوان، 2017.

10. . شلي أمال، مسألة التسليح عشية قيام الثورة التحريرية الجزائرية،مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، مج: 05، ع: 05، ديسمبر 2018، الجزائر.

11. . عبد الحفيظ عبد يحي، معارك الجيش التحرير الوطني إبان المرحلة الأولى من الثورة الجزائرية معركة الجرف 22_25 سبتمبر 1955 انموذجا، مجلة العلوم الإسلامية والحضارية، مج: 09، ع:02، جوان 2024، الجزائر.

12. . فكاير عبد القادر ، الجزائريون في السجون و المعتقلات و المحتشدات ومراكز التعذيب، أثناء الثورة التحريرية، مجلة الناصرية للدراسات الإجتماعية والتاريخية، مج 09، ع01، الجزائر، جوان 2018.

13. . قراوي نادية، التنظيم العسكري لجيش التحرير الوطني خلال الثورة الجزائرية(1954_1963)،مجلة البحوث التاريخية، مج: 05، ع: 01، جوان 2021، الجزائر.

14. . قريري سليمان، المنظمة الخاصة L'os وتكوين اللجنة الثورية للوحدة والعمل،مجلة العلوم الإجتماعية الإنسانية، مج: 05، ع: 06، ديسمبر 2012، الجزائر.

15. . محجوبي جميلة، حفظ ابو بكر، المنظمة الخاصة ومهمة تفعيل العمل الثوري (1947-1950)، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، مج: 04 ع: 04، ديسمبر 2019، الجزائر.

16. . ميلود بلعالية، استعدادات المنظمة الخاصة للثورة التحريرية(1948_1950)، مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية، مج: 09، ع: 02، ديسمبر 2023، الجزائر.

17. . نايت قاسي إلياس ، أعراب مراد ، جاك سوشال و سياسة الإدماجية في الجزائر مجلة الباحث، مج 05،ع 02 ، الجزائر 2013.

18. . نشاد مراد ، عبد الحميد دليوح ، العمليات العسكرية للجنرال شال بالولاية الثالثة (1959 - 1960) - جيمال نموذجا - ،مجلة الدراسات التاريخية، مج 24، ع : 01 ، الجزائر جانفي 2024.

19. .أرزقي شويتام، سياسية الاستيطان الفرنسي من الجزائر (1830-1914)، مجلة التاريخ المتوسطي، مج: 02، ع: 02، ديسمبر 2020.

20. .إقنان عبد الحفيظ، واقع الحركة العمالية في الجزائر بين 1900-1936 الفلاح الجزائري نموذجا دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية، مج 12، ع 01، جانفي 2020.

21. .بليل محمد، التشريع العقاري الاستعماري في الجزائر خلال ق 19 القطاع الوهراني نموذجا"، مجلة عصور، مج: 09، ع: 02، ديسمبر 2010، الجزائر.

22. .بورابة مريم، النظام القانوني للاراضي الفلاحية في عهد الاحتلال الفرنسي للجزائر، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، مج: 02، ع: 14، جوان 2018.

23. .سلاماني عبد القادر، سياسة الأرض المحروقة وأثرها على المقاومة الشعبية الوطنية بقيادة الأمير عبد القادر (1830-1847)، مجلة دراسات، مج: 07، ع: 03، ديسمبر 2018.

24. .مخطاري امحمد، تداعيات التشريعات الفرنسية على الحياة الاجتماعية في الجزائر مرحلة الحكم العسكري الاستيطان الفرنسي في تيارت "انموذجا"، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال افريقيا، مج: 05، ع: 02، أفريل 2022، الجزائر.

25. بلعقون محمد صالح، السياسة التشريعية الفرنسية تجاه الأراضي الفلاحية في الجزائر (1830-1962)، مجلة القانون العقاري، مج: 08، ع 03، ديسمبر 2021، الجزائر.

26. بليل محمد، اندلا ع الثورة التحريرية بمنطقة مستغانم(المنطقة الرابعة من الولاية الخامسة) وتطورها ما بين (1954_1956)، مجلة الخلدونية، مج: 10 ع:02، ديسمبر 2017، الجزائر.

27. بن العيفاوي علي، الهياكل التنظيمية للمنظمة الخاصة بالجزائر (1947-1950)، مجلة قضايا التاريخية، مج: 09، ع: 02، ديسمبر 2024، الجزائر.

28. بن شعبان السبتي ، مجار 08 ماي 1945 " بمنطقة قالمة و بداية الطريق نحو نوفمبر 154 ، المجلة التاريخية الجزائرية، ع 6-7، 2018، الجزائر ، جانفي ماي 2018.

29. دريدي منيرة ،بوراس خليفة، السياسة الاستدمارية الفرنسية للريف الجزائري (1830–1962)، جريدة المعيار، مج : 8، ع 17، جامعة الجزائر 2، 2017.

30. سعدوني بشير ، "مجازر 8 ماي 1945 خلفيات وانعكاسات"، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، ، ع 02 ، الجزائر ، جوان 2013.

31. شيكدان سعيد ، جرائم الإستعمار الفرنسي في الجزائر: جريمة إقامة المعتقدات على ضوء إتفاقيات جنيف:، مجلة أفكار و آفاق ، مج 11 ، ع 04، الجزائر : 2023.

32. طاعة سعد، "موقع المسألة الزراعية في إصلاحات 1947"، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، معهد العلوم الإجتماعية و الإنسانية، المركز الجامعي ، ع 01 ، معسكر ، جانفي – ديسمبر 2007.

33. عسال نور الدين ، "جرائم فرنسا إبان الثورة التحريرية بين مسئولية الدولة والفعل المعزول"مجلة الخلدونية، مج09، ع1،الجزائر،2016.

34. علالي محمود ، "مجازر 8 ماي 1945 وتداعياتها على نشاط الحركة الوطنية بالأغواط"، مجلة الإبراهيمي للآداب والعلوم الإنسانية، مج 06 ، ع 01 ، ، الجزائر ، جانفي 2024.

35. غجاتي بدرة، بوضرساية بوعزة، إستراتيجية قيادات الثورة في التسليح قبيل إندلا ع الثورة الجزائرية، مجلة العلوم الانسانية، مج: 21، ع: 01، جوان 2021، الجزائر.

36. قبايلي أمال ، قانون حالة الطوارئ بالجزائر سنة 1955، مجلة المصادر، مج 10، ع17، أفريل، 2008.

37. قنون حياة، الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن 19، الحوار المتوسطي، مج: 03، ع: 04، الجزائر، مارس 2012.

38. مريام أكرور ، نظام حالة الطوارئ في القانون الفرنسي، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، مج58، ع01، الجزائر 2021.

رابعا : الملتقيات

1. وزارة المجاهدين، أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال 1830-1962، وزارة المجاهديين، الجزائر، 2007.

خامسا : المذكرات

1. رامي سيدي محمد، المقاومات الشعبية في الجزائر وتونس (دراسة تاريخية مقارنة)، أطروحة دكتوراه في تاريخ الحركة الوطنية المغاربية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2016-2017.

2. رامي سيدي محمد، المقاومات الشعبية في الجزائر وتونس (دراسة تاريخية مقارنة)، أطروحة دكتوراه في تاريخ الحركة الوطنية المغاربية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2016-2017.

3. ساحل تركية، صادق كريمة، الموارد الاقتصادية الجزائرية ودورها في خدمة الحرب الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، مذكرة ماستر في المغرب العربي الحديث والمعاصر، جامعة ابن خلدون- تيارت، 2020-2021.

4. طاعة سعد، المسألة الزراعية في المشروع الاستعماري وموقف الحركة الوطنية والثورة الجزائرية منها (1945-1962)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2003-2004.

5. عبد الكريم حرمة "مصادرة الأراضي في السياسة الفرنسية الاستعمارية وانعكاساتها على المجتمع الجزائري (1834–1900).

6. فوازي عائدة، لعياشة هبة، سياسة الاستيطان الفرنسية في الجزائر (1870-1900)، مذكرة ماستر في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2020/2019.

7. قراوي نادية "دور الريف في الغرب الجزائري في مسار الثورة التحريرية (1954–1958).

8. لبقور فواز، التمويل والتموين خلال الثورة التحريرية (1954_1962)، مذكرة ماستر في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الدكتور يحي فارس بمدية، 2014_2015.

9. منسول نزيهة، الريف الجزائري في فترة الاحتلال الفرنسي (1830-1870) الريف القسنطيني " أنموذجا"، مذكرة ماستر تخصص التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016-2017.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

كلمة شكر

إهداء

قائمة المختصرات

مقدمة ..... أ

الموضوعات

الفصل التمهيدي:

سياسة الاستيطان في الجزائر

I- تطبيق سياسة مصادرة الأراضي وتشجيع الإستيطان 2

1- سياسة مصادرة الأراضي 2

2- سياسة الاستيطان 6

II- نتائج السياسة الاستعمارية على الفلاحين الجزائريين 12

1- انتشار الفقر وظهور فئة الأجراء 12

2- الضرائب والهجرة الريفية. 13

III- ردود فعل الفلاحين من التشريعات الاستعمارية 15

1- اسباب مقاومة الفلاحين الجزائريين للاستيطان الفرنسي. 15

2- انتفاضة 1871 الجزائرية. 16

3- صراع القبائل الصحراوية ضد الهيمنة الاستعمارية..... 18

الفصل الأول

النضال الوطني المطلبي والنقابي للفلاح الجزائري

I-الحركة المطلبية: احتجاجات وإضرابات 21

II -استراتيجية الحركة الوطنية تجاه الفلاح الجزائري: (توعية، تنظيم، ونضال) 24

III-تأثير مجازر 8 ماي 1945 على الفلاحين 31

IV- أثر إصلاحات 1947 على الفلاح الجزائري 34

الفصل الثاني

دور الفلاحين في الثورة التحريرية(1947-1962)

Iالتحضير للثورة وتنظيم الفلاحين 36

1 .المنظمة الخاصة (L'OS) في تعبئة الفلاحين..... 36

2 .إستعدادات العملية لتفجير الثورة التحريرية..... 41

II-مساهمة الفلاحين خلال الثورة التحريرية 47

الفصل الثالث

السياسة الاستعمارية الفرنسية تجاه الفلاحين خلال الثورة التحريرية

I -سياسة شال..... 63

II- سياسة جاك سوستيل الإصلاحية للتحكم في الريف الجزائري 65

III- القمع والإضطهاد 69

خاتمة 78

الملاحق 81

قائمة المصادر و المراجع 93

فهرس الموضوعات 106

فهرس الجداول والمنحنيات 109

ملخص الدراسة

فهرس الجداول و المنحنيات

فهرس الجداول و المنحنيات

الجدول رقم 01:يمثل الجدول تطور عدد المستوطنين في الفترة ما بين 1833م - 1870م: 08

الجدول رقم 02: يمثل الجدول عدد المستوطنين الوافدين على الجزائر وعدد القرى التي تم تشجيعها و المساحة التي منحت لهم:.....10

الجدول رقم 03: يمثل الجدول المناطق التي عرفت هجرة المزارعين الفرنسيين من أراضيهم في القطاع الوهراني: 51

الجدول رقم 04 : الجدول يوضح أهم السدود في الجزائر إلى غاية 1962 68

المنحنى رقم 01: يمثل المنحنى عدد المستوطنين في الفترة الممتدة ما بين 1830 – 1870م.....09

المنحنى البياني رقم 02: " يمثل المنحنى تطور الاستيطان الأوروبي والقرى الفلاحية والمساحات الزراعية في الجزائر (1830–1926).....11

ملخص

لا يمكن فهم طبيعة الثورة الجزائرية وعمقها الشعبي دون تسليط الضوء على الدور المحوري للفلاحين. لقد كانوا ليسوا فقط ضحايا للاستعمار، بل فاعلًا تاريخيًا رئيسيًا صاغ ملامح النضال وأسهم بشكل حاسم في تحقيق الاستقلال، مما يؤكد أن الحركات التحررية غالبًا ما تجد زخمها وقوتها في الفئات الأكثر تضررًا والأكثر استعدادًا للتضحية من أجل الحرية.

كلمات مفتاحية: الفلاحون الجزائريون –النضال الوطني – الكولون – مصادرة الأراضي– الريف الجزائري

Abstract

It's impossible to grasp the true nature and popular depth of the Algerian Revolution without highlighting the pivotal role of the peasantry. They weren't merely victims of colonialism; rather, they were a key historical actor who shaped the contours of the struggle and decisively contributed to achieving independence. This underscores the fundamental principle that liberation movements often derive their impetus and strength from the most marginalized .and willing to sacrifice segments of society

Keywords: Algerian peasants, National struggle , colons (French settlers) , land confiscation , Algerian countryside